جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في مملكة البحرين من ٢٠١١ - ٢٠١٧

The Impact of Popular Protests on Political Reform in Bahrain from 2011-2017

إعداد الطالب

غيث عبد الناصر سعود القاضي

إشراف الدكتور

أمين علي محمد العزام

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية/ معهد بيت الحكمة - جامعة آل البيت – المفرق – الأردن

٢٠١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في مملكة البحرين من ٢٠١١-٢٠١٧

The Impact of Popular Protests on Political Reform in Bahrain from (2011_2017)

إعداد الطالب

غيث عبد الناصر سعود القاضي

الرقم الجامعي

١٦٢٠٦٠٠٠١٩

المشرف: الدكتور

أمين علي محمد العزام

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. أمين علي العزام، مشرفاً ورئيسياً، جامعة آل البيت	
الأستاذ الدكتور: محمد عوض الهزايمة، جامعة آل البيت	
الدكتور: عبدالسلام الخوالدة، جامعة آل البيت	
الأستاذ الدكتور:محمد المحافظه، عضواً خارجياً، الجامعة الهاشمية	

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، نوقت وأُوصيَ بإجازتها بتاريخ:.../..../.....م.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا غيث عبد الناصر سعود القاضي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع .....

التاريخ / / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقرار

أنا الطالب غيث عبد الناصر سعود القاضي الرقم الجامعي: 1620600019

التخصص: علوم سياسية الكلية: بيت الحكمة

أقر بأنني إلتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في مملكة البحرين من ٢٠١١ – ٢٠١٧"

"The Impact of Popular Protests on Political Reform in Bahrain from 2011_2017"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتاب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب.....

التاريخ / / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى رمز الكفاح والصبر والصمود

إلى من أنارا لي دروب الحياة المظلمة

إلى من علماني الصمود مهما عصفت ظروف الحياة

إلى من أدعو الله أن يحفظهم سنداً وعوناً وذخراً ونوراً لحياتنا إلى...

أمي وأبي

إلى من هم سندي وظلي وعوني في هذه الحياة

إلى من أدعو الله أن يوفقهم ويفرح قلوبهم

اخواني

إلى الفراشات اللواتي يطربني سماع أصواتهن

إلى من هن فاكهة الحياة والحب المملوء برياحين الحياة

أخواتي

كما أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى جميع أقاربي وأحبائي وأصدقائي وزملائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

يطيب لي في هذه اللحظات أن أتقدم بالشكر إلى الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على انجاز هذا العمل المتواضع...

ثم تفيض العبارات حبراً على الورق متوجةً بكلمات الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الرائع الذي عهدته أباً وأخاً لكل طالب وطالبة الدكتور أمين علي محمد العزام المشرف على اتمام دراستي، لما تحمله من مشقة وعناء في تطوير مشروع الدراسة من خلال المتابعة القيمة والاشراف، حيث أنني تشرفت بالالتزام بالتوجيهات والتعليقات والملاحظات التي قدمها لي أستاذي الفاضل لانجاح هذا المشروع العلمي، متمنياً له المزيد من العمر المديد المملوء بالعمل والعطاء والتقدم

كما أتوجه بوافر الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم النبيلة على مناقشة هذه الرسالة، واعطاء الرسالة حقها في تكبد عناء قراءتها وتقديم الملاحظات والتوجيهات التي تشمل تصحيح الأخطاء الواردة في الرسالة والتي تمثل شرف لرسالتي

وأتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة قسم العلوم السياسية الذين لم يبخلوا في العلم والعمعرفة تقديم المشورة.. فشكراً جزيلاً لكم جميعاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قرار لجنة المناقشة ..... ب

التفويض ..... ج

الإهداء ..... هـ

الشكر والتقدير ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

الملخص باللغة العربية ..... ط

مقدمة الدراسة ١

أولاً: أهمية الدراسة : ٢

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها : ٣

ثالثاً: أهداف الدراسة : ٣

رابعاً: فرضيات الدراسة : ٤

خامساً: حدود الدراسة : ٤

سادساً: محددات الدراسة : ٤

سابعاً: متغيرات الدراسة والمفاهيم الأساسية : ٥

ثامناً: منهجية الدراسة : ٦

تاسعاً: الدراسات السابقة : ٨

الفصل الأول : الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي ١٣

المبحث الأول : الاحتجاجات الشعبية ودوافعها ١٣

المطلب الأول : ماهية الاحتجاجات الشعبية ودوافعها في الوطن العربي ١٤

المطلب الثاني : بعض الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي ١٨

المبحث الثاني : الإصلاح السياسي ٢٩

المطلب الأول : الإصلاح السياسي وأهم قضاياه ٣٠

المطلب الثاني : معوقات الإصلاح السياسي ٣٥

المبحث الثالث : دور الاحتجاجات الشعبية في الاصلاح السياسي ٣٨

المطلب الأول : التنمية السياسيه وتحقيق الاستقرار السياسي ٣٨

المطلب الثاني : أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي دراسة نموذجاً ٤٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الاحتجاجات الشعبية في البحرين والإصلاح السياسي ٥٠
المبحث الأول : تاريخ الاحتجاجات الشعبية في البحرين..... ٥٠
المطلب الأول : نشأه الحركات الاحتجاجيه في البحرين قبل عام ٢٠١١..... ٥١
المطلب الثاني : أهم الحركات الاحتجاجية في البحرين في عام ٢٠١١م..... ٥٧
المبحث الثاني : دوافع الاحتجاجات الشعبية في البحرين وأهم أسبابها ٦٤
المطلب الأول : الأسباب السياسية والاجتماعية ٦٤
المطلب الثاني : الدوافع الداخلية والخارجية ٧١
المبحث الثالث : دور الاحتجاجات الشعبية في الإصلاح السياسي في البحرين ٧٧
المطلب الأول : الإصلاحات السياسية..... ٧٧
المطلب الثاني : الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ٨٣
النتائج والتوصيات ٩٠
النتائج:..... ٩٠
التوصيات: ٩٢
المصادر والمـراجع..... ٩٣
أولا : الكتب العربية :..... ٩٣
ثانيا : الدوريات والمجلات : ٩٨
ثالثا: الرسائل العلمية :..... ١٠٠
رابعا: المواقع الاكترونية :..... ١٠١
المصادر الأجنبية : ١٠٢
Abstract..... ١٠٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في مملكة البحرين من ٢٠١١ - ٢٠١٧

إعداد الطالب:

غيث عبد الناصر سعود القاضي

إشراف الدكتور:

أمين علي محمد العزام

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاحتجاجات الشعبية على الاصلاح السياسي في مملكة البحرين وعن عملية الإصلاح السياسي، والكشف عن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات الشعبية على أنظمتها السياسية بالإضافة إلى التعرف على مطالب المواطنين التي بسببها قامت حركات العنف والتمرد الشعبي في مملكة البحرين.

وذالك بأستخدام منهج تحليل النظم المنهج و الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة.

حيث خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت بوجود علاقة ارتباطية بين الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي على مستوى الدول العربية التي شهدت احتجاجات شعبية مختلفة وخصوصاً في مملكة البحرين، وأظهرت نتائج الدراسة وجود العديد من أنماط الاحتجاج الشعبي على نمط السياسة المتبعة لأجهزة الدولة كان من أهمها الاحتجاجات والاعتصامات السلمية، والعصيان المدني، ومقاطعة العملية السياسية كالانتخابات، بالإضافة إلى المسيرات المنددة بنمط السياسة، وأيضاً التعبير الشفهي والمكتوب وخصوصاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما تمثلت المطالبات الشعبية المتأتية من الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين بعدة مطالب كان من أهمها المطالب السياسية كتعديل القوانين دستورية لعام 2002، والمطالبات الاجتماعية كالمساواة بين أفراد الشعب البحريني بعيداً عن النظرة الطائفية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة استجابة النظام السياسي للمطالب التي جاءت بها الاحتجاجات الشعبية والتي تمثلت بإصلاحات في مختلف المجالات أهمها الإصلاحات السياسية كتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الاحتجاجات وإمكانية معالجتها، والتعديلات الدستورية تحقيقاً لمطالب المعارضة، وإجراء انتخابات ٢٠١٤ على أسس ديمقراطية، ومعالجة قضية التجنيس السياسي، بالإضافة للإصلاح الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الثقافي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة الدراسة

شهدت الآونة الأخيرة متغيرات إقليمية متلاحقة عصفت بالمنطقة العربية وتمثلت بالاحتجاجات والثورات العربية ضد الأنظمة العربية الحاكمة وسياسات بعض الحكومات المجحفة بحق شعوبها، أطلق العالم على هذه المتغيرات ما عُرِفَ بثورات الربيع العربي، حيث خرجت العديد من الشعوب العربية منددة بسياسات حكوماتها وأنظمتها التي طالما أنهكت حرياتهم وتطلعاتهم وآمالهم في الوصول إلى التميز والتقدم والحرية والعدالة الاجتماعية كما هو الحال في العديد من دول العالم. الجدير بالذكر في هذا المقام أن هذه الثورات لم يمكن بمنظورها الحصول على مطالب يصعب تحقيقها وإنما كان الهدف منها إيجاد منظومة إصلاحية تعمل على تحسين وتسيير شؤون حياتهم التي أثقلت كاهلهم لعقود مضت.

وعليه فقد أصبح الإصلاح السياسي في الدول العربية أحد أهم أسس ومقومات الدول وطريقها نحو الأمن والاستقرار، ذلك أن ثورات الربيع العربي أثبتت أن الشعب قادر على تغيير أي خارطة سياسية بإرادته أولاً، فقد بدأت سلسلة الثورات العربية نهاية العام 2010 وبداية عام 2011 منطلقة من الثورة التونسية التي أطلق شرارتها محمد البوعزيزي عندما أحرق نفسه احتجاجاً على سياسة النظام الحاكم في تونس ثم امتدت هذه الثورات لتنقل المشهد الثوري لعدد من الدول العربية فكانت ثوراتهم عارمة أطاحت بثلاث أنظمة عربية وهي مصر وليبيا واليمن بالإضافة إلى انهاء حكم زين العابدين رئيس الدولة التونسية، ولم يلبث الأمر إلى أن نشبت في سوريا أكثر الثورات العربية ضراوة وقسوة راح ضحيتها الآلاف من الشعب السوري وملايين النازحين واللاجئين لدول عربية وأجنبية، لعل هذه الثورات أيضاً انتقلت آثارها لدول عربية أخرى ولكن على استحياء وأخص بالذكر الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين وهي موضوع الدراسة الحالية.

شكلت الاحتجاجات الشعبية البحرينية التي تأثرت بثورات الربيع العربي أزمة سياسية وتطور دراماتيكي سريع على المشهد الخليجي عموماً والبحريني على وجه الخصوص، حيث اندلعت هذه الاحتجاجات في ١٤/ فبراير/٢٠١١ بحجة الإصلاح السياسي في مختلف قطاعات الدولة كان من أهمها إعادة النظر في قضايا وأحكام دستورية عالقة بين المعارضة والدولة منذ عشر سنوات كان من أهمها ملف الخلاف حول شرعية الدستور 1973 والمعدل لسنة 2002، وقانون الانتخابات التي ترى به المعارضة قانوناً يحرم الطائفة الشيعية من أخذ حقوقها بالكامل في الانتخابات والمجلس التشريعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أضف إلى ذلك ملف التجنيس، وملف دفن الأراضي البحرينية، والقائمة تطول في العديد من المطالب منها ما كانت مطالب شرعية وأخرى غير شرعية.

غلب على الاحتجاجات الشعبية البحرينية الطابع المذهبي، فقد شهدت الساحة البحرينية احتجاجات واسعة النطاق من جانب المواطنين الذين ينتمون للمذهب الشيعي، فكان الرد على قدر هذه الاحتجاجات حيث كان هناك تدخلات عسكرية من قبل قوات درع الجزيرة وفرض حالة السلامة العامة ووقوع قتلى بين صفوف المعارضة وقوات الأمن، وعلى اثر هذه الاحتجاجات استجاب النظام البحريني لمعظم المطالب التي نادت بها المعارضة بإشراف أممي ضمن أطر القوانين الدولية لدى هيئة الأمم المتحدة، حيث أجرت الحكومة البحرينية سلسلة إصلاحات من شأنها تلافي الأزمة وغضب الشعب وتحقيق الإصلاح المطلوب، وبالفعل أنشأت اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق بقيادة البروفسور المحقق محمد شريف بسيوني ووضع توصيات شملت ٢٦ توصية، وبعد ذالك أنشأت اللجنة الوطنية المختصة بتنفيذ التوصيات التي جاءت باللجنة البحرينية لتقصي الحقائق

أولاً: أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين، هما:

١- الأهمية النظرية للدراسة: تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في سعي الباحث لبيان أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في مملكة البحرين خلال السنوات من عام 2011 وحتى عام 2017، بالإضافة إلى إثراء المكتبة والدراسات العربية المتعلقة بالربيع العربي ودوره في الإصلاح السياسي

٢- الأهمية التطبيقية للدراسة: تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في سعي الباحث للوصول إلى نتائج الدراسة الفعلية من خلال التطرق إلى شمولية المادة العلمية لأهم مظاهر الاحتجاجات الشعبية العربية وذكرها والتعرف على أهم دوافعها وطرق معالجتها وإلى ما آلت إليه تلك الاحتجاجات، مع بيان أثرها على الأنظمة السياسية وكيفية التعامل معها وما موقع الإصلاحات السياسية ضمن هذه الاحتجاجات وخصوصاً خلال الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2017 في مملكة البحرين، وبهذا يكون هذا البحث قد قدم لصانع القرار صورة واضحة عن المطالب الشعبية ودوافع الاحتجاجات وبيان أن الإصلاح السياسي هو ضرورة لكل من الشعب والأنظمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تتمحور مشكلة الدراسة في إمكانية التعرف على أهم الاحتجاجات الشعبية وما دور الإصلاح السياسي فيها في مملكة البحرين، بالإضافة إلى إستعراض لأهم الاحتجاجات الشعبية والثورات العربية وما أهم نقاط التحول التي أنتجتها تلك الثورات مع التركيز على مملكة البحرين، وعليه فأن مشكلة الدراسة تتمثل في إمكانية الإجابة على السؤال المحوري الآتي:

ما أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في مملكة البحرين من عام 2011 وحتى عام 2017؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ماهية الاحتجاجات الشعبية العربية وأهم دوافعها؟

٢- ماهية الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين وأهم دوافعها؟

٣- ما دور الإصلاح السياسي في معالجة الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين؟

ثالثاً: أهداف الدراسة :

الهدف العام لهذه الدراسة هو البحث في العلاقة بين عملية الإصلاح السياسي واندلاع حركة الاحتجاجات (مملكة البحرين دراسة حالة) وهناك جملة من الأهداف الفرعية التي تمخضت عن الهدف العام لدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

١- التعرف على الاحتجاجات الشعبية العربية وأهم دوافعها.

٢- التعرف على ماهية الإصلاح السياسي وأسسه وأهم مقوماته.

٣- التعرف الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين وأهم دوافعها.

٤- التعرف على دور الإصلاح السياسي في معالجة الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: فرضيات الدراسة :

بناءا على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على فرضيات رئيسية مفادها:

هنالك علاقة ارتباطية بين الاحتجاجات الشعبية والاصلاح السياسي في البحرين.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

هناك علاقة ارتباطيه بين قدرة النظام السياسي على تلبية المطالب الشعبية وبين الاستمرار كنظام سياسي حاكم.

كلما كان هناك حركات تمرد وعصيان واحتجاجات كلما قل هناك الأمن والاستقرار السياسي.

خامساً: حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: لقد روعي إن تكون الفترة الزمنية لدراسة ما بين عامي (٢٠١١)إلى (٢٠١٧)، و أن المبرر من اختيار العام (٢٠١١) كبداية للفترة الزمنية لدراسة لان هذا العام شهد تغيرات أدت إلى ظهور حركات التمرد والعصيان الشعبي في مملكة البحرين.

و أما اختيار العام (٢٠١٧) كنهاية للفترة الزمنية للبحث،وذلك لان هذا التاريخ هو الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات التي تمكننا من انجازه وتحليله،للحصول على نتائج أكثر دقة وموضوعية.

الحدود المكانية : بما أن العنوان يشير إلى أثر عملية الإصلاح السياسي على اندلاع حركات الاحتجاجات الشعبية (وحالة الدارسة هي مملكة البحرين) ستكون حدود الدراسة تتضمن البلدان التي شملتها حركات الاحتجاجات الشعبية وتركيزا داخل حدود مملكة البحرين.

سادساً: محددات الدراسة :

سوف تقتصر الدراسة على دراسة البحث في أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في مملكة البحرين، وعليه سيتم الاقتصار على دور كل من مملكة البحرين وبعض الأمثلة العربية المشابهة لتمييز موضوع الدراسة بشكل موضوعي عن جملة من الدراسات السابقة والأحداث المشابهة في عدد من الدول العربية، إلا أن التركيز سيتمحور حول قضية الدراسة في مملكة البحرين دون غيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: متغيرات الدراسة والمفاهيم الأساسية :

تتلخص متغيرات الدراسة فيما يلي:

١- المتغير المستقل: الاحتجاجات الشعبيه

٢- المتغير التابع: الإصلاح السياسي.

وتشمل متغيرات الدراسة المفاهيم الأسياسية التالية :

١- الاحتجاجات الشعبية:

التعريف النظري: يعود الاصل لكلمة الاحتجاج الى فعل احتج، اما احتج عليه فتعني أقام الحجة، واحتج فهي تعني عارضة ومتشكر بفعلة، اما بالنسبة لمرادفات كلمة الاحتجاج فهي (اعتراض، معارضة، استنكار، رفض) وأما الضد منها (موافقة، وقبول، وتأييد، ومساندة، ومعاونة) (الضناوي ومالك، ٢٠١٠).

ويمكن تعريف الاحتجاجات الشعبية إصطلاحاً على أنها: "تلك الأنشطة التي يقوم بها المواطنون العاديون والتي تهدف بشكل أو بآخر إلى التأثير على اختيار الموظفين الحكوميين أو الإجراءات التي يتخذونها"

التعريف الاجرائي: هو فكرة التمرد على النظام الشمولي، والاحتجاج الواسع الشعبي عليه،مأخوذة أصلا عن ربيع براغ،الذي خرج ضد النظام الشيوعي العميل للسوفيتي،والذي سحقته الدبابات الروسية بكل وحشية،والذي تكرر ناجحا ابعد إن تخلى الروس عن فكرة السيطرة العسكرية في أوروبا الشرقية،فسقطت أنظمها تباعا وبشكل دراماتيكي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، و حأول ربيع بكين تقليده لكنه سحق، وصولا إلى ربيع دمشق الذي سحق أيضاً في عاملا ٢٠٠١، والذي دفن رموزه في السجون ليعود بظهور و بشكل مفاجئ ورائع، على شكل ربيع عربي، أطاح بمعظم أنظمة الاستبداد الشمولية العسكرية الأمنية.

الإصلاح السياسي: الإصلاحات: نأخذ الإصلاح في اللغة الانجليزية كونه واضح في مدلوله، وبسبب انشغال المجتمع العربي لا زال يواجه مفهوم الإصلاح فيه لبس، وتعني كملة الإصلاح باللغة الانجليزية **reform**. أي إلى معنى العمل الذي يحسن الظروف أو التغيير الذي يطرأ على الشيء سواء كان هذا في مجال الأخلاق أو العادات أو الطرق والسياسيات. أما السياسية فتعني:تدبير شؤون الدولة، فالساسة هم قادة الأمم ومدبرو شؤونها العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالإصلاح السياسي هو: "تغييرات مؤسسية من شأنها ترشيد الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وتوسيع المشاركة السياسية، وحماية حقوق الإنسان" (Pei, 2005, p: 1).

كما ويتم تعريفه أيضاً على أنه: الانتقال من عدم وجود حزب واحد إلى نظام تنافسي للحزب وكذلك الانتقال من حكومات عسكرية إلى حكومات مدنية" (Bates, 2005, p: 3).

ثامناً: منهجية الدراسة :

في ضوء هذه الدراسة يرى الباحث أنه من الأنسب استخدام كل من منهج تحليل النظم والمنهج الوصفي التحليلي، وفيما يلي شرح لكل منهما:

أولاً: منهج تحليل النظم: يُعد منهج تحليل النظم من مناهج البحث العلمي الأنسب لمثل الدراسة الحالية، ذلك أن هذا المنهج يوفر أساس علمي سليم لدراسة العلاقات والمتغيرات الإقليمية كثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية وهي موضوع الدراسة الحالية، إذ يعمل تحليل النظم على تحليل سياسات تنتهجها دول معينة، ويعمل على بيان الكيفية التي يتم من خلالها التعامل مع توضيح سياسات تنتهجها دول معينة وغالباً ما تكون عدائية تجاه شعوبها، وأخرى تتعامل على أسس إصلاحية للتخلص من مظاهر وآثار الاحتجاجات الشعبية ذات النتائج السلبية على كل من الجماعة والمجتمع ككل.

أهم أصحاب المنهج ورواده: يعتبر ديفيد إيستون (David Easton) هو صاحب النموذج التحليلي الشهير لتحليل النظم السياسية المعروف باسم (نموذج المدخلات و المخرجات) وهو ذلك النموذج الأكاديمي الذي يدرس تقريبا في كل جامعات العالم. وهو من أهم الكتاب و الأكاديميين المتخصصين في مجال تحليل النظم السياسية.

مقومات المنهج وركائزه: يعتمد ديفيد إيستون في كتابه المسمى The Political System إلى الربط بين تفسير الظواهر السياسة و بين الوظيفة التي يؤديها النظام السياسي داخل المجتمع وحصرها فيما أطلق عليه إيستون عملية التخصيص السلطوي للقيم (المنوفي، ١٩٨٧، ٥٧).

توظيف المنهج في الدراسة: يمكن للباحث من خلال منهج تحليل النظم أن يعمل على دراسة موضوع هذه الدراسة معتمداً على عملية البحث الكلي وتحليل وجهات النظر للوصول إلى نتائج الدراسة الفعلية، وذلك من خلال استعراض الاحتجاجات والثورات العربية خلال فترة الدراسة للوصول إلى نتائج علمية واضحة ودقيقة وصولاً إلى تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي: يعتبر المنهج الوصفي التحليلي من أنسب المناهج للغايات البحثية حول موضوع الدراسة الحالية، إذ يعمل هذا المنهج على تحليل وصفي يميز الظاهرة محل الدراسة عن العديد من المظاهر التي قد تتشابه معها في الشكل وتختلف في المضمون، ويمكن لهذا المنهج أن يجيب على أسئلة الدراسة بشكل موضوعي واضح ودقيق، كما يدرس حالات الشعوب والجماهير حول قضية ما وكيفية تعاملهم مع الظواهر التي يعانون منها ويتعايشون معها ويدرس مجتمعاتهم التي ينتمون إليها، كما يوفر المنهج الوصفي التحليلي قاعدة علمية معرفية من خلال ما يقدمه من نتائج علمية في نهاية الدراسة تفيد الباحثين المستقبليين وصناع القرار في أداء أعمالهم ووظائفهم المختلفة (Morris. et al, 2017, p: 3).

مقومات المنهج الوصفي التحليلي وأهم ركائزه: يعمل هذا المنهج على دراسات استقصائية تحليلية من شأنها إيضاح سلوك الدول وسياساتها وكيفية تنفيذ أهدافها ومقارنتها مع دول أخرى، كما يدرس ظواهر بعض الدول وتحليلها تحليلاً دقيقاً واضحاً وقياس نتائج تلك الظواهر على دول أخرى والتعرف على أهم أسبابها وطرق معالجتها.

وعليه يمكن إجمال مقومات وركائز هذا المنهج بالنقاط التالية:

- دراسة البيئة الداخلية من حيث تحليل السياسات الداخلية للدول وكيفية تسييرها لشؤونها المختلفة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والتنموي طبقاً لأداء مؤسساتها الحكومية والحيوية.
- البيئة الخارجية وتشمل دراسة البيئة الخارجية من حيث دراسة التوجهات السياسية للدول المؤثرة على سير حياة الدول المتأثرة بثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية.

توظيف المنهج في الدراسة: يمكن لهذا المنهج الاستناد إلى الأدب المنشور والدراسات السابقة ودراستها بشكل استقصائي يصف أحداثها وإحداثياتها ويحلل جميع محاور الدراسة تحليلاً منطقياً في سبيل الوصول إلى حلول إيجابية لمشكلة الدراسة وإجابات منطقية لأسئلتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعاً: الدراسات السابقة :

- **دراسة (مارك لينش ٢٠١٦) بعنوان "شرح أسباب الانتفاضات العربية"**

خلصت هذه الدراسة عن موضوع الاحتجاجات والثورات التي حدثت في الربيع العربي وشرح أسبابها والصراعات السياسية التي تبعتها وتضمنت ثلاثة مواضيع أساسية وهي المستوى الغير مسبوق لتعبئه الشعبية الإقليمية والردود المتباينة لأنظمه الحكم والنتائج السياسية الغير مؤكده.

وأوصت الدراسة المزيد من الديمقراطية لدول العربية ومراعاة حقوق الإنسان والعمل على استجابة الأنظمة للمطالب الشعبية.

- **دراسة عباس المرشد (٢٠١٤)، بعنوان" الخروج على جدار الصمت (انهيار السلطوية في البحرين مدخل توثيقي لثوره ١٤/فبراير البحرينية"**

قامت هذه الدراسة من خلال استخدامها لمنهجيه البحث الإستيعادي في التواصل بما يخص بتفسيرات واقعية تخص حركة الاحتجاجات الشعبية في البحرين التي انطلقت في ١٤/فبراير ٢٠١١ والتي ربطت الأحداث بعضها ببعض بتسلسل الأحداث وصولا إلى الاحتجاجات التي حدثت في مطلع ٢٠١١ مع شرح الأسباب هذه الأزمة وطبيعة النظام السياسي في البحرين وطبيعة المجتمع البحريني وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة توصيات وأهمها وصول المعارض والنظام البحريني إلى حل وسط يرضي الطرفين وتحقيق المطالب التي تطالب فيها المعارضة البحرينية والابتعاد عن التميز الطائفي في مملكة البحرين

دراسة معن المشاقبة (٢٠١٤)، بعنوان: اثر الاحتجاجات الشعبية على الاصلاح السياسي في الاردن ٢٠١١-٢٠١٤

دراسة ماجستير، غير منشورة - جامعة ال البيت، هدفت هذه الدراسة الى تبيان اثر حركة الاحتجاجات الشعبية وعملية الاصلاح باشكالة المختلفة وأفادت الدراسة بوجود فرضية وهي أن هناك علاقة ارتباطية بين الاحتجاجات الشعبية وعملية الاصلاح السياسي بأشكالة المختلفة ومن خلال انه كلما زادت الاحتجاجات الشعبية كلما زادت استجابة الحكومة لعملية الاصلاح السياسي، وخلصت الدراسة بعدة توصيات ومنها ضرورة قيام السلطة بالاصلاحات وعدم اتباع اسلوب الرجاء والتاخير، وتفعيل لغة الحوار بين الاطراف الشعبية والحكومة ' وعدم اللجوء الى الاستقصاء لان ذالك يجعل من كل طرف خصم للاخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة عمرو الشوبكي، (٢٠١٢)، بعنوان "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين) "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي متضمنة حالة دراسة كل من مصر والمغرب ولبنان والبحرين، وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي وصولاً إلى نتائجها والتي بدورها تمثلت في إن مسار الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية يختلف باختلاف طبيعتها من بلد إلى أخر،التي أخذت صورا وإشكالا متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى ومن واقع إلى أخر.

دراسة عبد الاله بلقزيز (٢٠١٢)، بعنوان "الربيع العربي إلى أين (أفق جديد للتغير الديمقراطي).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاحتجاجات الشعبية والثورات العربية التي حدثت قبل الربيع العربي وبعده والحراك الجماهيري العربي في تونس ومصر وليبيا والمغرب والسعودية والخليج والبحرين خصوصا وركزت على المراحل التي مرت فيها دول الربيع العربي.

حيث تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في بيان أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد الثورات العربي كان لها أثراً واضحاً على الشؤون السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية وذلك عن طريق أربع عوامل التي اجتمعت لإنجاح الثورة وهي على الشكل التالي : كسر حاجز الخوف والتظاهر بشكل سلمي ووجود التماسك الاجتماعي ومشاعر الوحدة الوطنية وبالإضافة إلى مسالة موقف القوات المسلحة (الجيش) من الانتفاضات الشعبية.

- دراسة الحسن وآخرون (٢٠١٢) مملكة البحرين ٢٠١٠-٢٠١١ وعقد جديد من الإصلاح.

ترصد هذه الدراسة الإصلاحات والتطورات والانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مملكة البحرين وتطرقت أيضاً إلى السياسة الخارجية في مملكة البحرين والتطور الديمقراطي وحقوق الإنسان والاقتصاد ودور المرأة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض التوصيات وهي الوصول إلى حوار وطني مع المعارضة من خلال إستجابة المعارضة والجمعيات السياسية إلى الحوار مع الحكومة البحرينية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ركزت على المرحلة الاقتصادية قبل ثورات الربيع العربي وبعدها،وعلى دور البحرين في حقوق الإنسان والمنظمات الدولية كما أوصت بضرورة اخذ العبر من خلال الأزمة التي حدثت في البحرين والعمل على عدم إقرارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الأجنبية :

- دراسة Ben Smith (2016)، بعنوان: Political reform and human rights in Bahrain.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسس ومقومات الإصلاح السياسي في مملكة البحرين وكيفية مراعاة حقوق الإنسان في تلبية حاجات المجتمع البحريني، إعتمد الباحث في الوصول إلى نتائج الدراسة وتحقيق هدفها الرئيسي على المنهج الوصفي، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في عدم مقدرة السلطات البحرينية إنشاء نظام سياسي من شأنه الاسهام في الحفاظ على الاستقرار العام في البلاد وانصاف جميع الأطراف، ونتيجة للصراع الطائفي الإقليمي بين المملكة السعودية السنية وجمهورية إيران الشيعية تجد البحرين نفسها في حالة ارتباك مما دفعها ذلك إلى خنق المعارضة الشيعية في البحرين التي قامت بالاحتجاجات والحراكات الشعبية ولكن ما لبث الأمر إلى أن أخمدت الحكومة البحرينية تلك الحراكات والاحتجاجات بمساعدة المملكة السعودية، وأخيراً شهدت الساحة البحرينية إصلاحات سياسية من شأنها أن تخفف عبء الاحتجاجات الشعبية على نظام الحكم فيها.

- دراسة Jane Kinninmont (2012)، بعنوان: Bahrain: Beyond the Impasse

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم السياسات في مملكة البحرين في التعامل مع رعاياها وكيف لدولة البحرين متمثلة في حكومتها وصناع القرار فيها أن تطفئ لهيب الاحتجاجات الشعبية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم نتائج انتفاضة عام 2011، وعليه فقد قام الباحث باتباع الأسلوب الوصفي التحليلي لبيان أهم محاور القضية محل الدراسة والوصول إلى نتائجها التي بدورها تمثلت في أن الجمود السياسي بعد انتفاضة عام 2011 أدى إلى خلق توترات في الشارع البحريني الأمر الذي أدى إلى نتامي حدة النظرة الطائفية وتصاعد حدة الموقف إزاء إقصاء الحكومة لبعض فئات الشعب على أساس طائفي وعدم مشاركتهم في صنع القرار السياسي في البلاد، كما أكدت الدراسة في نتائجها أن السياسة التي تنتهجها الحكومة البحرينية ستؤدي بالنهاية إلى ثوران شعبي ينتهي بحرب أهلية على أسس طائفية وأن الإصلاح السياسي فيها يسير على خطى ضعيفة، ولكن وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت الدراسة أيضاً وجود توجهات حكومية وملكية نحو ضرورة تحسين الموقف العام وإجراء إصلاحات سياسية للابتعاد بالبلاد عن شبح الحرب الأهلية في تلك الجزيرة الصغيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة Greg Power (2012) بعنوان: **The difficult development of parliamentary politics in the Gulf: Parliaments and the process of managed reform in Kuwait, Bahrain and Oman.**

هفدت هذه الدراسة إلى بيان التطورات السياسات البرلمانية لدول الخليج وعملية الإصلاح المتبعة في كل من الكويت والبحرين وعُمان، حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة والتي تمثلت في أن البرلمانات الخليجية لكل من دولة الكويت والبحرين وعُمان غالبًا ما توفر وسيلة لتعزيز سيطرة السلطات الحاكمة بدلاً من التمثيل الديمقراطي، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن العام 2011 تصاعدت أصوات الجماهير من خلال الاحتجاجات والثورات الشعبية المطالبة بتغيير نمط السياسات المتبعة للأنظمة الحاكمة، حيث قامت برلمانات تلك الدول بالتأثير على مجريات العمل السياسي ضمن إطار الإصلاح السياسي من خلال إنشاء أحزاب سياسية وبرلمانية فعالة من شأنها تغيير وتطوير سير السياسات الحكومية لما به مصلحة للوطن والمواطن.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة يمكن أن أميز دراستي الحالية عن الدراسات السابقة، ولكن في بادئ الأمر يجب الإشارة إلى أن الدراسة الحالية اتفقت مع بعض الدراسات السابقة من حيث موضوع الإصلاحات السياسية للنظام وتأثيراتها المختلفة، كما تطرقت بعض الدراسات السابقة لحركات الاحتجاج في لوطن العربي، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري لدراسة الحالية،كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على منهجية وصف وتحليل الظواهر السياسية المرتبطة بالإصلاح السياسية للنظام.

أما أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تتمثل فيما يلي:

أولاً: إن الدراسات السابقة لم تتطرق للعلاقة بين مفهوم الإصلاح السياسي وحركة الاحتجاج في الشارع العربي، الذي هو صلب موضوع الدراسة، و بالتالي فان الدراسة الحالية سعت لفحص العلاقة بين متغيرين (الاحتجاجات الشعبية) باعتباره متغير مستقل و(الإصلاح السياسي) باعتبارها متغير تابع لذا فان الدراسة الحالية تتميز بشموليتها عن الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث منهجية الدراسة حيث استخدمت الدراسة الحالية كل من منهج تحليل النظم والمنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما لم تتطرق له أي من الدراسات السابقة.

ثالثاً: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث طرح أسئلة الدراسة التي تحاول التعرف على ماهية الاحتجاجات الشعبية العربية عموماً والبحرينية خصوصاً وما دور الإصلاح السياسي في الوصول إلى نتائج إيجابية تؤدي إلى إنهاء حالة التوتر السياسي في مملكة البحرين، بالإضافة إلى إختلاف أهداف الدراسة الحالية التي هي بمثابة إجابات مبدأية لأسئلة الدراسة وكيفية تحقيقها.

رابعاً: اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث نتائجها النهائية والتي تتسم بالحداثة إذ أن الدراسة الحالية أُنشِئت وتم الانتهاء من دراستها في عام 2018، الأمر الذي يعطي للدراسة الحالية ميزة الحداثة وقرب نتائجها للواقع الحالي الذي يدور حول الاحتجاجات الشعبية ومعضلة الاصلاح السياسي في مملكة البحرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي

لعل الإصلاح السياسي في العديد من دول العالم ولا سيما الدول العربية، تظهر بوادره بعد خروج الشعب عن صمته نحو الحراكات والاحتجاجات الشعبية التي طالبت وتطالب بتسوية جميع شؤون حياتهم، خصوصاً تلك الشؤون السياسية والتي تعتبر رأس الهرم في أي دولة ومنها تنحدر جميع المظاهر الاجتماعية والمعيشية والتنموية.

من هنا يمكن القول : بأن الإصلاح السياسي مقترن بشكل وثيق بالاحتجاجات الشعبية، وعليه فأني وفي هذا الصدد سأتطرق لأهم المواضيع الرئيسة في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاحتجاجات الشعبية ودوافعها

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي

المبحث الثالث: دور الاحتجاجات الشعبية في الاصلاح السياسي

المبحث الأول : الاحتجاجات الشعبية ودوافعها

الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد واندلعت لتنادي بإسقاط النظام القائم، والتي انطلقت منذ أن أشعلتها نيران المواطن التونسي (محمد البوعزيزي) في جمهورية تونس، وأسقطت رئيسها زين العابدين بن علي، ثم جمهورية مصر العربية وأسقطت أيضا رئيسها حسني مبارك، كما أسقط الليبيون نظام معمر القذافي في ليبيا، واندلعت في اليمن وسوريا والبحرين وغيرها، إن كل ثورات الربيع العربي تتبنى الاتجاه الراديكالى الشمولي في إصلاح الواقع الاجتماعي الكائن.

وهذه الاحتجاجات شكلت منعطف سياسي خطير ممثلا بميلاد ما بات يعرف بالربيع العربي وهذا الحدث أدى إلى تغيرات مؤثرة على الساحة العربية لها تداعيات طويلة الأمد، كما تركت نتائجه حراكا ولغطا حول مكاسبه وخسائره، ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل الاقتصادي والاجتماعي والفكري والعقائدي الأمني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سأتناول في هذا الفصل المبحثين الآتيين:

المطلب الأول : ماهية الاحتجاجات الشعبية ودوافعها في الوطن العربي

في بداية الأمر كانت جميع الاحتجاجات سلميه ، حيث تمثلت باعتصامات وعصيان مدني ومقاطعة واحتجاج ومسيرات وتعبير عن رأي في مواقع التواصل الاجتماعية، إلا أن هذا الأمر اختلف من دولة إلى دولة، فالبعض تعامل معه بحكمة ، وامتص غضب الشارع ، ومرت رياح الربيع العربي بسلام دون خسائر ودماء، وبعض الدول الآخرى ارتأت منذ البداية القيام بأعمال القمع والعنف ضد هذه الاحتجاجات ، حتى تحولت هذه الاحتجاجات إلى ثورة وسفك للدماء ووصل الأمر لتدخل عسكري خارجي.

الاحتجاجات التي حصلت في الجهورية العربية السورية، والاحتجاجات التي حصلت في المملكة العربية السعودية ، الأولى اتسمت بالعنف والقمع حتى وصلت إلى حرب أهليه، والثانية كانت سلمية وانتهت بإصلاحات سياسية حتى لو أنها لم تكف.

وسنعالج في هذه المطلب، تعريف الاحتجاجات والثورات واسباب الاحتجاجات التي حدثت في الربيع العربي.

ولعل ما يشهده الوطن العربي اليوم من انتفاضات وتظاهرات يشكل حدثاً تاريخيا بكل المقاييس. إذ ما يحصل يمثل تعبيراً متنوع اللغات والأساليب والتدخلات، وعن نمط جديد من تجليات المتخيل السياسي العربي، وهو متخيل ليس بعيداً تماماً عن مرجعياته، أو نظامه الرمزي "الديني" بالمعنى الثقافي العام ، وليس في فهمه "العقائدي"أو "الطقوسي" المخصوص، مع التأكيد أن شرارة الانتفاضة التي انطلقت من تونس، انتقلت إلى مصر، ثم إلى ساحات عربية أخرى، مثلت أيذانا بتحرير السياسية من قوالبها المستغفلة التي حرصت السلطة العربية على تحصينها ورعأيتها بإتقان "ماكافيلي" لا نظير له، وما يجري من أحداث في الأفعال والتحركات والخطابات يؤشر على نوع من التعامل "شبه المطلق" مع السياسة. أي أنها أصبحت على طول ميادين وساحات الاحتجاج الموضوع الوحيد للشغف الجماعي، وللأحقاد الخاصة وللمناورات اليومية، بل وغدت الموضوع الجدي "المطلق"الذي لا يحتمل أن ينازعه أي مجال آخر باستثناء التعبيرات الدينية ؛ لأن فاعليتة أو الذين ينطقون باسمه وهم كثر ومختلفون يعمدون إلى إعادة توزيع القيم اعتبارا من أن ما ليس سياسة، وما لا يدخل في نطاقها ويحقق أهدافها، من فن،وحب، واحتفال عليه أن يخضع لها بطريقة من الطرق. (بلقزيز، ٢٠١٢، ص ١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال دراسه الاحتجاجات الشعبية والثورات التي غيرت انظمة عربية،اتضح انه هنالك فرق بين الاحتجاجات والثوره وعليه سوف نعرف كل منهما:

فمفهوم الثورة يعني : انها هي الحرية أي أن الإنسان يتحرر من حاجته بتغيير واقعه وان الإنسان بحاجة إلى انتزاع حريته من القيود الواقعة عليه ، وان الثورة هي فعل إرادة يستهدف واقعا استباديا طلبا لتحريره والوصول إلى الحرية ، وان بناء الثورة بحسب التوجه الذي نحاول التأسيس له هنا يمر بثلاث مراحل:

١- تحديد الغايات بشكل يجعلها قابلة لان تكون محلا لالتقاء متعددين حولها ، واتخاذها مرجعا للاحتكام عند الاختلاف.

٢- إستخدام الوسائل أو الآليات لتحقيق الغايات بشكل عقلاني كفيل بجعل التحرك نحو الهدف مسيرة التغيير.

٣- العمل على خلق السبل الكفيلة بحماية مكتسبات الثورة من اجل احتوائها، والعمل على انهاء مظاهر التي تؤدي الى الاحتجاجات الشعبية ذات الاتجاهات السلبية (بلقزيز ٢٠١٢,٤٠).

وتُعرف الثورة على أنها: التغير المفاجئ والجذري في ظروف سياسية واجتماعية كتغير نظام الحكم.

وتعرف الثوره الشعبية: بأنها انفجار يقوم به الشعوب اتجاه انظمتهم، نتيجه افتقاد حقوقهم الخاصة والعامة .(كصاي،٢٠١٦، ٢٠)

أما الاحتجاجات والتظاهرات فالها تعريف يختلف اختلاف تام عن الثوره، فالاحتجاجات تؤدي الى ثوره.

مفهوم الاحتجاج: يُعرف الاحتجاج على أنه :إعلان ارادي بعدم الاعتراف بشريعه ادعاء محدد او رفض لقيمة الموقف التخذ او المعطى مما يؤدي الى احتجاج بين الفيئات الشعبية (الطائي،٢٠١٢,٣٥).

ويعرف الاحتجاج :هو نزوع شخصي او جماعي يقوم به الافراد ضد النظام الحاكم نتيجة شعور بالظلم على اثره يحدث احتجاج.

ويعرف التظاهر: يتم تعريف التظاهر على أنه "عملية احتجاج ورفض لبعض القرارات الدولة الصادره منها والوقوف ضد هذه القرارات بما يدفع الاحتجاج ونزول الى الشارع نزولا سلميا وفق الدستور" (كصاي،٢٠١٦، ٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عناصر الحركة الاحتجاجية : في فعل الاعتراض، شكلا وإدارة وأسلوب إذ يتصدر هذا العنصر في دراسة الحركة الاحتجاجية، و لا يكون ذلك في دراسة الحركة المجتمعية.

١- في المعترض الذي يقتصر على تجمع منظم لفئة أو لفئات هامشية في الحياة السياسية في تحديد الحركة المجتمعية، و لا يقتصر على ذلك في الحركات الاحتجاجية التي قد تكون أيضا هيئة ذات تمثيل شرعي (حزبا، نقابة، أو هبة عفوية) قد تتحول إلى حركة مجتمعية أو حزب سياسي.

في موضوع الاعتراض، وهو واحد في الاثنين ويتميز في الحركة المجتمعية من الحركة الاحتجاجية بعدم استهدافه الوصول إلى السلطة، في حين قد يكون ذلك وغيره في الاحتجاجات. (الضناوي ومالك، ٢٠١٠).

تصاعد الاحتجاجات في الوطن العربي واختلافها من بلد إلى آخر حيث أخذت صورا وأشكالاً متعددة وتباينت من مرحلة إلى مرحلة أخرى، ومن واقع إلى واقع آخر حيث أن الاحتجاجات التي شهدتها فترة الربيع العربي أخذت مسار متنوع واختلف نطاق الاحتجاج من دولة إلى أخرى. (الشوبكي، ٢٠١١، ٧).

يمكن القول: أن هذه الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية ، لكنها عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى الثغر والمظالم الاجتماعية ،أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسن آدائها، وتحديد نخبته. حيث أنها تكرس وتعمق أزماتها، فهناك حركات احتجاجية لديها بعد سياسي واضح ، كما هو الحال في المغرب، وأخرى لديها بعد مذهبي كما هو الحال في البحرين، والثالثة ليس لها علاقة تذكر بالسياسة والمذهبية ، وإنما احتجاجات حدثت من اجل لقمة العيش كما هو الحال في مصر، أما في لبنان : فقد اختلط فيها البعد الاجتماعي والسياسي والمذهبي في قالب واحد، حيث من الصعب أن نعتبرها احتجاجات اجتماعية بدون الأخذ بعين الاعتبار عن أبعادها الطائفية (الشوبكي، ٢٠١١، ٨).

هذا الربيع العربي هو "أكبر أزمة عرفتها الأمة في تاريخها الحديث... أزمة مهدت لها عقود من الأخطاء والخطأيا... أزمة خرجت من رحم معاناة فردية وجماعية لم تعد قابلة للتحمل... أزمة انفجرت كالبركان في ذلك اليوم المشهود ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ الذي أشعل فيه مواطن تونسي بسيط النار في جسده، وكان وكنا مثله أبعد الناس عن تصور أنه كمن أشعل النار أيضا في غابة من الحطب اليابس"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأسباب التي ساعدت على قيام حركات احتجاجية:

١- الأسباب السياسية التي تتعلق في النظام السياسي العربي لكل دولة. لأن هذه الاحتجاجات كانت تطالب بالمزيد من الحرية والديمقراطية ومحاسبة الفاسدين ومكافحة الفساد بشتى أنواعه والتي شكلت هذه الأسباب متغيرات أساسية لقيام الثورة.

٢- أسباب متعلقة بالشأن الخارجي مثل العدوان على غزة ، والاحتلال الأمريكي للعراق، وغيرها من التحديات التي تواجه الدول المتأثرة في الربيع العربي (كصأي، ٢٠١٦,٦١).

لقد عانت دول الربيع العربي من الانسداد في الآفاق السياسية ؛ وذلك بسبب غياب آلية التعبير السياسي والفكري، وغياب الديمقراطية ، أو وجود ديمقراطية شكلية لا تمثل الديمقراطية نفسها. إن تزوير الانتخابات بشكل غير مباشر وغياب حق التعبير عن الرأي وغياب الأحزاب السياسية كانت اهم الأسباب لقيام الربيع العربي في الدول العربية (العاني، ٢٠١٦، ٤٦).

إن الفساد السياسي والتسلط والاستبداد والقمع وفساد الحكام وتوريث حكمهم لأبنائهم وفساد القضاء والإعلام وغياب المعارضة والجهل في معرفة الدساتير والقوانين والنقابات والجمعيات والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وحرية الإعلام والصحافة ومعانات النساء في الشرق الأوسط من الحرمان من أبسط الحقوق والحريات ، كل هذا ساعد في قيام الثورات الشعبية والاحتجاجات في دول الربيع العربي

الأسباب الاقتصادية وهي التي تتعلق بالشأن المادي وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء ومستوى البطالة والفقر والجوع والظلم مع غياب مخطط التنمية البشرية والشعور بالظلم إزاء ذلك

إن زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية والفقيرة مع عدم العدالة بين هذه الطبقتين وانتشار البطاله خاصة بين فئتي النساء والشباب وفقر الدخل هذه الأسباب كلها تسببت في قيام الربيع العربي

الأسباب الاجتماعية وتتمثل في التركيبة السكانية للدولة من الناحية المذهبية ومحسوبية وفوارق بين الطبقات والتمييز بين الناس وضعف الولاء للهوية الوطنية لدى أبناء المجتمع الواحد (كصاي، ٢٠١٦، ٦٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : بعض الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي

اندلعت في أكثر من بلد عربي مظاهرات سلميه واحتجاجات ملأت الشوارع العربية، تحولت بشكل غير متوقع إلى ثورات شعبيه أسقطت انظمه وهزت عروش انظمه أخرى، وشكلت واقع جديد على الساحة العربية ففي أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١ اندلعت موجه عارمة من الثورات والاحتجاجات في الوطن العربي بدأت بالشاب محمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت الوتيرة في كثير من البلدان العربية ، وعرفت بالربيع العربي .

ومن الأسباب التي دفعت الى هذه الاحتجاجات انتشار الفساد ، والركود الاقتصادي ، وسوء الأحوال المعيشية ، والفقر والبطالة ، وقمع الحريات، وسوء الأوضاع عموما في الوطن العربي.حيث بدأت الثورة في تونس ومصر وليبيا واليمن وتلتها الثوره السورية والاحتجاجات التي حصلت في المغرب والأردن والخليج العربي فحمل الربيع العربي معه آفاق لإمكانيات التغير، ومسارات للصراع ، وسلسله من الهزائم الفادحة حصيلتها مئات الألوف من القتلى والقليل من الانتصارات المتفرقة والناقصة وسوف نتحدث عن أهم أربع ثورات حصلت في الربيع العربي بداية في تونس ومن ثم مصر وليبيا واليمن.

وسنتحدث عن الاحتجاجات الي شهدتها: سوريا والاردن والسعودية والمغرب

الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي

أولاً: تونس :

الثورة التونسية تعتبر صاحبة المبادرة العربية الأولى في القرن الواحد والعشرين وباعتماد على أسلوب الثورة الشعبية المدنية ، والتي اتسمت بذات الطابع السلمي ، وآلية عملها بالمظاهرات المكثفة والاحتجاجات الطويلة بدون التصادم مع الأجهزة الأمنية والجيش باعتبارها ثورة سلمية (فراعنة،٢٠١١,٢٢).

حيث كانت أولى المحطات التي نضجت فيها الظروف الموضوعية ، واكتملت حاجات الناس ورغباتهم مع وعيهم المصحوب بالشجاعة الفردية والتي فجرها محمد البوعزيزي في تونس حيث أنتشر الوعي، والشجاعة الجماعية في مواجهة الأجهزة الحكومية ، وشل فاعليتها (فراعنة،٢٠١١,٤٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انطلق عهد السياسات المثيرة للنزاعات بفعل أقدام محمد بوعزيزي على الانتحار بحرق نفسه في شهر كانون الأول ديسمبر عام ٢٠١٠ في تونس ، وخلع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي من الحكم، بعد أن قامت بوجهه احتجاجات شعبية جماعية (لينش،٢٠١٦,١١).

حيث شارك في هذه الاحتجاجات فئات مجتمعية مختلفة من الطلاب والعمال والموظفين والمحاميين والأطباء، وتجاوب وتفاعل معها التونسيون في العديد من الدول الأوروبية كباريس ولندن حيث نظموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية، والمنظمات الدولية في مختلف الدول العربية والغربية. ومن اللافت للنظر ظهور فئة الشباب كفاعل هام في المشهد السياسي، حيث أنخرط في العديد من الحركات الشعبية الاحتجاجية، وتحلى بقدر كبير من الاستقلالية، حيث لم تقتصر المطالب في هذه التجمعات الاحتجاجية على الحقوق الوظيفية والتشغيل فقط ، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي، والحريات الإعلامية ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى تنحي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي عن الحكم (بلقزيز،٢٠١٢، ١٥٣).

وبعد نجاح الحركات الاحتجاجية في الضغط على النظام وإسقاط الرئيس من الحكم واستحداث حراك سياسي في الشارع التونسي ، حيث بثت الروح في جسد المعارضة السياسية المنهكة ، فلأول مرة تنجح حركات المعارضة الرئيسية بمختلف أطيافها الفكرية في إصدار بيان يتفق ويساند الاحتجاجات ويتبنى مطالبها ويفشل مشروع التوريث الملكي في تونس الجمهورية (بلقزيز،٢٠١٢، ١٦٤).

لم تهدأ الثورة التونسية العارمة لأكثر من ثلاث أسابيع وبلا توقف. فالمسيرات بالآلاف إلى أن وصلت إلى مئات الآلاف من المتظاهرين، وتطورت الأحداث بشكل مفاجئ وتعقدت الأوضاع أكثر فأكثر وتصاعد سقف المطالب، وقوبلت بالقمع والرصاص المطاطي من قبل القوات الأمنية، أراد النظام من ذلك أن يخلط الأوراق فأخرج المساجين من السجون، وقتل البعض ليزرع الرعب، إلا أن الثورة صمدت فخرج زين العابدين على شاشة التلفاز وعلى القنوات التونسية ، واعتذر إلى أهل البوعزيزي وتعهد بالإصلاحات ومحاسبة المفسدين، وجاء بخطاب ثان وقدم نداء للأمن بعدم استخدام الرصاص الحي والتعرض للمتظاهرين وتأسف على القتلى واصفا بأن العنف ليس من صفات التونسيين وبعد خطابه فتح مواقع الانترنت المحجوبة في تونس كاليوتيوب حيث أنه مغلق منذ خمس سنوات من الحجب ، كما انه خفف الأسعار تخفيفاً طفيفاً. ومع كل هذه الإصلاحات التي قام فيها إلا أنه لم ينجح في تهدئة الغضب لدى المتظاهرين فالانتفاضة الشعبية توسعت أكثر وأكثر وارتفع سقف المطالب الشعبية (عزون،٢٠١٣، ٤٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاء بخطابه الأخير وقال: "الآن فهمتكم وفهمت الجميع الباطل والمحتج والسياسي وفهمت الكل ثم لإذ بالفرار إلى ارض الحرمين، وكان للثورة التونسية اثر كبير وساحر في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في العالم العربي حيث شهدت بعد ذلك حركات احتجاجية وتغير انظمة في الوطن العربي على أثر الثورة التونسية. إذ كانت هذه الثورة ونجاحها محرك فعال في تصاعد الأحداث المصرية وباقي الدول العربية" (عزون،٢٠١٣، ٤٣).

ثانيا: مصر :

ثورة ٢٥ يناير هي الثورة المختلفة في التاريخ المصري الحديث، أنها ثورة بلا قائد انضمت إلى صفوفها على الفور جماهير غفيرة بلا قيادة، ثورة انطلقت من الفضاء المعلوماتي التي تسبح فيه الشبكه العنكبوتية (الانترنت) وأهمها موقع الفيسبوك وتويتر حيث حددت التاريخ والمكان، فالتاريخ هو ٢٥يناير والمكان هو ميدان التحرير والفاعل الرئيسي هو شباب مصر الناهض دون تدخل من الأحزاب السياسية ، سواء بالتنظيم أو التخطيط أو بتنسيق الأحداث التي مرت فيها ثوره ٢٥ يناير (تاج الدين، ٢٠١٢، ٥).

دون توقع أو أي مقدمات ثورة ٢٥-يناير-٢٠١١ بلا قائد وبلا خطيب ويقودها الشباب ويساندها الشعب كله والذي خرج بالملايين من جميع أنحاء البلاد ينادي بسقوط النظام ، وبتغيير شامل لرموزه ، وبتطهير البلاد من الفاسدين والمفسدين وبتغيير سياسة النظام والعمل على التغير (مختار،٢٠١١، ٧).

تحرك الشباب من اجل الحرية والكرامة وليس من اجل الحصول على فرصة العمل ولقمة العيش ، فهي ثورة من اجل تطهير مصر من الفاسدين وليس من اجل فرصة العمل ، فخرج الثوار غير آبهين بقوات الأمن التي حشدها النظام للقضاء عليهم فقتل من قتل وجرح من جرح وبعد صمود الشعب المصري والإصرار على إسقاط النظام كانت النتيجة نجاح الثورة بعد انسحاب الشرطة والجيش من ميدان التحرير (مختار،٨،٢٠١١).

كانت حجم المظاهرات أكبر أي توقعات وكذلك انتشارها بالكثير من المحافظات المصرية،خرج أعداد من المصريين العاديين البسطاء وكانت فئة الشباب أكثرهم في مناطق لم يحدث فيها مثل ذلك من قبل، لان النظام وأجهزة الدولة لم تأخذ الأمور بجدية، حيث أنهم استهانوا بقدراتهم ووجهوا أصابع الاتهام الى الإخوان المسلمين وأنهم هم الذين حركوها، إلا أن معظم من نزل إلى الشارع كانوا غير منتميين سياسياً أو فكرياً، وغير منظمين، لذلك كانت العشوائية ظاهرة في تحركاتهم وجسدوا أنبل ما في مصر وهم يرفعون علمها عالياً ويفخرون به (المجيد،٢٠١١، ١٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان نجاح الثورة في أبعاد مبارك عن رئاسة الدولة نتيجة عدم إدراك نظامه طابع الحالة الثورية الجديدة عليه والذي تفاجأ بهذه الثورة التي كانت بلا قائد، إذ قادها منذ يومها الأول المشاركون فيها وكان هذا واضحا في مظاهرات ٢٥يناير والتي نظمتها حركات شبابية ،فكان بعض المشاركين يشجعون زملاءهم على التقدم ، بينما طالب الآخرون بالتراجع وصولاً إلى جمعة التحدي التي أرغم فيها مبارك على التنحي (المجيد،٢٠١١، ١٨٣).

شهدت القاهرة في اليوم السابق للثورة تجربة مبكرة ليوم الغضب ممثلة في ١٢ مظاهرة في القاهرة ، ومحافظاتها للمطالبة بالتعيين في الوظائف، ورفع الأجور والحصول على مكافآت العمل حيث صرح اللواء إسماعيل الشاعراه مدير امن القاهرة أن تعليمات وزير الداخلية اللواء حبيب عدلي واضحة باعتقال من يخرج على الشرعية. وقد أعرب عدد من المصريين رغبتهم بالخروج ،وتضامنهم مع المتظاهرين بالقيام بتظاهرة مماثلة أمام سفاراتهم في أمريكا وبريطانيا وكندا تضامناً مع متظاهرين في مصر (رسلان،٢٠١١، ٩).

ومع بداية نهار يوم السبت ٢٩يناير كانت الأمور على ما يبدو هادئة ، لكن مع مرور الوقت بدأت أعداد المتظاهرين بالتكاثر في ميدان التحرير وجميع أنحاء البلاد. ففي سيناء حدثت أعمال عنف وتخريب حيث تم تفجير مبنى مباحث امن الدولة، وفي رفح المصرية استمرت عملية الاقتحام وفتح السجون، كما تصدى الجيش لعمليات اقتحام البنك المركزي ووزارة الداخلية وانتشرت العصابات في الشوارع، واستمرت عملية اقتحام وأعمال العنف والتخريب وتهريب المسجونين من السجون في العديد من المحافظات المصرية (مختار،٢٠١١، ٤٤).

كان المتظاهرون في ميدان التحرير ثائرين ليلة الجمعة بعد خطاب مبارك والذي رفض فيه ترك الحكم، معلنين عن تظاهرات ضخمة هتف المتظاهرين: (يا جيش مصر اختر الشعب أو النظام) وكان البعض يهتف لسقوط مبارك وبرحيله، بينما الكثير قام برفع أحذيتهم في اتجاه الشاشات التي كانت تنقل خطاب مبارك ، مع استمرار المتظاهرين في ميدان التحرير وباقي المحافظات بالإصرار على رحيل مبارك ومع حلول مساء الجمعة ١١فبراير ومحاصرة المتظاهرين للقصر، صدر بيان على لسان عمر سليمان نائب الرئيس يعلن في أن رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك تخلى منصب رئيس الجمهورية وتسليم إدارة شؤون البلاد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية (مختار،٢٠١١، ٥٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: ليبيا :

لم تشكل الثورة الليبية ثورة ١٧ فبراير استثناء من بين الثورات والاحتجاجات التي حصلت في المنطقة العربية ، لكن كان الاستثناء في المطالب والدوافع عن باقي الدول العربية. حيث أن الثورة الليبية كانت تميل إلى الدموية أكثر ، حيث بدأت الدعوة للثورة الليبية عبر مواقع الانترنت والفيسبوك كباقي الثورات العربية وكان يوم ١٧فبراير/٢٠١١ يمثل يوم الغضب الذي انطلقت منه الثورة الليبية والتي واجهتها قوات الشرطة بالقمع (عامر،٢٠١٢، ١٦).

وفي يوم الخميس ١٧فبراير/٢٠١١١ على شكل انتفاضة شعبية شملت الكثير من المدن الليبية فكبرت الاحتجاجات والمظاهرات، وسقط أكثر من ٤٠٠ مواطن ليبي ما بين قتلى وجرحى برصاص قوات الأمن ومرتزقة نظام القذافي. وخرج شباب طرابلس تحديداً في منطقة سوق الجمعة ، وتم التعامل معهم من قبل قوات كتائب القذافي بالقمع والقتل للكثير منهم والاعتقال العشوائي لأي شاب يتواجد في الشارع. وقد تأثرت هذه الاحتجاجات والتي شهدتها ليبيا ودفعت الثورة للقيام بنجاح الثورة التونسية والثورة المصرية اللتان أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين ، والرئيس المصري حسني مبارك. وقاد هذه الثورة الشباب الليبيون الذين طالبوا بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سليمة ، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين تحولت الثورة إلى ثورة مسلحة تسعى إلى الإطاحة بمعمر القذافي (عامر،١٧،٢٠١٢).

اندلعت الاحتجاجات في المدن الليبية الشرقية لتشمل بعد ذلك أماكن متعددة بما فيها العاصمة طرابلس، كانت المظاهرات والاحتجاجات سلمية وطالبت بإصلاحات عاجلة الا أن عنف النظام، والبيئة الإقليمية السائدة، جعلها تتحول بسرعة إلى مطالبات بسقوط النظام ورحيل القذافي وعائلته، حيث أن القذافي قام بالتعبير عن استعداده بالتغيير لكن وعود النظام صممت لإضعاف الانتفاضة من خلال تلبية بعض مطالبها لكن المحاولة جاءت متأخرة وفاتها الأوان هكذا انضمت ليبيا في شباط /فبراير/٢٠١١ إلى بلدان الربيع العربي الأخرى بتأثرها بالمد الثوري كالثورتين السابقتين (الصواني،١١٩،٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن القول أن الثورة قامت على أساس وبدافع التخلص من الظلم والقهر ، وبحافز التحرير من التسلطية والذهاب إلى عصر الديمقراطية والحريات. ان ما حدث في ليبيا في عام٢٠١١ من تظاهرات واحتجاجات وتمرد وعصيان وثورة ضد القذافي تشترك في كثير من العناصر والخصائص مع ما حصل في بلدان الربيع العربي ، وهذا يدل على وجود عامل مشترك في هذه الثورات (الصواني،٢٠١٣، ١٢٣).

إن اتساع حركة الثورة وتواصلها أساسان مهمان لها، الأول تحقيق انسجام وتعاون والعمل معا بين قادة المعارضة داخل وخارج البلاد على حد سواء بفاعلية فاللذين كانوا محتجين هدفهم الإطاحة بالقذافي حيث أن لهم هدف مشترك وهو إسقاط نظام القذافي، وثانياً أصبح لهم مجلس وطني انتقالي والذي تولى دور القيادة وصلة التنسيق حيث غذى شرعيته على مستوى خارجي بالاعترافات التي حصدها مبكراً على المستوى الوطني، من خلال التشكيل العلني للمجلس والائتلافات المحلية في المدن والمناطق المحررة في الدولة الليبية من سيطرة نظام القذافي (الصواني، ٢٠١٢، ١٣٤، ١٣٥).

قرر مجلس الأمن في ٢٧فبراير/٢٠١١ بفرض عقوبات على النظام الليبي وتشمل حضر السفر على معمر القذافي وأعضاء عائلته والمقربين منه ، بالإضافة إلى تجميد أرصدتهم، وإحالتهم وإحالة القذافي إلى محكمة الجنايات الدولية حيث دعا مجلس الأمن ببيان رسمي ادانة ما حدث في ليبيا وشملت على نحو ٢٧بندا

وفي ٣ مارس وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار غير ملزم يدعو مجلس الأمن التابع للامم المتحدة إلى دراسة فرض حضر الطيران فوق ليبيا ، فظهر سيف الإسلام القذافي على الشاشات الفضائية يعلن انه سيضرب من يتجاوز الخطوط الحمراء بالحذاء ولن نذهب كغيرنا إلى جدة أو شرم الشيخ ،

وفي ١٩مارس٢٠١١ أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية والمسئوولون بالجيش الفرنسي عن بدء عمليات عسكرية في إطار تفويض الأمم المتحدة وتدمير مركبة عسكرية تابعة للجيش الليبي بالتزامن مع تحليق الطائرات الفرنسية ضمن الاستعداد لتطبيق قرار ١٩٧٣ بفرض حضر جوي على ليبيا ، وسعى القذافي إلى إعادة وفتح القنوات الدبلوماسية مع الغرب ، وحيث وجه عدت رسائل إلى كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونظيره الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون والأمين العام للام المتحدة بان كي مون وظهر موسى إبراهيم الناطق باسم الحكومة الليبية في مؤتمر صحفي ضحم ينتقد تدخل أوباما وساركوزي في الشؤون الليبية وأعلن مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الليبي يوم الخميس ٢٠ اكتوبر رسمياً مقتل معمر القذافي وإعلان تحرير ليبيا بالكامل وتشكيل مجلس حكومي انتقالي حيث ظهرت صور القذافي ومقاطع فيديو أثناء القبض عليه،(عامر،٢٠١٢، ٣٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: اليمن:

لم يدرك الشعب اليمني طبيعة المعركة الجديدة التي سوف تفرضها عليهم ثورة الشباب اليمني والتي قامت ضد سياسة الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وفساد نظام حكمه في اليمن ، وقد تأثرت الثورة اليمنية بما سمى بالربيع العربي والذي انطلق في بعض البلدان العربية خلال عام٢٠١٠ ومطلع عام٢٠١١. وهو الذي دفع اليمنيون بالخروج والتظاهر ضد نظام علي عبد الله صالح

وقد بلغت ثورة الشباب اليمنية ذروتها في شهر فبراير عام ٢٠١١ حيث نأدت الثورة بالدعوة لإسقاط علي عبد الله صالح ونظامه السياسي ، وازدأدت حدت ثورة الشباب اليمنية بعد الثورتين التونسية وثوره ٢٥يناير المصرية اللتان نجحتا بإسقاط الرئيس زين العابدين و الرئيس حسني مبارك وفي الوقت التي قامت فيه الثورة الليبية والتي انتهت بمقتل معمر القذافي؛ مما دفع المتظاهرين بالدعوة إلى إسقاط النظام (الدهيسات،٢٠١٦، ١١٤).

ان الأحداث التي مرت فيها تونس ومصر وليبيا كان الهاما لتوحيد مطالب المحتجين في اليمن ، وتحول طبيعة التعبئة الاجتماعية حيث شجعت جيلاً من النشطاء الذين يقلدون بوعي للنزول إلى الشارع ويدعون إلى رحيل حكم صالح وتغيير في النظام. فالمعارضة الرسمية وزعماء القبائل ورجال الدين وقفوا معظمهم على الحياد في بداية الأمر ، لكن مع تصاعد الاحتجاجات ولجوء قوات الأمن إلى ممارسة القمع و العنف بشدة هبوا لمناصرتهم.أما النظام فقد استخدم العنف والقمع والقسوة خصوصا في الجنوب من أساليب اعتقال وضرب ومضايقة وحتى قتلهم ، حتى دفعت الثورة وقيادتها إلى أحداث الثامن من آذار-مارس التي تمثل تصعيداً مثيراً للقلق بالنظر إلى قيام الجيش باستخدام الذخائر الحية ضد المتظاهرين مما أدى الوقوع جرحى وقتلى (المجموعة الدولية للأزمات، ٢٠١١، ١٥٠).

ظن صالح بحكم مكوثه الطويل في الحكم انه تمكن من إقصاء جينات الثورة خاصة بعد ان استراح من معارضيه بالاغتيالات أو الرشوة أو التهميش ؟، حيث تعتبر ثورة فبراير لا يمكن اختزالها في مشاريع فردية أو عائلية أو جمهورية، وان عمل الثورة مستمر حتى تحقيق أهداف الثورة لقد كانت ساحات وميادين الثورة في كل منطقة من اليمن التي ضمت شباب وشابات المتظاهرين بسلمية إلا أن الرئيس قد مارس الطائفية بأبشع صورها واستخدم سياسة فرق تسد حتى بين قبائل الشمال (حميد،٢٠١٣، ١٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد تمسك الرئيس السابق علي عبد الله صالح بالسلطة في اليمن الأمر الذي أدى إلى وصول أعداد المتظاهرين ضد سياسته في الحكم في مدينة صنعاء وحدها ما يزيد عن نصف مليون متظاهر، وفي الوقت الذي كانت فيه ثورة الشباب اليمنية تتصاعد تعرض الرئيس علي عبد الله صالح في الثالث من شهر يونيو عام٢٠١١ لمحاولة اغتيال في مسجد دار الرئاسة اثر انفجار قنبلة داخل المسجد في القصر الرئاسي بالعاصمة صنعاء ، وقد أصيب الرئيس علي عبد الله صالح بحروق بالغة ، حيث تم نقله على أثرها إلى المملكة العربية السعودية حيث حصل على الشفاء بعد فترة ليست بقصيرة وبعدها ظهر عبر شاشات التلفاز السعودي في قصر الضيافة في المملكة العربية السعودية (الدهيسات،١١٦,٢٠١٦).

خامسا : الأردن :

كان موعد انتفاضة الشعب الأردني هو يوم ١٤يناير كانون الثاني من المسجد يوم الجمعة حيث شارك الآلاف من شتى القوى والهياكل التنظيمية الحزبية والنقابية بقيادات إسلامية ويسارية وقومية ، وكانت شعارات هذه الأحزاب والقيادات الشعب يريد إصلاح النظام وليس إسقاطه الشعب يريد إصلاح الفساد ، الشعب يريد حكومة منتخبة، الشعب يريد تطبيق دستورية الشعب. وكان من الأسباب الرئيسية لها تأثر الحراك الأردني بموجه الاحتجاجات التي اجتاحت الوطن العربي بما يعرف بالربيع العربي. ولهذه الاحتجاجات مجموعة من الأسباب الأخرى ، من الاختلالات في الموقف السياسي مع إسرائيل ، ومشاكل البرلمان ناهيك عن مشاكل وتردي الأحوال الاقتصادية ، وغلاء الأسعار وانتشار البطالة ، والفقر والفساد وتفاقم الوضع إلا أن تغيير الحكومة والإسراع في الإصلاحات بعد تلك الضغوطات من الشعب الأردني (عزون،٢٠١٣، ١٨٣).

"تعامل الأردن مع رياح الربيع العربي التي هبت على الأردن منذ ٢٠١١ بصورة ذكية الأمر الذي استطاعت فيه الدولة على احتواء الكثير من مظاهر الربيع العربي وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع تحول المظاهرات والحركات الشعبية إلى مجال للعنف والعدوان والدموية حيث قامت الدولة بتعديلات دستورية وقانونية ، مثل تعديل قانون الانتخاب حاول فيها إرضاء جزء من المطالب الإصلاحية ، لكنها لم تكن كافية أن الأردنيين لديهم قناعة بان هدف الربيع العربي هو الإصلاح السياسي والاقتصادي وليس غير ذلك لقد امتاز الحراك الشعبي بالسلمية المطلقة من قبل القوى المطالبة بالإصلاح وقوبل بسياسة الاحتواء من قبل السلطة الأردنية كخطوة إصلاحية اتسمت بأنها حكيمة (المشاقبة، ٢٠١٤، ١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي يوم الجمعة ١٤ كانون الثاني الذي يسمى بيوم الغضب مر هادئاً رغم الاحتجاجات الشعبية ولان القوة السياسية الأردنية في طليعتها حركة الإخوان المسلمين ومعها أحزاب المعارضة اليسارية، القومية، والنقابات المهنية رفضت المشاركة الرسمية بما يسمى بيوم الغضب، لتكن صاحبة المبادرة في اختيار وإدارة الاحتجاجات ، فقد رفضت أن تساق سوق ليوم لم تتفق فيه وعليه، حرصاً أن لا يتحول هذا اليوم إلى يوم دموي وتدميري. ان القرار السياسي الأمني كان واضحاً عبر التعامل مع الاحتجاجات بسعة صدر بدون مظاهر عدائية أو دوافع استفزازية أو أي قمع ، فأنتصر الأمن بحس الناس وتصرفهم الواعي وإدراك الأجهزة الأمنية لأهمية حق الأردنيين في إظهار احتجاجهم بوسائل مشروعة وبحريه التي كفلها الدستور

يمتاز الربيع العربي الأردني بحرية التعبير، وتراجع الحكومة عن قراراتها التي اتخذتها استجابة إلى طلبات شعبية لا تنتهي حيث قامت السلطة الأردنية بإقالة حكومة سمير الرفاعي التي شكلت من قبل كأول استجابة للمطالب الشعبية التي ركزت على الإصلاح السياسي ومن السمات الجديدة التي طرأت على الحراك الشعبي في الأسابيع الأخيرة في أحداث اختراقات واضحة في جدار الصد والمكابرة وتجاهل الحكومة

سادسا : سوريا :

إن إطلاق الجنود السوريين حمم الغضب الكامنة في نظام البعث على المحتجين في درعا مما أدى إلى ارتفاع وتيرة الاحتجاجات التي عمت البلاد كلها فالنظام السوري واجه المحتجين بالقمع والعنف من أول يوم الاحتجاجات أدى ذالك إلى دخول البلد بأزمة وتصاعد الاحتجاجات فيها (لينش،٢٠١٦، ١٢).

منذ اندلاع الثورة السورية في آذار –مارس ٢٠١١ لم تتوقف توقعات مؤيدي ومناصري الحكم في دمشق عن تحديد مواعيد قريبة لانتهائها،حيث أن المتحمسين للثورة في البداية بتصورات وردية كانت توقعاتهم تكرار النموذجين التونسي والمصري من ثورات الربيع العربي وقالوا : إن الإصرار على التظاهر السلمي والتحركات الشعبية والعمل الإعلامي والديمقراطية سيؤدي في نهاية المطاف إلى سقوط نظام بشار الأسد وانتهائه ، إلا أن جميع التوقعات خابت في تخمين أحداث هذه الأزمة فاستمر هذا التصور طوال الشهور السبع الأولى ؛ امتنع خلالها المحتجون عن اللجوء إلى السلاح أو الرد على القتال المنهجي أما النظام فأختار منذ اليوم الأول للاضطرابات التي بدأت مع اعتقال أجهزة الاستخبارات السورية مجموعة من الأطفال في مدينة درعا قد تجرأوا وكتبوا على الجدران شعارات مناهضة للحكم قامت الأجهزة العسكرية بتعذيب الأطفال وإهانة أهاليهم الذين طالبوا بالإفراج عنهم ، ومن هنا طالب النظام بلغة العنف والقمع (عيتاني،٢٠١٢، ٥٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد انتفض السوريون بشكل سلمي وحضاري يطالبون بالحرية ، ولن يدعي أي فرد أو حزب أو تنظيم أو دولة بدايتها.ان الانتفاضة بدأت في حي من أحياء درعا فقد انتفضت سوريا في كل شارع وكل حي وكل قرية ومدنية بتزامن عفوي أذهل النظام المتعمق بالقبضة الأمنية ، إلا أن بركانا داخليا في قلب كل مواطن سوري حيث بدأت المظاهرات في معظم أنحاء سوريا. ولقد أكد بشار الأسد في لقاءه بوفد المبادرة الوطنية الديمقراطية في أيلول ٢٠١١ قال لهم :انه واثق بأن الغرب والناتو وحتى الأصدقاء والأشقاء لن يتدخلوا عسكريا في سوريا ولان إسرائيل وأميركا لا ترغب بذلك (العماش، ٢٠١٤،٢٦).

ولقد تطورت هذه الاحتجاجات إلى ثورة مسلحة في معظم سوريا ؛ لان الخيارات أمام الثوار السلميين أصبحت محصورة بالسلاح فقط ، لقد واجهت الثورة ثلاث أعداء وهم الأول النظام وهو متوقع أما العدو الثاني فهو من الجوار الذاتي أي حركة اليسار والقوميين والتجار وعلماء السلطة أما العدو الثالث وهو داخل الشريك والصديق من رحم الثورة وهم الجماعة الإسلامية السورية البعيدة عن الفكر الثوري والحلف وهم الفكريين من الخارج (العماش،٢٠١٤،٢٧).

لا شك أن الثورة السورية هي الأكثر تعقيداً وتتركب فيها مستويات عدة لأنها بدأت كشكل مواجهة طبقية في قمة التوحش نتيجة ميل طبقة لأنها بدأت وكأنها تحمل كل ميراث العالم القديم وكل أوهامها (كلية،٢٠١٥، ١٦).

سابعا: السعودية :

وجه الشباب والمواطنون السعوديون دعوة على الفيسبوك وتويتر للمطالبة بالإصلاحات والملكية الدستورية ، رافضين البقاء على التسيب والفساد الإداري ، والقضاء على البطالة حيث خرجت مسيرات شيعية في مدينة القطيف وبلدة العامية والهفوف في يوم الخميس مارس-آذار وتميزت المسيرات بمشاركة النساء حيث منعت التظاهرات بالقوة قبل استفحالها ، فحاول الملك استحواذ الشارع بحزمة من الإجراءات بالترغيب من العطاء السخي بضخ المليارات ورفع الرواتب وتوفير مناصب وبناء مشاريع سكنية للتغطية على المطالب الإصلاحية الحقيقية (عزون،٢٠١٣,١٨٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامنا: المغرب :

إن الاحتجاجات الشعبية في المغرب لم تكن وليدة العصر الحديث، وإنما هي امتداد للعديد من الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية من خمسينيات القرن الماضي، وحتى القرن العشرين، حيث تمثلت هذه الاحتجاجات والانتفاضات في سعي الشعب المغربي للوصول إلى منابر الرقي والتمدن والديمقراطية التي لم يجد لها سبيلاً لسنوات طوال (بلقزيز، ٢٠١٢، ٢٩٠).

والجدير بالذكر أن انتفاضة ثورة شباب حركة ٢٠ فبراير أدت إلى ظهور نشطاء حقوقيين وسياسيين ونقابيين على الساحة السياسية في سبيل إعادة النظر في ملف الإصلاحات ومنها المطالبة بالملكية على النمط الاسباني ، ومكافحة الفساد والمفسدين وكان شعارهم الشعب يريد التغيير ونعم لدولة الحق. وطالبوا برحيل الحكومة وسارت المسيرات السلمية في كل مدينة مراكش وطنجا وأغادير، مما أدى إلى تفلت امني خطير أدى إلى أعمال عنف وقتل خمسة أشخاص، حيث احتوى النظام الوضع بتعديلات دستورية شاملة وواسعة' (عزون،٢٠١٣,١٨٢).

فالمغرب وفي خضم المتغيرات العربية والإقليمية التي ظهرت نتيجة الحراكات الاحتجاجية على الساحة العربية، لم تكن تعيش هذه الدولة بمنأى عن تلك الاحتجاجات ومتطلبات الشعوب، فالمغرب كما أشرنا سابقاً أنها عاشت في سلسلة متلاحقة عبر مئات السنين من التجارب الاحتجاجية الشعبية، فكان الاحتجاجات في المغرب ما هي إلا امتداداً لمعاناة الشعوب العربية منذ القدم وتطلعاً لمستقبل أفضل في ظل التطورات العالمية وما تحمله هذه التطورات من رقي على المستوى الشعبي والوطني ككل، فكانت انتفاضة 20 فبراير من عام 2011 هي استجابة للواقع العربي، إلا أن هذه الاحتجاجات عُرفت بالاحتجاجات الناعمة من قبل الشعب الذي أراد الإصلاح لا الفوضى، وعليه فقد كان الحل حاضراً من سدة الدولة متمثلة بصانع القرار السياسي لإجراء تعديلات دستورية تتناسب وتطلعات الشعب المغربي صاحب التاريخ في الاحتجاجات الشعبية على مر التاريخ (زين الدين، 2017، 140-149).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الإصلاح السياسي

مفهوم الإصلاح في اللغة هو من الفعل أصلح يصلح إصلاحا. أي إزالة الفساد بين الناس والتوفيق بين الآخرين وهو عكس الفساد ونقيضه ، فالاصلاح هو التغير إلى استقامة الحال والاصلاح يطلق على ما هو مادي وما هو معنوي. ويعرف إصلاحا من الناحية اللغوية انتقال أو تغير من حال إلى حال أفضل. منقولا عن قاموس إكسفورد أن الإصلاح هو تغير أو تبديل نحو الافضل وإزالة بعض التعسف أو الخطأ و الإصلاح يوازي فكره التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغير نحو الافضل ويعتبر الإصلاح السياسي ركنا أساسياً مرسخا للحكم الصالح ومن مظاهر السيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار العادل وفعالية الانجاز وكفاءة والإدارة (السيد،٢٠١١، ٩٢).

الإصلاح السياسي هو عمليه تعديل وتطوير جذريه أو جزئيه في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم و بوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج بمعنى آخر تطوير وكفائه وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا والإصلاح السياسي يجب ان يكون ذاتيا من الداخل وليس موضوعيا مفروضا من الخارج ذو طابع شمولي يحمل في طياته صفه الاستمراريه

والإصلاح السياسي لا يخلو تحيزه ويمكن تعريفه على اساس الافتراضيات النظريه حول الحكم وحول الاتجاه التغير السياسي على هذه النحو وقد يكون تحيز معياري يعزو معأير محدده حول عمليه الإصلاح وتغير إلى افضل (geha،٢٠١٦,٢٠).

الإصلاح السياسي: هو الدعوة إلى التغيير أو إصلاح النظام ويمكن ان يكون التغيير في لباس الثورة أو ان يكون اصطلاحا من جانب محدد وايضا يمكن ان يكون له مستويين في العصر الحديث المستوى الأول تقليد العالم الغربي للمجتمعات الغربية أما الثاني إعادة التفكير في هويتنا كمسلمين وعرب وحضارة مشاركة في الفعل الانساني (مبيضين ٦٧,٢٠٠٨).

الإصلاح: هو تغيير في نموذج من النمإذج الاجتماعية املا في الوصول إلى تحسيين ذلك النموذج وتصحيح أوضاع الفساد ويعرف أيضا بأنه مجموعة التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لازالة الفساد وأيضا يعرف بأنه التغير أو التعديل نحو الافضل لوضع شإذ أو سيء لا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات الفساد أو المتسلطة وازالة الظلم وتصحيح الخطأ وتصويب الاعوجاج (الورتي، ٢٠١٠، ٣٠)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسأتحدث في هذه المبحث عن :

المطلب أول: الإصلاح السياسي وأهم قضاياه

المطلب الثاني: معوقات الإصلاح السياسي

المطلب الأول : الإصلاح السياسي وأهم قضاياه

إن الاحتجاجات التي عمت معظم الوطن العربي في فترة الربيع العربي للمطالبه بإصلاحات سياسية، والتي خرجت بالآلاف في المدن العربيه على شكل اعتصامات ومظاهرات كانت تنادي بمطالب شعبيه، والتي من شأنها تحقيق الإصلاح السياسي ، فقد أصبح التحول نحو الديمقراطيه وتحقيق الإصلاح السياسي هو المطلب المطروح على الساحة السياسة العربية.

إن المحددات والمعايير التي يجب أن تتوفر لنجاح ومعالجه الإصلاح السياسي في الوطن العربي خاصة معرفة مفهوم الإصلاح السياسي لغة واصطلاحاً وضمانات محددات الإصلاح السياسي والعوامل المتعلقة في الاصلاح السياسي الداخلي والخارجي، ونتطرق إلى بعض القضايا والمشاهد في الوطن العربي ونتعرف على دوافع الإصلاح السياسي ومعرفة الرؤيا الرسميه لمتطلبات الإصلاح السياسي ، ونتعرف على الظروف التي يجب ان تتوفر فيها الاصلاحات في الوطن العربي ، ومرتكزات الإصلاح السياسي ، وما هي المؤشرات للاصلاح في الوطن العربي وآليات الإصلاح السياسي ، وسأتحدث في هذه المطلب عن هذه المحددات بشكل عام بتطرق الى شروط الإصلاح السياسي وعوامله وأهم قضاياه ودوافعه.

إن تعرف مفهوم الإصلاح السياسي لغة واصطلاحا حيث قمنا بتعريفه سابقا ويجب ان نعرف ما هي الشروط المفيد التطرق إليها في عمليه الإصلاح ومن هذه الشروط:

١- ضرورة بدأ الإصلاح الساسي ضمن صفوف المعارضين السياسيين أنفسهم، وإلا فأن منظومة الإصلاح السياسي لن تصل إلى أهدافها الرئيسية التي يطكح إليها الشعب والقيادات الحزبية والمعارضية على حد سواء.

٢- للشروع بعملية الإصلاح السياسي على أسس سليمة والتي تحمل الطرق والأساليب المحتضرة، فلا بد أن تسود الديمقراطية جميع العلاقات بين سدة الحكومة من جهة والشعب بكافة أطيافه من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ضرورة وجود ثقافة سياسية لدى الشعب تمكنهم من انتقاء خياراتهم باحكام دون الولوج إلى أي جهة تتولى خيارات الشعب كالمرجعيات الدينية والأحزاب السياسية ذات التوجهات غير الوطنية (بدران،٢٠٠٦، ٧٩-٨٠).

العوامل المتعلقه بنطاق الإصلاح الداخليه والخارجيه فمن العوامل الداخليه:

العوامل الداخلية :

١- كف يد السلطات الاستبدادية عن إدارة شؤون البلاد والشعب، ذلك يبدو جلياً بعد أن استطاعت شعوباً عربية الإطاحة بزعاماتها تحقيقاً للإصلاح السياسي والمجتمعي الذي يتوخاه الجميع.
٢- الانفتاح والوعي السياسي لدى الشعب، والجدير بالذكر أن هذا الوعي يعمل على تحويل المجتمع المحلي إلى مجتمع قادر على تغيير سير الحياة السياسية في البلاد، وعليه من الضروري إنشاء مؤسسات تُعنى بتسيير العمل السياسي الديمقراطي، وتنمية ودعم التنمية السياسية والمشاركة السياسية بين فئات المجتمع المختلفة.
٣- تعزيز النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى إرضاء الجماهير وتميزهم وتلبية متطلباتهم الأساسية في مجتمعاتهم التي ينتمون إليها.(عمير،٢٠١٦ ،٨٩-٩٠).

العوامل الخارجيه:

ان اهتمام الدول الكبرى والمنظمات الدوليه بالديمقراطيه كالولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي يشجع على الديمقراطيه والاصلاح السياسي كذلك من خلال دعم الدول التي تريد اجراء انتخابات حرة ، من خلال تقديم المساعدة لانشاء وتعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة نزاهة الانتخابات وتشجيع مباديء الشفافية ومكافحة الفساد ودعم التنمية السياسة في الدول الأخرى (عمير، ٢٠١٦، ٨٩-٩٠).

تعيش المنطقة العربية جدلا واسعا وحراكات ملحوظة بين المطالب والإصلاح السياسي الخارجي والداخلي وتتخذ هذه الحراكات عدة مظاهر وقضايا إلا أن القضايا لهذه الحراكات قد اشغلت الرأي العام العربي، والنخبة السياسيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وظهرت في الساحة العربية بعض المشاهد والقضايا من خلال:

١- ظهور مجتمع عربي يحمل العديد من المظاهر السلبية التي أدت إلى انقادات إقليمية وعالمية في كيفية تسيير الحياة السياسية.

٢- ظهور حراكات شعبية غير مسبوقة بمتطلباتها وإطلاق العنان لغضبها على الساحة العربية.

٣- ظهور جماعات لم تكن يوماً ذات علاقة بالإصلاحات السياسية على الشارع العربي لتنادي بالإصلاحات السياسية وتتكلم في شؤون العامة.

٤- تحرك قطاعات مهنية ووظيفية وأحزاب ضمت فئات شعبية ذات ثقافة وعلم ورجال سياسة للتظاهر مطالبين بالإصلاح السياسي أو زوال الحكم.

٥- تبني جماعات داخل النظم الحاكمة لبرنامج إصلاحية لتحفيف وطأة الغضب الشعبي (نيال، ٢٠٠٨، ٤٩، ٥٠).

استمد مؤتمر الاسكندرية المنعقد في مكتبتها في ١٢ آذار ٢٠٠٤ حول قضية الإصلاح والرؤية والتنفيذ أهمية كبيرة، فصدرت وثيقة سميت باسم المؤتمر والذي تبلورت رؤيته وقدمت هذه الوثيقة مجموعة رؤى للاصلاح السياسي وتتمثل في ثمانية خطوات:

١- الإصلاحات التشريعية.

٢- الاصلاحات الدستورية.

٣- إصلاحات مؤسسات الدولة على اختلاف أنشطتها.

٤- إصلاح المنظومة الديمقراطية وحرية الرأي.

٥- دعم الأحزاب السياسية وتمكين الشعب من إنشاء أحزاب ضمن القانون والدستور.

٦- التخفيف من حدة الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام والإعلان.

٧- تعزيز منظومة الرأي العام

وانعقدت الكثير من المؤتمرات والمشاريع القومية ، كمشروع المؤتمر القومي العربي المنعقد في الخرطوم في ٢٧ /٢٠٠٤/١٢ والذي سعى ليلقى استجابة على ارض الواقع ضمن القدرات الموجودة المتمثلة في النخب السياسية وأماناتها في التأثير في الرأي العام حيث جاء فيه:

"" ان المجتمعات العربية أصبحت اليوم في امس الحاجة إلى عملية التطوير الجذرية والتي تهدف إلى تحديث الهياكل ، وإصلاح مؤسساتها، ومعالجة أمراضها، ولتفادي الضغوطات الخارجية التي تطال الحكام العرب فقاموا بإصلاحات سريعة وشاملة."" أما منتدى المستقبل وهو منبر التشاور للإصلاح فقد رأى ان مطالب الإصلاح يجب ان تنبع من داخل المجتمعات العربية وان تستجيب لطموح الشعب" (نيال ٢٠٠٨، ٦٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن دوافع الإصلاح السياسي في الوطن العربي:

أولاً: إن مطلب التنمية الكلية للمواطن العربي أصبح حقاً مشروعاً له كبداية إنطلاق كل من الفرد والجماعة والمجتمع في عملية تحديث الهيكل العام لمؤسسات الدولة على اختلاف أدوارها وأنشطتها، والنهوض بتلك المؤسسات وتميزها على الساحة الإقليمية والدولية.

ثانياً: كما تعتبر الدول العربية من الدول التي تتربع في قائمة الفساد العالمي، وتأخرها في عديد من المستويات والمجالات كالمجال الاقتصادي والتنموي وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي والعسكري ومحاربة الآفات التي حلت بجسد الدول العربية ككل.

ثالثا: ان الأوضاع الاقتصادية ومكافحة ظاهرة البطالة وأيجاد فرص العمل للآلاف من حملة الشهادات الجامعية ومنع هجرة العقول لا يتم الا بتنشيط حركة الانتاج والاستثمار (ولكن هذه الحركة لا تزدهر الا في مناخ الحرية والعدالة والتعددية) (محسن،٢٠١٠م، ٨٠).

لذا فأن ما يقصد بالإصلاح السياسي المطلوب في المجتمعات العربية يتمثل في عملية تحويل هذه المجتمعات من مجتمعات استبدادية شمولية أو سلطوية إلى مجتمعات ديمقراطية ليبرإلية، وبهذا المعنى نتحدث أولا :عن عملية تغيير اجتماعي مخطط ، وثانيا :التغيير له رؤية استراتيجية محددة أهدافها وثالثا: التغيير الديمقراطي والليبرإلى له خصوصيته المحكومة لدى الدولة . (سراج الدين وآخرون، ٢٠١٠، ٤٧).

يشمل الإصلاح السياسي عمليتيين منفصلتين لكنهما مرتبطتان مع بعضهما ، هما الديمقراطية والليبرالية فدون أي منهما تبقى عملية الإصلاح ناقصة ومشوهة فالديمقراطية تقوم على تحول المجتمع من نمط حكم شمولي إلى نمط آخر والليبرإلية هي أيديوليجية تتضمن قيما ومبادئ وحقوقا تضمن الحرية (سراج الدين وآخرون، ٢٠٠٩، ٦٩).

المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك القدرة على اختيار وتغيير الحكم والحاكم عن طريق المشاركة الفعلية في انتخابات حرة ونزيهة ، و بذلك يصبح المجتمع قادرا على الرقابة والمحاسبة دون تدخل أو اكراه من السلطة التنفيذية ، ويأتي المجتمع الليبرإلى ليؤمن آداء المؤسسات عن طريق ضمان الحقوق العامة والخاصة والحريات ، ويجعل الانتخابات حرة ونزيهة، أي أن الديمقراطية والليبرإلية نموذج مهم لتحقيق الإصلاح السياسي والتنمية السياسية (سراج الدين، ٢٠٠٩، ٦٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن مؤشرات الإصلاح السياسي في الوطن العربي فيتمثل في النقاط التالية:

١_الدستور الديمقراطي ٢_المؤسسات التشريعية ٣_الهيئات القضائية ٤_الأحزاب السياسية

٥_منظمات المجتمع المدني ٦_الصحافة والاعلام ٧_الحقوق والحريات ٨_الشفافية

٩_الرقابة والمسائلة ١٠_التزامن بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية

١١_التزامن بين العدالة والليبرالية السياسية ١٢_المساواة والمشاركة السياسية

١٣_مؤشرات ترشيد السلطة ١٤_فاعلية النظام السياسي (سراج الدين،٢٠٠٩، ٨٨)

آليات الإصلاح السياسي :

وتكون على ثلاث خطوات:

أولا : بناء مجتمع مدني قوي ، ويكون ذلك من خلال الديمقراطيه الحقيقيه التي تحقق الحرية كمبدء اساسي وهو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ،والعمل على اقامه سلطه تشريعيه مستقله وسلطه قضائيه مستقله وأن تكون الحكومه خاضعه للرقابه الدستويه والشعبية وتشجيع تشكيل الأحزاب السياسيه بكل تنوعاتها الفكريه ؛ مما يؤدي إلى اقامه إطار فعال يهدف إلى اعادة الهيكله لبناء الفكر السياسي والتي تعد أساس بناء القوى السياسيه والاجتماعيه للدوله.

ثانيا : وجود إطارات قياديه سياسيه لاداره عمليه الإصلاح ، فان وجود قيادات ميدانيه فعالة ومناسبه يعتبر مطلبا اساسيا خصوصا أن حاجه الشعوب إلى قيادات سياسيه تقدم الاقترحات وتكون قادرة على تجسيد سياسات الإصلاح ، وإطلاق روح الوطنيه والعمل على تثبيتها عن طريق توسيع قاعده المشاركه السياسيه ، وخلق عناصر وفئات تستفيد من عمليه الإصلاح

ثالثا: إصلاح المؤسسات السياسيه: لقد أدى ارتباط النظام الديمقراطي بوجود مؤسسات قويه تتمثل في السلطات الثلاث المعروفه من تنفيذيه وتشريعيه وقضائيه فضلا عن الصحافه والاعلام ومؤسسات المجتمع المدني إلى أن ضرورة إصلاح هذه المؤسسات بأستمرار لضمان ادائها الديمقراطي السليم وهو الأمر الذي يفرض الشفافيه التامه (عمير، ٢٠١٦، ٩٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : معوقات الإصلاح السياسي

تمكنت الانتفاضات والاحتجاجات التي حدثت أوخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١ من تحقيق مكاسب مهمه في الاصلاحات، الشراره التونسية أيقظت الشعوب من غيبوبتها ، وشهد معظم الوطن العربي هذا المشهد السياسي (الربيع العربي) الذي اسقط اربعة انظمه حكم من مكانها، إلا أن هناك قوة مناهضة للتغير في الداخل والخارج تسعى جاهده في السر و العلن لعرقلة التغير.

لا شك ان هناك معوقات عده في الإصلاح السياسي تحارب الإصلاح قد تكون داخليه وتتحمل المؤسسه التنفيذيه جزء منها ، وقد تكون اقتصاديه وقد تكون من النظام نفسه ،أو من والأحزاب التي تمثل المعارضه وتطالب بهذه إصلاحات.

وسنتحدث في هذه الطلب عن المعوقات الاصلاح السياسي في الوطن العربي

وهناك معيقات تعيق الإصلاح السياسي في الوطن العربي وهي معوقات داخلية تتحمل المؤسسة التنفيذة جزء منها مثل:

١- عدم مقدرة مؤسسات السلطة التنفيذية من تطبيق سياسة احتواء غضب الشعب والتعامل معهم على أسس ديمقراطية.

٢- ركاكة الإعلام الرسمي من دعم وجهات نظر الشعب وإيصال متطلباتهم الأساسية للمسؤولين في الدولة.

٣- عدم طرح الخيارات الإصلاحية من قبل النظام متمثلاً برئاسة الحكومة ومؤسساتها.

٤- عدم المرونة في تعامل الأجهزة الأمنية في تحديد الكيفية التي يتم من خلالها التعامل مع المعضلات السياسية في الشارع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك معوقات داخلية تتحمل القوة الحزبية والحركية مسؤليتها تتمثل في الآتي:

١- ركاكة الأداء الإصلاحي الخاص بالقوى السياسية كالأحزاب والقوى المعارضة.

٢- اقتصار المشاركة السياسية لدى الأحزاب السياسية على قياداتها دون مشاركة الفئات الشعبية سواءً ما كان منضماً منها في تلك الأحزاب أو ضمن المجتمع الواحد.

٣- ضياع عامل الثقة بين الأحزاب السياسية ما كان منها مؤيداً أو معارضاً من جهة وعدم الثقة بين تلك الأحزاب وبين الحكومة من جهة أخرى.

٤- عدم قدرة القوى السياسية على كسب ثقة الجمهور في خطاباتها التي تكاد أن تكون منعدمة على الساحة العربية (شناق وآخرون، ٢٠١٤,٢٠,١٩).

وهناك معوقات تتمثل بالإصلاح الاقتصادي وعادة ما يكون الإصلاح السياسي خاضعا لظروف اقتصادية معينة ، فعندما تعيش الدول فترة النهضة الاقتصادية تحاول ان تعمل بخطواتها التدريجية للحفاظ على مجرياتها ولتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة كل البعد عن مدى النمو المستدام ، وتحقيق العدالة لتوزيع الثروة وأيصال ثمرة التنمية إلى مختلف المناطق الجغرافية أما في الحالات التي يكون الإصلاح فيه ضروريا لمواجهة ظروف استثنائية فالجهود تتوجه نحو معالجة الاحتمالات الأساسية وتعزيز النقاط المفصلية للاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار والانطلاق نحو الأهداف الأوسع والاشمل (شناق وآخرون ٢٠١٤,٢٥).

يتطلب الإصلاح في المرحلة الأولى تقوية مؤسسات الدولة وازالة موطن الخلل فيها بدء بهرم السلطة وصولا إلى القادعة مع تطوير الارادة السياسية لدى القيادة السياسية وجميع العناصر الفعالة في الدولة والمجتمع المدني. ان الغرض من الإصلاح السياسي هو بناء حكم ديمقراطي صالح يقوم على معايير الشفافية والنزاهة التي تتضمنها الدولة الحق والقانون ، حكم ينشا بيئة محصنة ضد الفساد ويشجع على تحقيق التنمية في جميع المجالات ومحاور الإصلاح السياسي ويتطلب الإصلاح الحقيقي إعادة النظر في بنية السلطة السياسية، أي تغيير طبقة الحكم وانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي يستند إلى شرعيته من الشعب (ليمام ٢٠١١، ٢٦٥).

ان من شان فصل السلطات وتوزيع الصلاحيات وفق أسلوب تقاسم السلطة يمكن ان يساير نمط حكم ديمقراطي حقيقي، واصلاح سياسي، حيث يسمح بتداول السلطة بصورة سلمية وشرعية فالسلطة وهي مصدر القوة في مختلف مؤسسات الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يمكن تعزيز الإصلاح السياسي إلا بقيام الدولة بتنفيذ ما يلي:

١- تنمية وتطوير أجهزة السلطة التنفيذية وتدريب عناصرها على سياسات الاحتواء لمظاهر الاحتجاجات الشعبية.

٢- إنشاء قاعدة تفاعلية بين الحكومة وقوى المعارضة من خلال اجتماعات تضم جميع الأطراف السياسية في الدولة والمشاركة في سياسات تحسين الأوضاع الراهنة في البلاد.

٣- فرض الرقابة على مؤسسات وأجهزة الدولة وتمكين المؤسسات الوطنية من القيام بأعمالها الموكلة إليها على أسس سليمة تحمل على عاتقها منظومة الشفافية والإفصاح وأن تخضع لرقابة فعالة (ليمام ٢٠١١، ٢٦٦).

ان الذي يعيق عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي هو انعدام وجود تنمية سياسية حقيقية فعالة ، تتيح التفاعل للجميع والتي تشجع على احياء المبادرة..ان النخب العربية الحاكمة تعلن عن خطط للإصلاح السياسي لكن الإصلاح في اروقة الحكومة وداخل مكاتبها البيروقراطية وهو إصلاح جزئي لا يقصد به سوى تلميع وجه الحكومة أو السلطة وهكذا يفقد الإصلاح جذوره ومضمونه.

ان انجاح أي آلية للتنمية والإصلاح السياسي يجب ان يجري في جو من الجدية والشفافية بواسطة جهاز يتمتع بالنزاهة بينما على ارض الواقع تجري الأمور على شكل مختلف. ان الشرعية العسكرية هي المهيمنة على كل مفاصل الدولة وتعيق أي تحول مدني لان كل الإصلاحات يجب ان تجري في ظل أنظمة مدنية منفتحة على كل الشرائح ومستويات المجتمع فلا إصلاح سياسي بلا حراك اجتماعي ، والحراك الاجتماعي لا يكون فعالا الا في ظل أنظمة مدنية تتمتع بالديمقراطية الحقيقية وتعمل بآلية ديمقراطية محكمة (عمير، ٢٠١٠م، ٧٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : دور الاحتجاجات الشعبية في الاصلاح السياسي

لم تكن الثورات الشعبية التي اطاحت بحكم بن علي وحكم حسني مبارك سببا من قبل الأحزاب والحركات التقليدية ان هذه الثورات التي اندلعت بسبب ارتفاع الغذاء وزيادة الفقر وارتفاع مستوى البطالة في تونس ومصر وليبيا واليمن ان القوى التي لعبت دور مهم وفعال في نجاح ثورات الربيع العربي هي الحركات الشبابية المكونه من طلاب جامعات والخريجون الجامعيون العاطلين عن العمل حيث تحولت الانتفاضة الاحتجاجية إلى ثورة شعبية وشبابية وهي ثورات مدنية لا عسكرية ولا إسلامية

هناك أسباب أخرى في اشعال الثورات في الربيع العربي غير حادثة احراق الشاب التونسي نفسه من الأسباب والظروف تتمحور في العامل الاقتصادي في هذه الثورات كانت في الحقيقة مثل عود الكبريت الذي اشعل النار في كومة القش بعد ان يئس الناس من اخضرار تلك العيدان اليابسة ، لا بد من الإصلاح السياسي الجذري سواء في خلق بيئة اقتصادية يتوفر فيها الحاجات الأساسية للمواطن، ويعد العامل الاقتصادي المحرك الأول للشارع العربي ودفعه للثورة والاحتجاج فعلى سبيل المثال ان السبب الذي دفع المصريين للثورة هو وضعهم المتردي ورغبتهم في مستقبل افضل (الأسدي ١٢,٢٠١٥).

وسنتحدث في هذه المبحث عن دور التمية السياسيه في تحقيق الاستقرار السياسي وحالات الاصلاح السياسي التي استجبه النظام لها ولولا هذه الاحتجاجات ما حدث اصلاح

المطلب الأول : التنمية السياسيه وتحقيق الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي دراسة نموذجاً (المملكة الأردنية والمغربية)

المطلب الأول : التنمية السياسيه وتحقيق الاستقرار السياسي

التنمية السياسية والاستقرار السياسي تعتبر مفتاح العبور إلى مجتمع فاضل يتمتع بحياة كريمة الذي يركز على الديمقراطية ويسود في هذا المجتمع بحكم القانون وازدهار العدالة المجتمعية بين كافة افراد المجتمع ان وجود تنمية سياسية في أي مجتمع يوفر تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية تمضي قدما نحو الإصلاح السياسي وتحقق الأهداف التي تسعى إليها أي دولة من اجل بناء قاعدة سياسية قادرة على مواجهة الازمات وتحقيق الاستقرار السياسي للدولة وذلك عن طريق التنمية السياسية بارشاد مؤسسات المجمتع المدني ونشر الديمقراطية في تكوين الأحزاب السياسية وتثقيف المجتمع سياسيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنعالج في هذا المطلب تعريف التنمية السياسية والاستقرار السياسي وعناصر التنمية السياسية ومرتكزاتها.

التنمية السياسية:

تعريف التنمية السياسية : هي تاكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها وذلك عن طريق حكم الافراد نفسهم بنفسهم بمشاركتهم في شؤون الحكم والادراة ، فالشعب هو مصدر السلطات (البطأينه، ٢٠٠٩، ٢٩٠).

كما تعرف أيضا زيادة المعرفة بين افراد المجتمع رجالا ونساءا دون تفريق بينهم ومعرفتهم في السياسة العامة وكيفية عملها وذلك بالالمام بحقوقهم وواجباتهم التي كفلها الدستور ونظمتها التشريعات ذات العلاقة بينهم وللتنمية السياسية القدرة للخروج من دائرة العمل الفردي إلى دائرة العمل الجماعي (البطاينه، ٢٠٠٩، ٢٩٠).

وتعرف التنمية أيضا أنها عملية ترشيد لممارسة السلطات السياسية وجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات العامة وزيادة دور الرأي العام وتوفير الظروف التي تكفل حل الازمات الناجمة عن التطور السياسي (محافظة وآخرون،٢٠٠٤، ٥٧).

وتعرف أيضا هي تغيير للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأحداث في تعدد الكل للتفاعل والتاثير المتبادل على تغيير الاجزاء في صورة موحدة (الشريفي، ٢٠٠٧، ٩٢).

ان العمل في تحقيق التنمية السياسية في المجتمع يقوم بإعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني وتجذيرها لتكون رافعه حقيقية للعمل العام ورافدة للوعي السياسي والاجتماعي وتحقيق المصلحة في بناء جيل قادر على مواجهة الأزمات وقادر على صنع الإصلاح السياسي المطلوب بكفاءة (محافظة وآخرون، ٢٠٠٤، ٣٥).

لتحقيق التنمية السياسية يجب ان يكون في المجتمع ديمقراطية التي تعزز شرعية الحكم وهي حضانه طبيعية التي تعيش فيها التنمية السياسية وتنمو وتزدهر فان الالتزام بمبدئ تدأول السلطات بطريقة سلمية يوفر بذلك نمو التنمية السياسية وقيامها من خلال اجراء عمليات الانتخابات بطريقة ديمقراطية في ظل سيادة القانون وقيام مجلس نيابي منتخب صحيحا يوفر المصلحة الحقيقية للشعب (البطاينه، ٢٠٠٩، ٢٩١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويربط علماء السياسة تحقيق التنمية السياسية بالأبعاد الرئيسية للتحديث ويمكن ادراجها تحت ثلاثة عنأوين أساسية:

١- ترشيد السلطة وذلك بترشيد السلطة بمعنى ان تستبدل السلطات التقليدية المتعددة بسلطات سياسية تكون موحدة وعقلانية قاجرة على إصلاح المؤسسات.

٢- تمأيز وذلك بتنظيم الوظائف السياسية وتنمية الابنية المختصة في وظائفها.

٣- المشاركة المتزايدة في السياسة عن طريق مشاركة أفراد المجتمع في التحديث والتنمية وهذه الخطوة تكون من مهمات منظمات المجتمعية وليست الحكومة (محافظة وآخرون، ٢٠٠٤، ٥٨).

وللتنمية السياسية عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

١- وجود نظام شرعي وفعال.

٢- وجود مجتمع له القدرة والارادة في التنمية السياسية.

٣- وجود مجتعم سياسي وبيئة سياسية.

٤- وجود مؤسسات مستقرة ومبنية على اسس ديمقراطية والحرية والتعددية السياسية والمسأواة في المجتمع.

٥- العمل على وضع حلول للازمة الهوية والمشروعية والتغلغل والمشاركة والاندماج والتوزيع الذان يمثلان ازمة التنمية السياسية.

٦- وضع خطة للتغير السياسي وتعمل هذه الخطة على تحقيق التوازن المطلوب بين جميع القوى سواء كانت شعبية أو حكومية في الدولة (الشريفي، ٢٠٠٧، ١٠١).

أما أهداف التنمية السياسية فتتمثل بالآتي:

تتمثل أهداف التنمية السياسية في النقاط الأساسية الآتية:

١- تحقيق المسأواة بين جميع مواطنين المجتمع بدون تفرقة.

٢- مشاركة المواطنين في سرعة القرار من خلال الديمقراطية والبرلمان المنتخب.

٣- عدم تركيز السلطات في يد واحدة.

٤- قيام السلطة على اساس عقلاني رشيد.

٥- تنمية قدرات المجتمع.

٦- تحقيق الوحدة والتكامل السياسي (المناعسة،٢٠٠٧، ٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللتنمية السياسية مقومات تعمل على تحقيق مفهوم التنمية وهي المسأواة والتمييز والقدرة بمعنى ان يكون المجتمع قادر على الالتزام بقواعد ونظم تتسم بالعمومية وان يتمتع النظام السياسي بالقدرة على الاستجابة للمطالب الشعبية (محافظة وآخرون ٢٠٠٤، ٥٧).

وتهدف التنمية السياسية إلى تعظيم الجهود الجماهرية معا والأيمان بالحياة السياسية ويكون ذلك في انشاء أحزاب سياسية تمثل افراد المجتمع وتنهض به ويكون لها دور في بناء المجتمع من خلال وضع برنامج يستقطب قواعد عريضة في المجتمع من اجل بناء سياسي اجتماعي متماسك (محافظة وآخرون ٢٠٠٤، ٦٠).

ان تطبيق التنمية السياسية في المجتمع يعمل على بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية إلى جانب تنمية قدراتهم وادراك مشكلاتهم بوضوح والتنمية السياسية بأي مجتمع تساعد على تنمية الافراد من خلال تطوير الامكانيات المتوفرة لمواجهة التحديات التي تواجههم (الخلأيلة،٢٠١٢، ١٩).

وتعتبر التنمية السياسية معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً على فعإلته فهي تتجه نحو الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية وتعزيز دور المواطنين في الدولة وتعمل أيضاً على تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع (المناعسة،٢٠١٧، ٨).

هناك ازمات تقف أمام برنامج التنمية السياسية في الوطن العربي وتعيق تحقيق التنمية السياسية في هذه المجتمعات وتتمثل : ازمة التحكم والسيطرة، ازمة الهوية، ازمة الشرعية، ازمة الاندماج، ازمة المشاركة السياسية، ازمة التوزيع، ازمة الانتقال، ازمة التكييف، ازمة التغلغل.

فمعظم المجتمعات تعاني من هذه الازمات وتعيق تحقيق التنمية السياسية والتنمية الكلية في شتى المجالات (الشريفي، ٢٠٠٧، ١٢٨)

الاستقرار السياسي :

عُرِف الاستقرار السياسي"(lipest): انه محصلة اداء النظام في مجالات التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية والفعإلة وعرف أيضا حالة من تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للمجتمع وفقاً لقواعد الشرعية السياسية "(الزبن،٢٠١١، ٢٣)

كما يعرف أيضا قدرة النظام السياسي على التعامل مع الازمات التي تواجهه بنجاح والقدرة على اجتيازها وادراة الصراعات القائمة في المجتمع بشكل يحافظ عليها في دائرة معينة ويستطيع التحكم فيها (الزبن،٢٠١١، ٢٣).

ويعرف الاستقرار السياسي هو حالة من التوازن والانسجام على النظام السياسي ومؤسساته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرف الاستقرار السياسي أيضا انه هو حالة التي يمكن فيها الدولة والشعب في حالة تفأهم وتراضي من قبل الافراد والحكومة بحيث لا يكون هنالك مجال للعنف السياسي في المجتمع أو وجود استبداد من قبل السلطة السياسية وتطبيق سيادة القانون والنظام الدستوري الشرعي على الدولة (ناصر،٢٠١٤، ٢٢٠).

وأن مؤشرات الاستقرار تتلخص فيما يلي:

١- نمط انتقال السلطة : ان تنتقل االسلطة ضمن قواعد قانونية دستورية تكون شرعية.

٢- شرعية النظام السياسي: ويتحقق ذلك بأن يكون النظام قادر على تأدية وظائفه بالكامل والعمل على تحقيق مصالح الشعوب وصياغة استقلال البلد وحمأية حقوق الدولة.

٣- الثبات في المناصب القيادات السياسية : وهو من أهم مؤشر من مؤشرات الاستقرار والذي يعني بقاء هرم السلطة أو المسؤول اطول فترة ممكنة لكي يستطيع تحقيق الاستقرار في الدولة.

٤- الاستقرار البرلماني: بمعنى ان يكون مجلس النواب منتخب في إطار قانوني وخاضع للديمقراطية التي نص عليها الدستور (الشعب مصدر السلطات).

٥- المشاركة السياسية: وذلك بتطبيق الديمقراطية باختيار الشعب من يمثلهم سواء برلماني أو بلدي وتوفير القنوات الرسمية لتعبير الشعب عن ارائه وتطلعاته وتوفير كافة الحريات لهم كحرية الرأي.

٦- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية : وذلك بتوفير الأمن والأمان للمواطنين الذين يعيشون في الدولة وتحقيق استقرارهم.

٧- وجود مبدأ المواطنة: وذلك يتحقق بوجود الولاء والانتماء وتعزيز الهوية الوطنية للمواطن الذي يعيش على الدولة.

٨- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام : وذلك بتحقيق أهداف التنمية ورفع مستوى المعيشي للافراد وتوفير الطمأنينة والرضا المواطنين اتجاه النظام السياسي.

٩- الوحدة الوطنية : بمعنى عدم التفرقة الطائفية والعرقية وعدم التفرقة بينهم بأي شكل والتعأيش السلمي مع بعضهم البعض وتمثيل القيم في المجتمع والمسأواة بين الجميع.

إن ما يجعل المجتمعات العربية بصورة عامة بالدخول لمراحل عدم الاستقرار وذلك من خلال:حدوث انقلابات عسكرية متكررة كما هو في العراق والسودان وسوريا ومصر وفصلا عن عدم التدأول السلمي للسلطات وعدم اجراء انتخابات نزيهة وعدم احترام حقوق الانسان وعدم اعطاء حرية الصحافة وعدم السماح لمؤسسات المجتمع المدني بالعمل بكل حرية بالإضافة إلى انتشار الفساد وعدم السماح بالأحزاب السياسية وتهميش المعارضة، ان كل هذه الأمور ينجب عنها عدم الاستقرار للدولة (ناصر،٢٠١٤، ٢٢٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنالك عوامل تعزز الاستقرار السياسي تتمثل فيما يلي:

١- إعتماد البنية الاجتماعية والنظام السياسي على قيمته الاجتماعية والحضارية وعدم التأثر بعوامل الانفتاح.

٢- التعاون بين الأنظمة الحاكمة والمجتمع والترابط بينهم.

٣- التحديث المستمر للسلطة السياسية وتوسيع المشاركة السياسية من خلال تبنيها نظام برلماني يقوم على الانتخاب والتمثيل الشعبي.

٤- التماسك الاجتماعي وتبلور تكويناته بصورة موحدة.

٥- التوسع في مجالات الخدمات العامة والقضاء على البطالة.

٦- انتشار التعليم والقضاء على الامية وتوفير السكن للافراد.

٧- قبول افراد المجتمع بشرعية السلطة وعدم التفرقة بينهم (ناصر،٢٠١٤، ٢٢٥).

وهنالك أمور قامت فيها الأنظمة العربية ساعدت في استمرار الوضع على ما عليه:

١- التضييق على المعارضة وعدم السماح بظهور قياداتها وتوظيف سياسات الاحتواء والتخويف.

٢- نزع السياسة من المجتمعات العربية وتهميش الأحزاب الساسية ورفع تكلفة المشاركة السأيسية والسيطرة على النقابات ومؤسسات المجتمع المدني والتضييق على حريات التعبير.

٣- عدم السماح بالتدهور المفاجئ بالأحوال والأوضاع في المجتمع خاصة الاقتصادية حتى لا تتحول ضدهم أي احتجاجات قد يصعب السيطرة عليها (القطارنة،٢٠٠٦، ٦٨).

يمكننا القول بان مرتكزات الاستقرار السياسي للمجتمع يتم قياسها من خلال مؤشرات وهي:

١- شرعية السلطة السياسة وتطبيقها وفق القواعد والقوانين المحددة في الدستور.

٢- التأكد على ثبات النظام الدستوري وتعزيز قوة وفعآليات المؤسسات السياسية والدستورية والالتزام بظوابط الدستور.

٣- التأكد على عملية الفصل بين السلطات الثلاث وعدم تجأوزها لبعضها البعض.

٤- ضرورة الأيمان لدى النظام السياسي بالتبادل السلمي للسلطات.

٥- الابتعاد عن العنف السياسي لانه يمثل احد ابرز معوقات الاستقرار السياسي.

٦- تمثيل الحرية المطلقة في المجتمعات ودعمها.

٧- العمل على تحقيق الأمن بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار في المجتمع.

٨- اتسام السلطة بالشرعية وتمثيلها بارادة الشعب وذلك بالدفاع عن السيادة الوطنية والارادة الشعبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي دراسة نموذجاً

أحدثت الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ تغيرات واسعه ، وفي فترة وجيزة وقصيرة جاءت انظمتهم بتغييرات جوهرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، في البلدان العربية، واطلق مسمى الربيع العربي نتيجة لذاك الاحتجاجات التي عمت ارجاء البلدان العربية، وساهمت الى حد كبير بانطباع عملية الاصلاحات في معظم البلدان العربية ، فمن ملاحظتي لحركة الاحتجاجات الشعبية في اغلب البلدان العربية توصلت لرؤية مفادها بأن الانظمة الملكية امتصت غضب الشارع ، وتعاملت باحداث اصلاحات سياسية وايضا حققت مطالبهم.

وتحدثنا فيما سبق عن العديد من البلدان العربية التي شاهدت ساحاتها وشوارعها حركات احتجاجية وهي الانظمة الملكية والآخر من هذه البلدان قامت في شوارعها ثورات وهي الانظمة الجمهورية.

وسوف يتم التحدث فيما بعد عن عملية الاصلاحات السياسية التي حدثت في البلدان العربية ذات النظام الملكي وهما المملكة المغربية والمملكة الاردنية الهاشمية.

أولاً: المغرب:

لقد مضى على هذه التحولات والثورات بضع سنوات اطاحت خلالها باربعة أنظمة عربية (مصر، وتونس، وليبيا، واليمن) وتسعى الأخرى بالإطاحة بالنظام السوري، تسببت هذه الاحتجاجات بحركات إصلاحية دستورية وقانونية في العديد من البلدان الأخرى خاصة في الأردن والمغرب (برغال وآخرون، ٢٠١٢، ٧).

إن من المهم ذكره في هذا المقام أن الاصلاحات التي حدثت بعد الربيع العربي في الوطن العربي، جاءت بعد رفض الشعوب الانصياع لأنظمتها القمعية التي طالما كانت مجحفة في حق الشعب من قبل المؤسسات الأمنيه العربية، وانتهاك حقوق الانسان والتعذيب والضرب الذي حدث خصوصا في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، هذه السلوكيات وغيرها قد تبعها سلسلة من الإصلاحات ومعالجه هذه الأمر خصوصا في تونس فبعد انتحار الشب محمد البوعزيزي الذي احرق نفسه، لانه تعرض للضرب والسخريه من قبل الأمن التونسي، وفي مصر فبعد الثورة الشعبية ضد نظام مبارك والممارسات التي كان يقوم بها نظامه في السجون والتعذيب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انه ليس من السهل ان تسفر انتفاضات عام ٢٠١١م عن مشهد سياسي جديد اختفت فيه فجأة ثلاثة أنظمة مثل تونس ومصر وليبيا ونصف نظام اليمن ، وتعرضت فيه الأنظمة الثلاث لضغوطات شعبية هائلة اجبرت اثنين منهما على التجاوب مع مطالب الإصلاح ، إلا أن بعض الأنظمة لم تستجب وبقيت تصم الإذان وتماطل سعيا وراء كسر جبهة المعارضة والقضاء عليها.(بلقزيز، ٢٠١٣، ١١).

استطاع المغرب بنظامه ومليكه محمد السادس ان يتكيفا مع تحولات العصر ومتطلبات المرحلة الجديدة، وذلك من خلال التعديلات الدستورية التي تم التصديق عليها في تموز ٢٠١١ نتيجة الاحتجاجات التي حدثت في المغرب، والبدء في مسيرة الإصلاح الذي تعامل معها النظام بكل جدية باجراء انتخابات نيابية مبكرة في نفس العام ، ووصول حزب العدالة والتنمية المعارض للحكم وبذلك حقق النظام توازنا واستقرارا سياسياً وأكد نيته في الإصلاح والتغيير (الغبين،٢٠١٤، ٩٧).

وفي المغرب في ظلت التعددية الحزبية التي اقرها الملك محمد سادس وشجع عليها فاز حزب العدالة والتنمية المغربي ذو الخليفة الدينية الاخوانية في انتخابات ٢٠١١م بالاغلبة البرلمانية فكلف الملك أمين عام الحزب عبدالاله بنكيران في تشكيل حكومة عام ٢٠١٢م ولا تزال في السلطة (المازقي، ٢٠١٤، ٨٢).

ان التعديلات الدستورية والانتخابات المبكرة التي بادر النظام المغربي فيها حظيت بتأييد وموافقة من قبل الشعب ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب المعارضة حيث كان تأييد هذه التعديلات مرضيا للجميع ، ولعب دوراص كبيراً في استقرار البلد (الغبين،٢٠١٤، ٩٨).

في المغرب كان الأمر مختلفا والنتائج كذلك مختلفة فالحراك الشعبي الداخلي رغم ضعفه وبساطته دفع متخذ القرار ان يستجيب للمطالب الوطنية والدولية وسرعة المبادرة لاجراءات التحسينات المطلوبة في الرباط والعمل على التغيير المطلوب باتجاه اعطاء الشعب فرصة إدارة الحكم، أو المشاركة فيه وهي اجراءات أو تغييرات أساسية على طريق استعادة المغاربة لحقوقهم الدستورية، حيث قام المغرب بنفسه بتقديم اجراءات وتعديلات دستورية وقانونية من شأنها انو تؤدي إلى الإصلاح السياسي وتحقيق المطالب كما تضمنت مظاهر الإصلاح السياسي في المغرب كل مما يلي:

١- فرض سياسة احتواء الجماهير المحتجة على الأنظمة والسياسات في مملكة المغرب، بدلاً من التعامل مع هذه الأزمة بوحشية كما هو الحال في العديد من الدول العربية، مع إمكانية تقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف المنهاضة لسياسة الدولة وبين أجهزة الدولة متمثلة بوزاراتها ومؤسساتها الحيوية، مع الأخذ بعين الاعتبار احترام حقوق الإنسان والتعامل مع المتظاهر بأنه مواطن له حقوق ينبغي الاستماع له والتفاعل معه بإيجابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إجراء تعديلات دستورية من شأنها إطفاء غضب الجماهير، حيث برزت هذه التعديلات على شكل إصلاحات سياسية تتناسب ومتطلبات الشعب وذلك خلال الخطاب الملكي في ٩ آذار من عام ٢٠١١، حيث أكد ملك المغرب خلال خطابه بضرورة إجراء تعديلات جذرية على دستور البلاد بما يتناسب مع أفكار وآراء فئات الشعب ذلك أنهم بناة المجتمع وأساس صمود البلاد.

٣- قيام ملك المغرب بإنشاء لجان حقوقية تضمنت عدداً من أبرز المثقفين والسياسيين في المغرب أنيطت بهم وظيفة المشاركة السياسية مع الحكومة والتشاور مع الأطراف المتنازعة في البلاد وإمكانية وضع الحلول المناسبة التي يترضي بها جميع الأطراف في البلاد.

٤- دعم المجتمع المحلي المغربي وبيان مدى ترابط مكونات المجتمع المدني في، فيما بينها ووضع آليات ذات كفاءة وفعالية تدعم منظور الحفاظ على الهوية الوطنية للمغرب والتعامل مع الجمهور على أنهم عائلة واحدة في ظل الحكومة والملك، بالإضافة إلى دعم الأعياد الوطنية والاحتفالات بالعديد من المناسبات كعيد الاستقلال والتحرير من المستعمر، وما إلى ذلك (الاخصاصي، ٢٠١٥,٢٧-٢٩).

ثانياً: الأردن :

الحراك الأردني الداخلي الذي بدأ مع الحراك العربي في فترة الربيع العربي اخذ اشكالا عديدة وكانت الفعاليات التي تخرج في الشارع ترفع الشعارات وتطالب بالإصلاح.

كانت القيادة الأردنية تظهر احترأما للحراك الذي وصفه جلالة الملك عبدالله الثاني (بالمبارك) وكانت بالفعل هناك خطوات إصلاحية عملية وأهمها تعديل الدستور وانجاز العديد من التشريعات الإصلاحية التي انتجت مؤسسات كان الحراك يطالب بها مثل المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب (المعايطة، ٢٠١٥، ١٢).

أما مسار حمأية الدولة من الانزلاق نحو الدم والفوضى فقد كانت خطواتها وسلوكياتها عديدة حيث قام الأمن بتوزيع المياه والعصير على المتظاهرين لكي يقطع الطريق للوصول إلى الدم والفوضى ، وضمن الرؤية الأردنية لإدارة الملك كان اصرار الملك على الإصلاح عملية مستمرة وكان أول توجيه له في افتتاح أعمال المجلس النيابي السابع عشر بضرورة إعادة النظر بقانون الانتخابات، وقام الملك بإصدار أوراق نقاشية على مدى عامين يتحدث فيها عن الانتخابات القادمة للبلديات ومجالس المحافظات وهي انتخابات يريدها الملك إصلاحية أما الدولة فقد خرجت من مرحلة الربيع العربي متماسكة واستطاعت ان تعزز لدى الناس أولوية الأمن والاستقرار وفكر الإصلاح التدريجي (المعأيطة، ٢٠١٥، ٥٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عند بداية المسيرات والاعتصامات في الأردن المطالبة بالإصلاح وحل مجلس الامة ورحيل الحكومة حيث شدد واصر المتظاهرين على رحيل الحكومة حيث قامت الحكومة بإصدار حزمة قرارات اقتصادية إصلاحية لتخفف على الناس، وهذا جاء بعد توجيه الملك وعندما لم تؤد الخطوات إلى نتائج قررت الحكومة زيادة الرواتب عشرين دينار (المعأيطة، ٢٠١٣، ٥٨).

كان الحراك يقوده الاخوان المسلمون اضافة إلى بعض الحركات إلسارية الجديدة منها إلسار الاجتماعي، وقوى أخرى حيث كان الحراك والسياسيون يطالبون بأقالة الحكومة.وفي الأول من شباط ٢٠١١م كان قرار اقالة حكومة سمير الرفاعي وتكليف معروف البخيت لتشكيل حكومة جديدة (المعأيطة، ٢٠١٣، ١٧).

ان ما يميز الربيع الأردني خلال الشهور والاعوام الأولى ان كان له أيجابيات إصلاحية ومن هذه الإصلاحات:

١- إن مؤسسة الحكم لم ترفض الإصلاح ولم تقف في خندق الرفض بل تعاملت بأيجابية واعتبر الملك ان الربيع العربي فرصة لتسريع الإصلاحات.
٢- إن الدولة حسمت خيارها منذ اللحظة الأولى بالتعامل السلمي مع الحراك في الشارع.
٣- إن وعي الارنيون كان عإلا ومتقدما في رفض أي سلوك غير سلمي حيث نتج عن ذلك تقارب الأردنيين أكثر وامتلاك رؤية لإدارة المرحلة القادمة وتحقيق قناعة الناس بجدية محاربة الفساد وخلق طبقة سياسية (المعأيطة، ٢٠١٣، ٣١).

حقق الحراك بعض المكتسبات والإصلاحات السياسية كااتعديلات الدستورية التي كانت قبل الربيع العربي خطا احمر وتأسيس نقابة المعلمين كما اسهم في الحد من التعدي على المال العام واسهم أيضا على ارتفاع سقف الحريات بتعديل قانون التجمع والتجمهر.

ان فترة الربيع العربي مطلع ٢٠١١م هي الفترة الأكثر مناسبة لأحداث إصلاح حقيقي في الأردن (الشناق، ٢٠١٤، ١٧).

وفي الأردن كان تواضع الامكانيات المادية وقلة المصادر الطبيعية من العقبات التي تحول دون الوصول إلى إصلاح حقيقي، إلا أن ذلك لا ينفي امكانية الإصلاح بالاعتماد على الموارد المتاحة ومن المنصف أيضا امن نشير إلى الضروف المحيطة بالأردن وأثرها على جهود الإصلاح الاقتصادي (الشناق، ٢٠١٤، ٣١).

وعلى اثر الاحتجاجات التي حدثت في الأردن وبعد الإصلاحات قام جلاة الملك عبدالله الثاني بكتابة أوراق نقاشية تضمنت إصلاحات سياسية في نطاق الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الرؤية الملكية لمسيرة الإصلاح في الأردن:

ورقة نقاشية بعنوان: بناء الديمقراطية المتجددة ٢٩ كانون الأول_ديسمبر ٢٠١٢م.

تأتي هذه الورقة النقاشية مع بدء الحملات الانتخابية نحو مجلس النواب القادم والذي سيكون لكل مواطن ولكل صاحب صوت منكم دور اساسي في بث الحياة من جديد وان من مسؤليتي في هذا الظرف تتمحور في تشجيع الحوار بيننا كشعب يسير على طريق التحول الديمقراطي، وتأتي هذه الورقة النقاشية كخطوة على هذا الطريق (عبدالله الثاني، ٢٠١٣م، ٩).

كما ركز جلالة الملك عبدالله الثاني في الورقة النقاشية على اربع مبادئ وممارسات لا بد ان تتجذر في سلوكنا السياسي والاجتماعي حتى نبني هذا النظام الديمقراطي ومن هذه المبادئ:

١- إحترام الرأي الآخر اساس الشراكة بين الجميع ان الاحترام والثقة المتبادلة بيننا سيمكننا من ان نتقن واجب الاستماع كما هو حق الحديث ولا بد ان نعي جميعا تفهم الرأي الآخر وهو اعلى درجات الاحترام ، وان حرية التعبير لا تكتمل الا إذا التزمنا بمسؤلية الاستماع لبعضنا البعض لكي نحقق الشراكة بين الجميع (عبدالله الثاني، ٢٠١٣م، ١٣).

٢- المواطنة لا تكتمل الا بممارسة واجب المساءلة فان الديمقراطية لا تصل وتنتهي بمجرد الادلاء بالاصوات في صندوق الاقتراع ،بل تستمر من خلال مسائلة من يتولون أمانة المسؤلية ومحاسبتهم وتتطلب هذه الممارسات ان يتقدم المترشحون للانتخابات ببرامج عملية وموضوعية مبنية على حقائق وليس انطباعات (عبدالله الثاني، ٢٠١٣م، ١٤).

٣- قد نختلف لكننا لا نفترق فالحوار والتوافق واجب وطني، ان التواصل والتعبير عن الاراء في المجتمع الديمقراطي بالتزام مبدأ الاحترام مع حق الاختلاف في الرأي في ظل سيعنا للوصول إلى حلول (عبدالله الثاني،٢٠١٣م، ١٥).

٤- جميعنا شركاء في التضحيات والمكاسب: لا ريب أن الديمقراطية لا يوجد بها خاسر ولا رابح، فان القوة الحقيقية تكمن في قدرتنا على التعامل مع المتغيرات من حولنا وـننا سنربح مع إستمرارنا في المضي إلى الأمام في مسار الإصلاح والتنمية الشاملة ومن الضروري ان الكل يكون شركاء في بذل التضحيات وحصد المكاسب (عبدالله الثاني، ٢٠١٣م، ١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء في أوراق النقاش بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير/٢٠١٣م التي طرحها جلالة الملك عبدالله الثاني بعنوان تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنين ومن أهم ما جاء بها: إلة اختيار رئيس الوزراء بعد الانتخابات التشريعية القادمة وفقا للمعأيير التإلة:

١- ان رئيس الوزراء القادم الذي ليس من الضروري ان يكون عضوا في مجلس الوزراء سيتم تكليفه عن طريق التشأور مع ائتلاف الاغلبية من الكتل النيابية.

٢- إذا لم يبرز ائتلاف اغلبية واضحة من الكتل النيابية فان عملية التكليف ستتم بالتشاور مع جميع الكتل.

٣- سيقوم رئيس الوزراء بالتشاور مع باقي الكتل لاختيار الوزراء على أسس ومعايير إصلاحية يرتضي بها الفرد والجماعة والمجتمع ككل (عبدالله الثاني، ٢٠١٣م، ٢٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الاحتجاجات الشعبية في البحرين والإصلاح السياسي

لعل الاحتجاجات الشعبية أصل من أصول وشؤون العديد من الدول العربية، ولا تكاد تخلو دولة عربية عبر التاريخ القديم أو الحديث من الاحتجاجات الشعبية شأنها شأن العديد من دول العالم.

شهدت البحرين احتجاجات واسعه وتطور سياسي من قبل استقلالها ولغاية الان، ففي هذا االسياق يجدر بي أن أسلط الضوء على دولة عربية ظهرت بها الاحتجاجات الشعبية بأشكال وطرق وصور مختلفة ، عبر مراحل التاريخ حتى السنوات القليلة الماضية وهي مملكة البحرين، ولعل مملكة البحرين عانت من تلك الاحتجاجات إلا أنها عالجتها وتعاملت مع مواقفها بطرق دبلوماسية تحمل طابع الإصلاح السياسي.

وعليه ولبيان الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في مملكة البحرين سأتطرق خلال هذا الفصل للمباحث الآتية لبيان ذلك:

المبحث الأول: تاريخ الاحتجاجات الشعبية في البحرين

المبحث الثاني: دوافع الاحتجاجات في البحرين

المبحث الثالث: دور الاحتجاجات الشعبية في الإصلاح السياسي في البحرين

المبحث الأول : تاريخ الاحتجاجات الشعبية في البحرين

لم تكن الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين وليدة السنوات القليلة الماضية، وإنما ظهرت الاحتجاجات الشعبية منذ القدم ، مطالبة بالإصلاحات السياسية والتنموية، ولطالما ارتفعت الأصوات الشعبية البحرينية منادية بشتى أنواع الإصلاحات وضرورة اللحاق بالركب العالمي وتميز دولتهم من بين دول العالم أو على الأقل التميز إقليمياً أو عربياً، فهو أمر مشروع لجميع شعوب العالم، ومن جهة أخرى كان هناك أسباب أخرى للاحتجاجات الشعبية ترتبط بأسباب مختلفة منها سياسية وعقائدية وطائفية وإجتماعية وغير ذلك، وعليه سأقوم خلال المبحث الحالي ببيان نشأة الحركات الاحتجاجية في البحرين قبل عام 2011 وما أهم تلك الحراكات وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: نشأة الحركات الاحتجاجيه في البحرين قبل عام ٢٠١١

المطلب الثاني: أهم الحركات الاحتجاجية في البحرين في عام ٢٠١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : نشأه الحركات الاحتجاجيه في البحرين قبل عام ٢٠١١

توفرت للبحرين العديد من العوامل التي ادت الى حدوث تطور سياسي ودمقراطي في عهد الملك حمد بن عيسى ال خليفة ونمو وعي سياسي مبكر لانه هناك حركات سياسية واجتماعية كان لها اثر كبير في الحياة السياسية وكان من ابرز مطالبها الاصلاح السياسي .

وبعد حصول البحرين على الاستقلال عام ١٩٧١ خاضت تجربة التحول الديمقراطي بتشكيل مجلس وطني ووضع دستور جديد للبلاد ولكن هذه المجلس لم يدم طويلاً فعندما حله هذه المجلس عاشت البحرين ازمة سياسية اثرت على العلاقات بين النظام الحاكم وبين فئات المجتمع بشكل عام وبين الحكومة والمعارضة بشكل خاص وهذه كان في مطلع التسعينيات القرن الماضي ومع تصاعد المعارضة وانتهاء حرب الخليج الثانية تم تشكيل مجلس شورى يتمتع بصلاحيات استشارية فقط مما ادخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار واستمرار احداث العنف والشغب ، وبعد وفاة الامير عيسى بن سلمان وتولي الملك حمد بن عيسى ال خليفة مقاليد الحكم شهدت البحرين تجربة ثالثة لتحول الديمقراطي من خلال الملك حمد ومشروعه الاصلاحي للخروج من هذه الازمة بتصويت على الميثاق العمل الوطني بستفتاء الشعبي في فبراير ٢٠٠١ وتم اجراء تعديلات دستورية في ٢٠٠٢ الا ان القوة السياسية رفضت هذه التعديلات وقاطعت الانتخابات البرلمانية مما احدث ازمة بين الحكومة والمعارضة.

وعليه فان البحرين شهددت الاحتجاجات الشعبية وظهور جمعيات سياسية قبل ان تتحول من الامارة الى مملكة وسنتحدث في هذه المطلب عن الحركات الاحتجاجية بتسلسل الزماني للمعارضة والجمعيات السياسية المعارضة ودورها في هذه الاحتجاجات.

تسلسل الاحداث:

عرفت البحرين منذ عام ١٩٢١و١٩٢٣ و ١٩٣٨ نشوء حركات إصلاحية قادها التجار والمتعلمين الذين طالبوا بالإصلاح والديمقراطية وصد التدخل الاجنبي واقامة انتخابات برلمانية، إلا أن هذا لم يكن كافي لعدم تمكنهم من صياغة برنامج سياسي واضح فقد اعتبرها المؤرخون بداية نحو الديمقراطية في البحرين والخليج العربي (الزيدي،٢٠٠١، ٩).

وشهدت البحرين في بداية الخمسينيات صدمات طائفية بين الشيعة والسنة وفي عام ١٩٥٣ خرج الشيعة بمناسبة عاشوراء احتفالاً بهذه المناسبة وبدأت المصادمات بين السنة والشيعة حيث قامت الحكومة في هذه الأحداث والتي تسمى أحداث سبتيمبر على استخدام مبدأ فرق تسد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدثت احتجاجات وصدمات واسعة في تلك الفترات على أثرها ظهرت الجمعيات السياسية المعارضة ومنها:

١- جمعية التوعية الإسلامية : تأسست عام ١٩٦٨ وسأهم في تأسيسها عدد من شباب وعلماء الدين والمثقفين من الشيعة وترأس الجمعية عيسى قاسم احد نواب الكتلة الدينية في المجلس الوطني وانظم إلى عضويتها عدد من ابناء الطائفة الشيعية ومنهم القضاة والتجار والشخصيات الاجتماعية وخريجوا الجمعيات من المهندسين والاطباء.

٢- جمعية الارشاد الاسلامي : تأسست عام ١٩٩٦ في المنامة وأعلنت عن نفسها في نفس اليوم الذي توفي فيه الأمام علي بن ابي طالب في المأتم العريض معلنة عن مرحلة جديدة في العمل الاسلامي وتمكنت من تشكيل حركة دينية شيعية منظمة في البحرين واستقطبت عدد من شباب الشيعة للمشاركة في المهرجانات والاحتفالات الدينية لكن لم تنجح في الحصول على ترخيص رسمي من السلطة البحرينية لغأية الآن.

٣- الصندوق الحسيني الاجتماعي: سأهم علماء الدين والمثقفون الشيعة في تأسيس الصندوق الحسيني في عام ١٩٧٢ ومن ابرز قيادي هذه الصندوق السيد جعفر العلوي ، ويعتبر هذا الصندوق امتدادا لجمعية الارشاد الاسلامي وعدد كثير من جمعيات المعارضة وركز عمل هذا الصندوق على المسائل والقضأيا الاجتماعية والانسانية.

٤- الكتلة الدينية : ظهرت عام ١٩٧٢ بعد اعلان الحكومة عن اعلان اجراء انتخابات المجلس وهذه الانتخابات تعتبر أول انتخابات نيابية في البحرين التي اجريت عام ١٩٧٣ وركزت الكتلة على الظواهر الشيعية وعملت برنامج تضمن دعم النقابات وتحريم بيع الخمور ومنع التعليم المختلط وعدم اشراك المرأة في الحياة العامة. (المدريس،١٩٩٧، ١٤-١٥).

وفي عام ١٩٧١/٨/١٤ اعلن استقلال البحرين كخطوة نحو التغيير مسمى أمارة البحرين إلى دولة البحرين ثم جرت في كانون الأول ديسمبير عام ١٩٧٣ انتخابات المجلس الوطني والذي استمر حتى ١٩٧٥/٨/٢٦ وتم تأجيل هذه الانتخابات وفض المجلس وتولي الامير ومجلس الوزراء صلاحيات السلطة التشريعية بعد نفور الحكومة من المعارضة ومناقشتها لقضأيا حساسة مثل قانون امن الدولة والقاعدة الأمريكية في الجفير وتطهير الجيش من الاجانب وإطلاق صراح المعتقلين وعلى اثر هذه المناقشات من المعارضة تم فض المجلس وعلل رئيس الوزراء ذلك بقوله "ان الديمقراطية التي نريدهاا لبلادنا هي النابعة من تقاليدنا وعاداتنا"(الزيدي،٢٠٠١، ١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية شهدت الساحة السياسية في البحرين تحركات سياسية شاركت فيها جميع فصائل المعارضة وكانت مطالب المعارضة العمل بالدستور وإعادة المجلس النيابي الذي تم حله عام ١٩٧٥ بشكل غير دستوري حيث تحركت المعارضة في عام ١٩٩٢ عندما قامت ٣٠٠ شخصية مثلت مختلف الاتجاهات السياسية والدينية بتقديم عريضة إلى أمير البحرين تطالب بأجراء انتخابات وعودة الحياة السياسية للبحرين ، لكن الامير رفض هذا الوضع وعلى أثر ذلك تم تعيين مجلس شورى وعدم العودة إلى الديمقراطية وتوترت الاجواء السياسية في البحرين أكثر وأكثر بين السلطة والمعارضة وقامت الحركة الدستورية بجمع تواقيع افراد الشعب على عريضة شعبية تطالب بإعادة الديمقراطية التي استطاعت جمع ٢٥ الف من التواقيع (المدريس، ١٩٩٧، ٢٠).

شهد الوضع السياسي الأمني في البحرين على صعيد التوتر بين الحكومة والجمعيات المعارضة تدهور ملحوظ حيث عمت المظاهرات والاحتجاجات في القرى الشيعية طيلت الاعوام السابقة، واجرت الحكومة حملات اعتقال في صفوف المعارضة وفي آب عام ١٩٩٤ تم الاعتداء على مكاتب وزارة العمل والشؤون الإسلامية من قبل المعارضة وعلى اثرها تم اعتقال الشيخ علي سلمان عالم من علماء المذهب الشيعي وعدد من اتباعه وذلك لاثارة مشاعر العنف ضد الاجانب اثناء مشاركتهم في مسابقة المارثون في تشرين الثاني من نوفبر في العام نفسه (عبدالصادق، ١٩٩٨، ٤١).

استمرات محاولات المعارضة بتجديد وصياغة مطالبها السياسية المتمثلة في الشؤون الدستورية والغاء قانون امن الدولة وتقديم حلول لمشاكل الشؤون الاجتماعية ومن أهمها البطالة وحل مشكلاتها وفي عام ١٩٩٢ تمكن من توقيع ٣٠٠ شخص على عريضة من السنة والشيعة تتمثل بطلب لقاء الحاكم لكن رفض استقبالهم وفي عام ١٩٩٣ اعلن عن تشكيل مجلس شورى معين وقامت الحركة الوطنية من كتابة عريضة مرة أخرى شعبية وقع عليها أكثر من ١٢٠ الف شخص تطالب بعودة دستور ١٩٧٣ ، وإعادة الحياة السياسية إلى نصابها الصحيح ، إلا أن رفض هذه المطالب أدى إلى دخول البلاد في اضطراب امني وسياسي

وعلى اثر نجاح حملة التواقيع اقدمت الحكومة على اعتقال الشيخ علي سلمان وهو عالم شيعي وخرج بعض الشباب البحريني احتجاجاً على اعتقاله وقاموا بمحاولة اعتداء على مبنى وزراة العمل ، وتحولت التجمعات إلى مسيرات ومن ثم خرجت مسيرات احتجاجية من القرى الشيعية وعلى اثر هذه الاحتجاجات اجرت الحكومة اعتقالات واسعة بلغ عددها ما بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ شخص (المدريسي،١٩٩٧، ٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكننا القول ان الاحتجاجات التي حدثت في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي كان سببها حل المجلس البرلماني وتهميش المعارضة وعدم الاستجابة النظام لمطالب المعارضة مما ادى الى تصعيد الاحتجاجات.

المشروع الاصلاحي وعودة الحياة السياسية :

تولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في عام ١٩٩٩/٣/٦ وحث على ضرورة تفعيل الدستور والعودة للحياة الديمقراطية واجراء انتخابات وبالفعل في نهأية ال ٢٠٠٠ بدأ الملك بأتخاذ خطوات إصلاحية وجرى إطلاق سراح المعتقلين السياسين والذي تجأوز ٢٠٠٠ معتقل على دفعات وسمح بعودة المنفيين السياسيين خارج البلاد إلى العودة للوطن والعمل على تشكيل لجنة لصياغة الميثاق الوطني والعمل فيه من خلال المشاركة الشعبية بالتصويت (العكري،٢٠٠٣، ٦٨، ٦٩).

وفي تاريخ ١٤ و ١٥ فبراير ٢٠٠١ جرى التصويت على ميثاق العمل الوطني وحاز بأغلبية ٩٨،٤ % وهذه النسبة كانت على اثر المشاركة الشعبية في التصويت على الميثاق ، وهدف الميثاق الوطني في التأكيد على القضأيا التالية : ١- شرعية آل خليفة وتأكيد شرعية الملك حمد من خلال الاستفتاء، ٢- التأكيد على ثوابت المجتمع والمسأواة بين الرجل والمرأة، ٣- تعديل محدود على الدستور (العكري،٢٠٠٤، ١٥,١٦).

إن مملكة البحرين شهدت تحولات ديمقراطية منذ عام ٢٠٠٢م وخاصه في عهد الملك حمد بن عيسى ال خليفه وتمثلت بالانتقال من الأماره إلى نظام الملكيه الدستوريه وجرى الاستفتاء الشعبي وبعد عام من هذه الاستفتاء الناجح قام الملك بأجراء تعديلات دستورية و اجرت الانتخابات النيابيه والبلديه واعطيت المراه حقوقها السياسيه ومن أهم الانجازات النظام السياسي البحريني الجديد هو اجراء الانتخابات وعودة الحياة السياسية من جديد ولكن انقسام المجتمع البحريني ما بين مؤيد ومعارض مما أدى إلى انعكاس في المطالب التي تطالبها المعارضه التي تخص التعديلات الدستوريه التي اجريت على دستور عام ١٩٧١ مما دفع البلد بدخول الاحتجاجات طيلت السنوات السابقة (فضلي، ٢٠١٧، ١٩٧).

وعلى امتداد الثلاث عقود سبقت الحركات الإصلاحية في ظل العمل السياسي في البحرين ونشأت حركات حقوقية من الحقوقين والمحاميين والصحفيين ونشطاء حقوق الانسان وجرى تأسيس الجمعية البحرينية لحقوق الانسان باشرت هذه الجمعية عملها رغم عدم ترخيصها للعمل السياسي من الحكومة مما ادى الى تضارب بالمفاهيم وتضارب بالأولوية(العكري،٢٠٠٤,١١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد التصويت على ميثاق العمل الوطني ونجاحه تم تعديل الدستور عام ١٩٧٣ بدستور جديد ٢٠٠٢ الا ان هذه التعديلات التي عدلها الملك لم ترضي المعارضة واحتجت القوة المعارضة بالوسائل السلمية وقاطعت اربع جمعيات كبرى على الانتخابات النيابية من ٢٠٠٦ ولغأية ٢٠١٠ وتعرضت البلاد إلى جملة من التحديات الكبرى وكانت سبب في تفاقم ازمة المشروع الإصلاحي وفي عودة المعارضة وممارسة الحكومة بأساليب القمع بعدة أشكال للمظاهرات الشعبية (المرشد، ٢٠١٤، ٣٦).

وفي عام ٢٠٠٦ اصدر ملك مملكة البحرين قانون ينظم عمل الجمعيات التي تمثل القوى السياسية في البلاد ، وخيرها بالعمل في القانون الجديد أو الحظر التام لنشاطاتها. وقام مجلس الشورى والنواب بالتصويت والاعتراف على هذا القانون رغم المعارضة من قبل جمعيات حقوق الانسان والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والصحافة في ذلك الوقت، وقامت الجمعيات السياسية المعارضة بالاحتجاج على هذا القانون وإغلاق مقراتها الرئيسية لبضعة أيام (الخواجة وآخرون،٢٠٠٧، ٢١).

وفي عام ٢٠٠٧ رصدت الحكومة البحرينية جميع الجمعيات السياسية في تقرير صادر عن وزارة العدل والتي تمثلت بحصول الجمعيات السياسية على ترخيص في وزارة العدل وهي خمسة عشر جمعية سياسية:

١- جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية : تأسست في عام ٢٠٠١ لها توجه اسلامي شيعي معارض وعدد اعضائها ٣٥٥٦١ ومكان مقرها المنامة.

٢- جمعية العمل الديمقراطي: تأسست عام ٢٠٠١ ولها توجه يسار معارض وعدد اعضائها ٦١٣ ومقرها المنامة.

٣- جمعية العمل الاسلامي: تأسست في عام ٢٠٠٢ ولها توجه اسلامي شيعي معارض وعدد اعضائها ٣٧٢ ومقرها المنامة.

٤- جمعية التجمع القومي: تأسست في عام ٢٠٠١ ولها توجه بعثي قومي وعدد اعضائها ١٣٤ ومقرها المنامة.

٥- جمعية المنبر الاسلامي : تأسست في عام ٢٠٠١ ولها توجه اسلامي اخوان مسلمون موالاة وعدد اعضائها ٣٨٤ ومقرها مخرق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- جمعية الاصالة الإسلامية : تأسست في عام ٢٠٠١ ولها توجه اسلامي سلف موالاة وعدد اعضائها ٣٠٤ ومقرها محرق.

٧- جمعية الشورى الإسلامية : تأسست في عام ٢٠٠١ ولها توجه سني وسط موالاة وعدد اعضائها ١٥٣ ومقرها محرق.

٨- جمعية المنبر التقدمي : تأسست في عام ٢٠٠١ ولها توجه يسار شيوعي وعدد اعضائها ٣٥٦ ومقرها المنامة.

٩- جمعية الوسط العربي الاسلامي: تأسست في عام ٢٠٠١ ولها توجه ناصري وعدد اعضائها ١٣٦ ومقرها محرق.

١٠- جمعية الميثاق : تأسست في عام ٢٠٠١ ولها توجه ليبرإلى موالاة وعدد اعضائها ٤٦٣ ومقرها المنامة.

١١- جمعية التجمع الوطني الدستوري : تأسست في عام ٢٠٠١ ولها توجه ليبرإلى موالاة وعدد اعضائها ٢٠٥ مقرها محرق.

١٢- جمعية الرابطة الإسلامية : تأسست في عام ٢٠٠١ وله توجه اسلامي شيعي موالاة وعدد اعضائها ٢٢٣ عضو ومقرها المنامة.

١٣- جمعية الاخاء : تأسست في عام ٢٠٠٢ ولها توجه ليبرإلى وسط ذو غالبية فارسية وعدد اعضائها ١٥٤ ومقرها محرق.

١٤- جمعية التجمع الوطني الديمقراطي : تأسست في عام ٢٠٠٢ ولها توجه ليبرإلى وعدد اعضائها ٥٦ ومقرها محرق.

وتواصلت الاحتجاجات المتمثله بالمقاطعه الانتخابات من قبل الجمعيات السياسيه طيلت سنوات السابقة وصولا إلى أحداث فبراير ٢٠١١ وفي عام ٢٠١٠ زادات التوترات نتيجه الازمه المإليه والتضخم وخرجت مسيرات شارك فيها الآلاف التي نظمتها الجمعيات السياسيه المعارضه وقامت الجمعيات السياسيه ومن ابرزها الوفاق وعد والمنبر التقدمي و امل والاخاء والتجمع القومي بمقاطعت الانتخابات ٢٠١٠ وجرا في نفس العام اعتقالات واسعه في صفوف المعارضه (الشوبكي، ٢٠١١، ٢٧٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : أهم الحركات الاحتجاجية في البحرين في عام ٢٠١١م

لم يكن غريباً ان تتأثر ممكلة البحرين في الربيع العربي الذي بدأفي الثورة التونسية ومن ثم الثورة المصرية ، خصوصا ان الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين لها سيرة تشبه السيرة المرضية لمريض على فراش الموت ، وأن المظاهرات الاعتصامات ومظاهر الاحتجاج التي شهدتها البلاد ، حيث تمت الدعوة لتظاهرات في ١٤ فبراير بالتزامن مع الذكرى العاشرة لاعلان الميثاق للعمل الوطني الذي ارتضاه الكثير من البحريين من خلال الاستفتاء واتفقوا فيه على إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة جرت على اثره انتخابات برلمانية في ٢٠٠٢ حيث تمكنت الجمعيات الشيعية بالحصول على اغلبية المقاعد بمجلس النواب.

وسنتحدث في هذه المطلب عن التسلسل الزمني للاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مملكة البحرين مؤخرا، بدايتنا بأحداث ١٤ /فبراير/٢٠١١م ووصولا الى نهاية عام ٢٠١٧ م.

التسلسل لأحداث ١٤ فبراير/٢٠١١ :

مع انتشار الدعوة ليوم الغضب الذي كان متفق عليه من قبل الموقع الرسمي على الفيسبوك الخاص بحركة ١٤ فبراير حاولت الحكومة احتواء الموقف ، حيث قام الملك حمد بالاجتماع مع بعض الشخصيات الدينية الشيعية الموالية لحث المعارضة لعدم الخروج والتظاهر بيوم الغضب وفي ١١ فبراير اصدر الملك مكرمة ملكية يتم بموجبها صرف ١٠٠٠دينار بحريني لكل عائلة بحرينية وزيادة الرواتب غلاء معيشة وامر أيضا بزيادة رواتب العسكريين بنسبة ٢٠% وامكانية القروض السكنية حيث فسرت هذه الخطوات أيضا بمحاولة عن صرف الانظار بيوم الغضب وأنها علامة قوية على ارتباك النظام (المرشد،٢٠١٤، ٨٧)

لقد مرت البحرين بتجربة صعبة وكانت من ضمن الدول الأكثر خسائر في ثورة الربيع العربي

بدأت المطالب الشعبية الأولى في البحرين محقة ومشروعة ولا خلاف عليها حتى من قبل النظام الذي قبلها من حيث مبدأ الحوار مع المعارضة لتحقيق إصلاحات دستورية مناسبة لمرحلة ما بعد ١٤ فبراير

خرج البحرينوين في يوم ١٤ فيبرأير عام ٢٠١١ رافعيين حزمة من المطالب الديمقراطية من بينها اشعارات تدعو لإصلاح النظام لكن حصلت منعطفات قاسية خلال فترة الاحتجاجات التي مرت فيها البلاد دفعت الشارع إلى تصعيد وتجأوز سقف المطالب والاعتصام في دوار الؤلؤة حيث شهدت البلاد محطات ثورية واحتجاجات عارمة لم تخلوا من ردود عنيفة من قبل النظام والمعارضة أيضاً (المتروك،٢٠١٢، ٩٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انطلقت أولى مسيرات يوم الغضب ١٤ فبرأير في الصباح الباكر ابتداءاً من منطقة النويدرات حيث وصل المتظاهرين إلى مدخل المنطقة وافترشوا ارضا كأسلوب احتجاج سلمي وكانت قوات الأمن متواجدة وكانت شعارات المسيرة بمطالب شرعية لا خلاف عليها وعدد المتظاهرين يزداد أكثر فأكثر حيث قامت قوات النظام البحريني بمواجهة المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع وإطلاق الرصاص المطاط باتجاههم (المرشد،٢٠١٤، ٨٨).

خرجت مظاهرات عدة في مناطق وقرى المعامير والعكر والسنابس ومنطقة سترة منذ الصباح الباكر، قادها مجموعة شباب أو ما يسمى بحركة ١٤ فبراير وكان على رأسهم رؤساء الجمعيات المعارضة وعدد من النواب حيث وقعت اصابات عديدة في صفوف المعارضة وعلى خلاف هذا المشهد شهدت العاصمة أيضاً ومنطقة رفاع مسيرات مؤيدة للحكومة والملك ومظاهر احتفالات بالذكرى العاشرة بما يعرف بعيد ميثاق العمل الوطني (المرشد،٢٠١٤، ٨٩).

اعتمدت هذه الأحداث والاحتجاجات اعتماداً كبيراً على وسائل التواصل الاجتماعي وشباب حركة ١٤ فبراير التي أصبح لها موقع رسمي على الفيسبوك ويزداد عدد متابعينها في كل يوم أكثر وأكثر.

ان المظاهرات التي خرجت في ١٤ فبراير كانت ملتزمة في يومها الأول وعبرت عن السلمية نوعاً ما وكان من المعتبر ان تكون حرية الرأي لأن القانون والدستور والميثاق يكفل ذلك لكن مقتل متظاهر في اليوم الأول ومقتل آخر خلال تشييع جنازة الأول غير المشهد جذرياً (بلقزيز،٢٠١٢، ٣٠٥).

وصفت الحكومة خروج هذه المسيرات في ٢٠١١/٢/١٤ أنها غير قانونية في العديد من المناطق التي شهدت احتجاجاً ، وحاولت قوات الأمن تفريقهم باستخدام الغاز المسيل للدموع وترتب على ذلك رمي رجال الأمن بالحجارة مما أدى إلى اصابة ثلاثة من افراد الشرطة بجروح خطيرة ومقتل قتيل من المتظاهرين وفي يوم ٢٠١١/٢/١٥ اعتصم المحتجون في دوار اللؤلؤة الذي يقع في منطقة استراتيجية في العاصمة (الحسن وآخرون،٢٠١٢، ٢٧٦).

ان الممارسات غير قانونية التي قام بها المحتجين بتفتيش المارة حول الميدان ،ونصب الخيام في دوار اللؤلؤة ، وتعطيل الحركة المرورية ، وتهديد اصحاب المحلات بجوار الدوار باغلاق محلاتهم وفي ٢٠١١/٢/١٦ رفع المحتجون شعارات تجاوزت سقف المطالب والمطالبة بإسقاط النظام ، وقيامهم أيضا بالاعتداء على دوريات الشرطة مما أدى إلى وقوع اصابات في صفوف المعارضة وقوات الأمن (الحسن وآخرون،٢٠١٢، ٢٧٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اكتظ المتظاهرين في(دوار اللؤلؤة) وهو المكان الذي تم اختياره مقراً للاعتصام الدائم حتى يتم تحقيق مطالبهم تواجد في هذا الدوار شخصيات عديدة ومواطنين يتراوح أعدادهم أكثر من عشرين الف متظاهر كما قاموا بنصب الخيام تمهيداً للمبيت في الدوار كما فعلوا المتظاهرون في ميدان التحرير في مصر (المرشد،٢٠١٤، ٩٢).

ان وقوع قتلى من قبل المعارضة واصابة أعداد من قوات الأمن دفع الملك بالخروج على شاشات التلفاز واعرب في خطابه عن اعتذاره واسفه عن سقوط قتلى وامر بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق فيما حدث وأكد ان الإصلاح مستمر ولن يتوقف وان التعبير عن الرأي يجب ان يكون بأسلوب الحوار الوطني بالمقابل أعلنت المعارضة إلى التصعيد والاستمرار بالتظاهر كما أعلنت جمعية الوفاق الوطنية عن تعليق عضويتها بالبرلمان واستقالة النواب الذب بلغ عددهم ١٨ نائب والذين استقالوا تصعيداً للأمور (حسن والآخرون،٢٠١٢، ٢٨١).

وفي محاولة من الملك لانقاذ الموقف كلف الملك يوم ٢٠١١/٢/١٧ ولي العهد بفتح حوار مع جميع الاطياف حيث قام ولي العهد بالاجتماع مع امين عام جمعية الوفاق والذي تضمن الاجتماع أنهاء المظاهرات والاعتصأمات ونقل مظاهر الاحتجاج إلى مكان آخر ، والدخول في حوار سياسي مع القوة المعارضة واعدا المعارضة بإصلاحات سياسية (المرشد،٢٠١٤، ٩٤).

وفيما بعد ظهور ولي العهد الامير سلمان بن حمد على شاشة التلفاز ليعرض الحوار مع المعارضة وحث جميع الاطراف على الالتزام بالهدوء ، و اعلن ان الملك أوعز للحكومة بالسماح بتنظيم المظاهرات السلمية ولن تعاقب احد في المشاركة فيها واستمر ولي العهد بالاجتماع مع الاطراف المعارضة وحثهم بالدخول إلى حوار وطني (ماثيسن، ٢٠١٤، ٦٧).

انسحبت القوة الأمنية من دوار اللؤلؤة في ١٩ فبراير ٢٠١١ وسمحت بعودة المتظاهرين إلى الدوار بأجواء احتفال وسرور واستمروا في نصب الخيام والتوافد إلى الدوار إلا أن في تاريخ ٢٠ فبراير ارتفع سقف المطالب السياسية وقاموا المتظاهرين بنصب منصة ضخمة من اجل الخطابات وقاموا بتبديل شعار الشعب يريد إصلاح النظام إلى الشعب يريد إسقاط النظام وكانت جمعية الوفاق المعارضة هي المنظم في دوار اللؤلؤة (ماثيسن، ٢٠١٤، ٦٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي فجر يوم الخميس اقتحم قوات النظام دوار اللؤلؤة مرة أخرى ومنعت سيارات الاسعاف من دخول المنطقة وفرض حصار امني شديد من قبل قوات امن النظام ووقع اربع قتلى وطهر الميدان بالكامل واصدر الجيش ببيانه الأول الذي قال فيه انه سيتخذ تدابير صارمة ورادعة لمواجهة أي تجمع في العاصمة المنامة (المرشد، ٢٠١٤، ٩٥).

استمرت المظاهرات والاحتجاجات في القرى والمحافظات الشيعية وكان مستشفى السلمانية يعتبر نقطة تجمع شعبي بدلاً من دوار اللؤلؤة لمعرفة اخبار الجرحى الذين بلغوا ٩٦ جريح ، وبعد ذلك ظهر ولي العهد على شاشات التلفاز ودعا فيها لأنهاء مظاهر الاعتصام والالتزام بالهدوء وقدم التعازي لكل الشعب البحريني وحث إلى الوحدة الوطنية (المرشد، ٢٠١٤، ٩٧).

بدأ المحتجون بعمل تكتيكات جديدة بهدف تأجيج الأوضاع وتعطيل الحياة العامة ، وذلك بتنظيم مظاهرات غير مرخصة ، والتظاهر في المناطق الشيعية في المملكة حيث نظموا مسيرة إلى مبنى دار الحكومة وذلك بالتزامن مع عودة (حسن المشيمع) رئيس جمعية الحق وهي جمعية غير مرخصة مستفيداً من العفو الملكي الذي اصدره الملك عن المعتقلين وعاد إلى البلاد لكي يتظاهر على اثر ذلك قام المتظاهرون بالذهاب إلى المناطق الديبلوماسية وتنظيم حركات احتجاجية ومسيرات بالقرب من السفارة الكويتية والسعودية والبنك ا لمركزي ووزارة العدل وأيضاً قام طلاب المدارس والجامعات وخصوصا جامعة البحرين بسلسلة اعتصأمات واضرابات أدت إلى توقف المدارس والجامعات عن عملها وفي تاريخ ٢٠١١/٣/١ توسعت دائرة الاعتصأمات والاحتجاجات (الحسن وآخرون، ٢٠١٢، ٢٧٧).

ومع استمرار الوضع على ما عليه وظهور جماعات مسلحة تقوم بتفتيش المركبات والمارة وقاموا أيضاً بالاعتداء على المقيمين الاجانب من البنغال والباكستانية وقتلهم ، واقتحام جامعة البحرين ونشر الرعب والتهديد وأيقاف العمل فيها ، ورفض المعتصمون حوار الحكومة لعقد جلسة للحوار الوطني (الحسن وآخرون،٢٠١٢، ٢٨٨).

وفي ١٤ /٣ /٢٠١١ وبدعوة من ملك البحرين إلى درع الجزيرة بالدخول إلى ضبط الحالة الأمنية في المملكة عبرت قوات درع الجزيرة جسر الملك فهد بموجب اتفاقية دفاع مشترك بمجلس التعاون الخليجي وفرضت على البلاد في ٢٠١١/٣/١٥ حالة السلامة العامة الوطنية الطوارئ والاحكام العرفية ورافقتها حملات اعتقال واسعة وفرض حضر تجوال جزئي وحضر التجمعات والمسيرات (ميثيسن،٢٠١٤، ٨٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صدرت خمسة قرارات مهمة لمواجهة حراك ١٤ فبراير من ملك البلاد وفي القرار الأول تاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ الافراج عن مجموعة من السجناء ، وأيقاف القضأيا التي تنتظرهم في المحاكم وفي يوم ٢٠١١/٢/٢٣ أعلنت الحكومة بالافراج عن ٣٠٨ معتقل كعفواً عام من الملك ومباشرة التحقيق في ما إذا تعرضوا للتعذيب ام لا وفي يوم الجمعة ٢٠١١/٢/٢٥ أقيل ٤ وزراء بوصفهم وزراء تأزيم على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها البلاد وفي يوم السبت ٢٠١١/٢/٢٦ امر الملك بإسقاط ٢٥% من القروض السكنية على المواطنين واعلان وزير الداخيلة في مؤتمر رسمي عن خطة لتوظيف ٢٥ الف مواطن وفي يوم ٢٠١١/٣/٦ اعلن وزير الاسكان عن خطط لبناء ٥٠ الف سكن بتكلفة ٥ مليار دولار وذلك بتوجيهات من ملك البلاد وفي ٢٠١١/٣/١٥ أمر الملك بفرض حالة السلامة الوطنية على البلاد (المرشد،٢٠١٤، ١٠٣).

وسنلخص اهم الاحدث التي حدثت في البحرين بالفترا ٢٠١١/٢/١٤م والى ٢٠١١/٥/١م والتي تعتبر هذه الفترة الربيع العربي وازمة تاريخية للبحرين:

اندعلت العديد من الاحتجاجات الشعبية في ٢٠١١/٢/١٤م في العديد من القرى الشيعيه في مملكة البحرين وواجهت القوات الامنية هذه الاحتجاجات بالغازات المسيلة لدموع والرصاص المطاطي وسقط قتيل واصيب اكثر من ٢٢ شخص ، و في هذه الاحتجاجات وفي اليوم التالي وأثناء تشيع جثمان القتيل سقط قتيل اخر في مظاهرة اخرى في احدى القرى الشيعيه وتأزم الوضع اكثر فأكثر وظهر الملك على شاشات التلفاز معرباً عن اعتذاره وتعازيه الى اهل الشهداء وامر بتشكيل للجنة لتحقيق في قتل الشخصين وتجمع الاف اشخاص في دوار اللولوة ودعوتهم الى اعتصام مفتوح الا ان القوات الامنية قامت بتفريقهم مما ادى الى سقوط قتلين ووقوع اصابات في صفوف المعارضين والقوات الامنية وقامت القوات الامنية باغلاق الطرق المؤدية الى الدوار ومنع المحتجين من التوجه الى الدوار واستمرات المظاهرات في القرى الشيعيه وارتفع سقف المطالب الى المطالبة برحيل النظام الان ان الملك في هذه الثناء طلب من ولي العهد بأجراء حوار وطني مع المعارضه واطلق سراح المعتقلين السياسين من المعارضه والعفو العام عن جميع المنفين خارج البلاد وسماح للمحتجين بالعودة الى دوار اللولوة الا ان هذه لم يكفي فزداد عدد المتظاهرين في دوار اللولوة وعودة حسن مشيمع رئيس جمعية الحق المعرضه وبعض المعارضين ووصل عدد المحتجين الى اكثر من ٣٠٠٠٠ الف متظاهر مع الاعتصام المفتوح والمبيت في الدوار والدعوى الى عصيان مدني وتعطيل الحياة في المملكة وارتفاع سقف المطالب وعدم نجاح الحوار الوطني واستقالة ١٨ عضو برلمان معارض والذين ينتمون الى جمعية الوفاق وتعقدت الامور اكثر واكثر مما دفع ملك البلاد بدعوى درع الجزيرة واعلان قانون السلامة العامة وتفريق المتظاهرين من الدوار وحظر تجوال لمدة ستة اشهر وعدم السماح للمتظاهرين بالوصول الى دوار اللولوة وازالت هذه الدوار (المعرفة، 2011، 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلال الفترة من ٢٠١١ ولغأيه ٢٠١٦ مارست المعارضه أعمال العنف والارهاب ضد الممتلكات الدوله والممتلكات الخاصه والأشخاص وضد المؤسسات والمنشات العامه فقد استخدمت الحجاره والمولتوف والاسياخ الحديديه واستخدمت أيضا العبوات المتفجره والقنابل المحليه وسلاح الشوزان كما ضبط مؤخرا مستودعات متفجرات وتحتوي على الاف القنابل المعده للاستعمال (الحسن، ٢٠١٦، ١٢).

ويمكننا القول ان الحكومة استخدمت قانون الجنسية المعدل في الدستور ٢٠١٢ و اجرات الحكومه في اجراءات بما يخص بإسقاط الجنسيه عن المتورطين بأعمال شغب وارهاب ، كما قامت باعتقال (عيسى قاسم) رئيس جمعيه الوفاق واغلاق الجمعيه بالشمع الاحمر، وجرى محاكمه المتورطين قي أعمال الشغب والارهاب كما تابعت التحقيقات عملها ومتابعه وإصدار الاحكام بحق المتورطين بأعمال شعب خلال عام ٢٠١٧ م.

بات تاريخ ١٤ فبراير من كل عام موعد جديد للاحتجاجات في البحرين حيث تهدف المعارضة أو الجمعيات السياسية المرخصة وغير المرخصة كتنظيم ائتلاف شباب ١٤ فبراير إعادة احياء الاحتجاجات في كل من تاريخ ١٤ فبراير وفي نفس الموعد ، ففي عام ٢٠١٣م كانت ردة الفعل الأمنية بمداهمات و حملات اعتقال و تصاعدت ظاهرة التفجير ، و انتشرت من قبل المعارضة التي تستهدف رجال الأمن بقنابل صنعت بإلد و إسقاط القتلى في صفوف قوات الأمن (الشهابي و آخرون، ٢٠١٤، ٧٥).

اعتقال قيادات جمعيات الوفاق للمعارضة وهي من اكبر الجمعيات السياسية المعارضة في البحرين و اعتقال الامين العام لهذه الجمعية (علي سلمان) بعد ما استدعي في ٢٨ ديسمبر لعام ٢٠١٤م للتحقيق حيث وجهت الحكومة تهمة التحريض على كراهية النظام و الدعوى إلى إسقاطه بالقوة و اهانة القضاء و السلطة التنفيذية و العديد من التهم وتمت احالة أيضا النائب السابق (جميل كاظم) رئيس جمعية شورى الوفاق و حبسه ستة اشهر بتاريخ ١٥ فبراير لعام ٢٠١٥م (الشهابي وآخرون، ٢٠١٥، ٥٣).

وفي عام ٢٠١٥م و ٢٠١٦م ابدا اعتقال قيادات الصف الأول في الجمعيات السياسية المعارضة إلى ضعف الحراك السياسي و الشعبي لهذه التيارات ، و قلت عدد الجماهير والمؤيدين في التجمعات و المسيرات التي تعديها هذه الجمعيات السياسية وسجن امين عام جمعية الوفاق على اثر تهم كثيرة (الشهابي وآخرون، ٢٠١٦، ١١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ٢٠١٦م حل و اغلقت اكبر الجمعيات السياسية المعارضة ذات الخلفية الدينية الشيعية وهي جمعية الوفاق الوطنية الإسلامية و امرت المحكمة بتصفية اموالها وذلك عن طريق وزير العدل الذي اتهمها بعدم احترام دستور البلاد و تأييد أعمال الارهاب التي حدثت في البحرين و التحريض على العنف و المسيرات (الشهابي وآخرون، ٢٠١٧، ١٨).

وفي عام ٢٠١٧م اتجهت المعارضة لمراجعة مواقفها السابقة حول كيفية الاحتجاجات ونوعية المطالبات وتغيير نهجها في التعامل مع الحكومة بالدعوى إلى المشاركة في الانتخابات القادمة وإصلاح النظام الانتخابي كما غاب جمعيات معارضة كثيرة ، واقتصر نشاط كل من الجمعيات المنبر الوطني الاسلامي والتجمع الوحدة الوطنية والاصالة الإسلامية وتيار الائتلاف شباب الفاتح (المفتاح وآخرون، ٢٠١٨، ٢٢).

وشهد ٢٠١٧م القليل من المظاهرات و المسيرات إلى ان ظاهرة القتل التي ظهرت جديد على الساحة كانفجار القنابل و تطبيق قواعد الاشتباك مع الجماعات الارهابية و الاغتيالات في صفوف الأمن و الاضرار في الممتلكات العامة (المفتاح و آخرون، ٢٠١٨، ٢٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : دوافع الاحتجاجات الشعبية في البحرين وأهم أسبابها

تأثرت البحرين بالربيع العربي كغيرها من الدول وشهدت احتجاجات ضخمة في المدن والقرى البحرينية إلا أن هذه الاحتجاجات كان لها دوافع وأسباب عدة وأهمها : وجود اشكآليات وقضأيا دستورية عالقة منذ عشر سنين كملف الخلاف حول شرعية دستور ٢٠٠٢ المعدل بدستور ١٩٧٣ وملف قانون الانتخابات التي تراه المعارضة ضد تمثيل اكبر عدد من الشيعة وملف التجنيس وملف دفن الاراضي البحرينية (بلقزيز،٢٠١٢، ٣٠٤).

ويوجد أيضاً العديد من الدوافع والأسباب التي دفعت المعارضة والحراك الشعبي بالتظاهرات في ١٤ فيبرأير ٢٠١١ فهناك مشكلات عالقة منذ زمن طويل وهناك دوافع اجتماعية واقتصادية وسياسية التي دفعت لهذه الاحتجاجات ومن هنا سنعالج في هذا المبحث المطلبين التإلين:

المطلب الأول: الأسباب السياسية والاجتماعية

المطلب الثاني: العوامل الداخلية والخارجية

المطلب الأول : الأسباب السياسية والاجتماعية

شكلت الدوافع السياسية والدوافع الاجتماعية عاملاً مهم في الاحتجاجات التي شهدتها مملكة البحرين مؤخراً، ولسيما الدافع السياسي المتمثل بدستور٢٠٠٢ المعدل الذي احدث تصعيدا من قبل القوة السياسية المعارضة والتي احتجت على تعديله الجمعيات السياسية المعارضة، طيلت الفترة السابقة والتي شهدت مظاهر الاحتجاج من مقاطعة الانتخابات والقيام بمسيرات غير مرخصة، واعمال عنف.

ان قضية التجنيس السياسي اثارت جدلاً واسعا في الصلونات السياسية لدى المعارضة والتي كانت تطالب بوقفه لانه ترا ان التجنيس يؤثر في التركيبة السكانية في البحرين ويعدم الهوية الوطنية وعلى هذه الاساس اصبح التجنيس قضية المعارضة.

ومن الناحية الاجتماعية المجتمع البحريني ينقسم لطائفة السنية والطائفة الشيعية وان معظم الجمعيات السياسية المعارضة تعود لطائفة الشعية والتي تريد التخلص من نظام ال خليفة بأي شكل من الاشكال وتعمل جاهده على تعاون مع الجمهورية الايرانية لزعزعت الاستقرار في المملكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسنعالج في هذه المطلب الاسباب السياسية والاسباب الاجتماعية التي دفعت المعارضة بالاحتجاجات التي حدثت مؤخرا في البحرين.

أولاً: الأسباب السياسية :

هناك أسباب سياسية لعبت دوراً مهما في الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد في مطلع ٢٠١١ ، وأدت إلى ظهور حركة ١٤ فبراير وتفعيل دور المنظمات السياسية في الحراك ، ومن هذه الأسباب الدستور المعدل عام ٢٠٠٢ والذي شكل دافع مهم في الاحتجاجات السابقة والحديثة حيث أن هذا القانون جرى عليه استفتاء شعبي وكانت نسبة التصويت عليه ٩٨% ، إلا أن المعارضة فيما بعد رفضت هذا القانون والدستور الجديد الذي عدل في عام ٢٠٠٢ وطالبت بالعودة إلى دستور عام ١٩٧٣ المعدل في عام ٢٠٠٢ وأيضاً هناك مطالب سياسية للمعارضة ومن ابرزها وقف حملات التجنيس التي تهدد الهوية البحرينية واعتبرتها المعارضة بما يسمى بالتجنيس السياسي وهنالك عوامل سياسية أدت إلى هذه الاحتياجات سنعالجها في هذا المبحث.

يعتبر دستور البحرين الصادر عام ٢٠٠٢ نموذجاً مثالاً لتكريس النزاع بين المعارضة والنظام حيث شهدت البحرين في ١٤فبراير ٢٠١١ اكبر حركة احتجاجية مطالبة بالإصلاحات السياسية الحقيقية وتعتبر هذه الأحداث من اكبر حركات الاحتجاج التي حصلت في التاريخ السياسي البحريني (المرشد،٢٠١٢، ١٠١).

ففي فبراير عام ٢٠٠١ اجري استفتاء شعبي على ميثاق العمل الوطني لمرحلة جديدة وحظي بنسبة تأييد تجأوزت ٩٨% ثم جاء دستور جديد في عام ٢٠٠٢ والذي لم يحظى برضى الكثير فقامت المعارضة بالاحتجاج والمقاطعة وحصل انشقاق وانفصال في الجمعيات السياسية إذ قاطعت المعارضة انتخابات عام ٢٠٠٢ خصوصا جمعية الوفاق التي دعت إلى مقاطعة الانتخابات ، وحثت المعارضة على الامتناع من المشاركة. (فهمي،٢٠١٠، ٤٤).

ان ادخال مجموعة من التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٢ والتي ارست السلطة المطلقة في يد الملك الذي ينتمي إلى الطائفة السنية وينتمي حوالى ٣٠% من الشعب البحريني إلى هذه الطائفة حيث أن عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٤ شهدت البحرين حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي كانت تطالب بتعديل الدستور أو القيام بمقاطعة الانتخابات (الشوبكي،٢٠١١، ٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد عام واحد بالتصويت بنعم على الميثاق الوطني اعلن ملك البحرين في فبراير عام ٢٠٠٢ التعديلات الدستورية والتي رفضت من قبل رموز المعارضة وطالبت العودة إلى دستور ١٩٧٣ واصدرت حركة احرار البحرين بياناً زعمت فيه ان دستور ٢٠٠٢ المعدل ليس شرعياً ؛ وبالتالى فهو غير ملزم للمواطنين إلا أن الحكومة دعت في نفس العام إلى اجراء انتخابات نيابية وبلدية تمت مقاطعتها من قبل المعارضة ، والدعوة إلى الاحتجاج والاضراب والمظاهرات التي عمت البحرين (فهمي،٢٠٠١، ٢٦٧).

وترى المعارضة ان دستور ٢٠٠٢ الصادر من ملك البحرين وما يحتويه من مضامين ونصوص تشرعان المركزية وتلغي الادراة الشعبية ولقد ارسى دستور ٢٠٠٢ في نظر المعارضة معالم المركزية التسلطية عبر الاسس التإلية :

١- كان إصدار دستور ٢٠٠٢ بداية انفراط المسبحة ويرجع هذا إلى تأثيرات كبيرة التي أخذتها عملية إصدار الدستور.

أ- التأسيس لانفراد الملك في إدارة البلاد دون الرجوع إلى القطاعات الشعبية.

ب- الصلاحيات المطلقة للملك حيث يتضمن إطلاق السلطة التنفيذية بصورة اكبر مما كانت عليه في دستور ١٩٧٣.

٢- تحجيم السلطة التشريعية وذلك بتدخل مجلس الشورى بمعظم صلاحيات مجلس النواب.

٣- سد الطريق أمام التحول إلى مملكة دستورية كما نص عليه ميثاق العمل الوطني.

٤- تقليص الرقابة المالية للنواب والقيام بهذا العمل الديوان الملكي.

٥- تحجيم الرقابة على منصب رئيس الوزراء بحيث لا احد يستطيع من النواب توجيه اسئلة أو طلب حضوره أو استجوابه أو طرح الثقة فيه. (المرشد،٢٠١٤، ٥٩)

لهذا طلبت المعارضة منذ عشر سنوات من اندلاع الأحداث التي شهدتها البلاد مؤخراً بألغاء دستور ٢٠٠٢ والعودة إلى دستور ١٩٧٣ لما تراه من نصوص الدستور المعدل الذي لا يمثل الديمقراطية ، ولا المشاركة السياسية. ان من ضمن القرارات التي اصدرها ملك البحرين في فترة عام ٢٠٠٣ وعملت على استياء المعارضة ومن هذه القرارات الحصار القانوني كقانون الجمعيات السياسية وقانون الارهاب وقانون التجمعات العامة التي دفعت المعارضة على الاحتجاج والمطالبة بتعديله (ناصر،٢٠١١، ٣٣٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجنيس السياسي :

اثارت قضية التجنيس السياسي الكثير من الجدل دون اهتمام النظام بتقديم ما يمكن التبرير له حيث أن النظام البحريني دافع عن عملية التجنيس وان ما يقلق ان المتجنسين لهم امتيازات اجتماعية واقتصادية وبخاصة المنتميين إلى الأجهزة الأمنية حيث يشكلون قوة سياسية وامنية منفردة لهم مزايا تفوق مزايا المواطنين ، ان قضية التجنيس زادت من قلق الطائفة الشيعية ورات ان التجنيس يتم لاغراض تتعلق بطمس هوياتهم وتحويلهم إلى اقليات غير مؤثرة في المجتمع وعلى هذا المحور أصبح التجنيس ملف ساخن بامتياز في جميع الازمات الجديدة التي تلاحق البلاد، وكان عامل آخر من العوامل المؤثرة لاندلاع ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١ والذي أدى إلى ظهور الاحتجاجات الشعبية بشكل أكثر وضوحاً (المرشد،٢٠١٢، ١٠٣).

وتتم اجراءات التجنيس بشكل متضاعف وبفترة قياسية جداً دون السماح لأي مؤسسة بحرينية بالتطرق إليها ان هذه القضية بالحديث المعارضة ومجلس النواب الذي لا يستطيع التطرق إليها نهائياً ومحضور تدأولها بالصالونات السياسية ويقوم المتجنسيين بجلب اقاربهم ومعارفهم لينالوا الجنسية من الحكومة (ربيع،٢٠١٠، ٤).

كانت عملية التجنيس ومثيرة للجدل والخلاف على الساحة البحرينية وان الاحتجاجات التي حدثت سواء قبل انتخابات ٢٠٠٢ أو بعد انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠١٠ كان لعامل التجنيس دور كبيراً في هذه الاحتجاجات ، وترى المعارضة الشيعية ان التجنيس يؤثر مستقبلاً في التركيبة السكانية في المجتمع البحريني من خلال التوسع الغير قانوني في التجنيس لطائفة السنة من الدول الأخرى واحتجت جمعية الوفاق في عام ٢٠٠٨ عملية التجنيس واتهمت السلطات البحرينية بمحاولة تغيير التركيبة السكانية في البحرين عبر تجنيس ٢٦٠ الف شخص بحلول عام ٢٠١٠ ووصفت هذه الخطوة أنها تجنيس سياسي (ناصر،٢٠١٠، ٣٤٠).

ان عملية التجنيس في البحرين لا تتم من قبل وزارة الداخلية أو الخارجية أو من أي جهة أخرى سوى الديوان الملكي، وهو الذي يقوم بعملية التجنيس عن طريق قانون الجنسية وصلاحيات الملك بهذا الأمر، لهذا قامت الفئة الطائفية الشيعية بالاحتجاج ووصفت الديوان الملكي بهذا الأمر انه مخطط لتغيير التركيبة الديمغرافية للبحرين (المرشد،٢٠١٢، ١٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظمت ٦ جمعيات سياسية وهي جمعيات مختلفة في قضأيا كثيرة مثل: الوعد، الوفاق، المنبر، التقدمي، الامل، الاخاء، والتجمع القومي في عام ٢٠١٠ وفي فترة انتخابات حيث قدمت عريضة ضمن حملة وطنية لمناهضة التجنيس بعد ان بلغ عدد المجنسيين بحسب تقديرات الحملة إلى ١٠٠ الف متجنس حيث قامت هذه الجمعيات بالدعوة إلى التظاهر والاعتصام وجمعت تواقيع من الجمعيات الأخرى للحصول على مقابلة الملك (الشوبكي،٢٠١١، ٢٧٨).

ولقد التزمت السلطات الصمت وكانت خرساء دون أي رد أو جواب حول قضية التجنيس ان تجنيس الافراد الاجانب المقيمين على الاراضي البحرينية تعتبر مقدمة لابادة السكان الاصليين واحلال التجنسيين محل الشعب الاصلي ، وترى المعارضة ان خطة التجنيس طريقة لتغير التركيبة السكانية ، وتعمل على ابادة السكان الاصليين وتعمل على تفكيك المجتمع البحريني، وان الهدف الرئيسي للحكومة هو رفع أعداد الطائفة السنية وتفعيل دورهم على الساحة الوطنية وان قانون الجنسية في البحرين غير مفعل لمثل حالات التجنيس التي تقوم بتجنيسها الحكومة بل تعمل الحكومة على تجنيس فهي الفاصل القاسم والحاكم في موضوع التجنييس والتي تخالف قانون الجنسية (ربيعة،٢٠١٠، ٢١).

ويقوم النظام بتجنييس الأردنيين والسوريون واليمنيين والباكستانيين والآسيوين والبلوش والبنغال وتجنيس من دول التنعاون الخليجي تحت قانون ازدواج الجنسية باجراءات ميسرة لعملية التجنييس وعلى حساب المواطن البحريني وان هذا التجنيس غير قانوني ؛ لان البحرين دولة ليست من الدول القادرة على استقبال المهاجرين ؛لان مساحتها وتركيبة سكأنها لا تسمح بذلك (ربيعة،٢٠١٠، ٣).

ثانياً: الأسباب الاجتماعية :

هناك أسباب اجتماعية ساعدت على استمرار الاحتجاجات شعبية في البحرين والتي لعبت دوراً مهم في اندلاع ما يسمى بالربيع العربي تشكلت هذه الأسباب بالمجتمع البحريني من الطائفية وموضوع دفن البحار وانتشار البطالة والفقر.

الطائفية

ينقسم المجتمع البحريني طائفيا إلى سنة وشيعة ولا يعرف بالضبط نسبة الشيعة مكون السنة ولأسباب سياسية لم تجر أي احصاءات على المستوى المذهبي من قبل الحكومة سوى عام ١٩٤٩ حيث تبين ان افراد الشيعة بلغ عددهم ٤٦ ألف والسنة ٤١ ألف (المدريس،١٩٨٩، ٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبدو واضحاً ان حركات الاحتجاج الاجتماعية في مملكة البحرين أخذت طابع مذهبي فقد عكست حالة الاستقطاب السياسي الثنائي القطبي بين السلطة القائمة ذات انحيازات مذهبية والمعارضة ذات طابع مذهبي شيعي على اندلاع احتجاجات ، وهو الأمر الذي جعل الحركات الاجتماعية ذات طابع سياسي ومذهبي واضح وجاء الربيع العربي الذي اندلع في إطار نسيج اجتماعي منقسم طائفياً (الشوبكي،٢٠١١، ٧).

ويمكن القول ان الأحداث التي شهدتها البحرين سابقاً ابتداءاً من ١٤ فبراير ٢٠١١ إلى الآن كانت من قبل الطائفة الشيعية والجمعيات المعارضة التي تنتمي إلى الطائفة الشيعية و الحراك البحريني طائفي وقائم على الجمعيات السياسية المعارضة الشيعية التي بدورها تحث الشيعة على التظاهر والاحتجاج.

ان المجتمع البحريني بيئته استردادية إلى حد كبير فهو يستورد افكاره من الخارج الأيراني والعراقي واللبناني ، ومن هنا يصح القول ان المجتمع الشيعي في البحرين بمثابة انعكاس دقيق لواقع المجتمعات الشيعية في العراق ولبنان فهو يتفاعل مع الأحداث الخارجية بكل حماسية (فهمي،٢٠١١، ٤).

ان ظهور الشيعة في المظهر المضطهد المظلوم التي يتوارثونها لتحقيق أهدافهم وساء أمام المجتمع المحلي أو الخارجي وتقوم أهدافهم على ما يلي:

١- ابتزاز السلطة في البحريني أعمال شغب ومظاهرات لتحقيق اكبر قدر من المطالب.

٢- عملية المطالبة المستمرة منهم وذالك بمطالب الشرعية وغير شرعية .

٣- الاستعانة بمنظمات الحقوق الدولية.

وهنالك اهداف لدى الطائفة الشيعية والتي يسعون اليها منذ زمن طويل وتتمثل :

١- إسقاط حكم آال خليفة.

٢- اقامة نظام شيعي موإلى إلى أيران.

٣- تحقيق استقلال البحرين عن دول مجلس التعاون وربطها بالجمهورية الأيرانية فلعدت مرات حاولت هذه الطائفة الانقلاب على الحكم والقيام بأعمال ارهابية (الابداح،٢٠١١، ١٢٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمقابل كان النظام يتعامل مع هذه الاحتجاجات بالعنف والقمع منذ زمن طويل وخصوصا في فترة الربيع العربي. فقام بفض المظاهرات بالقوة مما دفع هذه الطائفة إلى الظهور بالاحتجاجات بشكل غير سلمي ، فحجم العنف الذي مارس ضد المحتجين لا يقل مقارنة بالدول الأخرى ، حيث ابهرت حدة العنف في مواجهة الاحتجاجات الشعبية مما لعب دورا في استمرر الاحتجاجات وعدم توقفها منذ بداية ظهورها الأول وصولا إلى احتجاجات ١٤ فبراير ٢٠١١ (المرشد،٢٠١٤، ٨).

ويمكننا القول ان الدافع في هذه الاحتجاجات التي شهدتها البحرين في ١٤ فبراير ان الطائفة الشيعية قامت منذ زمن طويل بهذه الاحتجاجات والمظاهرات السلمية وغير السلمية ، فأن الشارع البحريني يشهد هذه الاحتجاجات منذ فترة زمنية تطال فترة العشرينات وان من الطبيعي ان تقوم هذه الطائفة بالاحتجاجات التي حصلت مؤخراً.

دفن البحر واستملاك الاراضي المدفونه:

ومن الدوافع الاحتجاجات الشعبية في البحرين قضية الدفان ردم البحر وتعتبرها المعارضة مشكلة بيئية تخص الصيادين الذي امتد احتجاجهم إلى عقود ان مشكلة الدفان تعود إلى مطلع الثمانينات حينما قامت الحكومة بردم ودفن البحر في منطقة النبي صالح التي تعد المنطقة غنية بمصائد الروبيان ، وواصلت الحكومة ردم البحر حتى تحول ملكيات الاراضي بدون وثائق، وهو دليل على عدم توزيع الثروة بعدالة وبدون قانون ومحاسبة حيث أن ارض الدفان يتم تخصيصها للمشروعات الاستثمارية وليس للمواطن الاصلي أي ان حق توزيع الاراضي التي تم دفنها على المواطن وليس على المستثمرين مما أدى إلى احتجاج المنظمات السياسية واعتبارها من المطالب الرئيسية للدخول في الحوار الوطني (الشوبكي،٢٠١١، ٢٥٦).

فالدفان أدى إلى انشاء سوق عقاري فوق قدرة المواطن الذي ينتظر اسكان الدولة لسنوات فظهرت حركات جديدة في البحرين تطالب التوقف عن عمليات الردم فحركة الصيادين طالبت بوقف الدفان والمحافظة على البيئة البحرية ، حيث أن أصبح يشكل خطر على رزقهم من صيادة الاسماك وتدهور مريعاً في البيئة البحرية نتيجة الدفان (الشوبكي، ٢٠١١، ٢٥٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطالة والفقر:

تمثلت العمالة الاجنبية في البلاد نسبة كبيرة وهذا من العوامل الرئيسية في البحرين الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وان وجود المتجنسيين من الدول العربية وغيرها في وزارتي الدفاع والداخلية قلل نسبة الشيعة بالعمل في إحدى الوزارتين حيث ظهرت نسبة البطالة في الطائفة الشيعية بسبب عدم توفر عمل لهم فالعمالة الاجنبية في البلاد أخذت جميع المقاعد التي من الممكن ان يستفيد العمل بها البحريني

وعلى اثر مشكلة البطالة ظهرت حركات احتجاج من عام ٢٠٠٧ وصولاً لأحداث ٢٠١١ مطالبة الحكومة بتوظيف العاطلين عن العمل حيث نظمت مسيرات عدة تحت عنوان رغيف الخبز ومطالبة الحكومة بحل مشكلة البطالة وأيجاد حل فعلي لها.

المطلب الثاني : الدوافع الداخلية والخارجية

هناك أسباب داخلية وأسباب خارجية لتصعيد الازمة في مملكة البحرين خاصة أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١ ، والتي عمت فيها الاحتجاجات الشعبية في فترة الربيع العربي والانتفاضة البحرينية. وهناك محركات عدة ومطالب كان منها داخلي بسبب الربيع العربي، وبعض دوافع الازمة البحرينية كان خارجي والذي جاء بدعم وتحريض كان السبب له الجمهورية الأيرانية وبعض دوافع الازمة البحرينية كان على الصعيد الداخلي اثر فيه العامل الثقافي، والعامل الاقتصادي، والعامل الطائفي، وسنعالج في هذا المطلب الأسباب والدوافع للازمة البحرينية على الصعيد الداخلي والخارجي.

الدوافع الداخلية :

للازمة البحرينية أسباب ودوافع لاندلاعها كباقي الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والأردن والخليج العربي ، ان أسباب اندلاع الربيع العربي في الدول العربية كان له عامل مشترك أيضاً ،ففي الحالة البحرينية فالسبب المباشر الذي دفع البحرينيين الى الحراك والاحتجاج والمطالبة بالإصلاحات السياسية كان هو نفس السبب في الدول التي شهدت الربيع العربي، ان اندلاع الثورة التونسية ونجاح إسقاط نظامها اثار الحافز لدى مصر وليبيا واليمن والبحرين وباقي الدول، فنجاح الثورة في تونس كان له دوراً كبيراً في الحراك البحريني وأيضا هناك أسباب اقتصاديه وثقافية لعبت دوراً مهم في هذه الاحتجاجات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الربيع العربي وتأثيره على الاحتجاجات في البحرين:

ان اقدام محمد بوعزيزي على الانتحار حرقاً في شهر كانون الأول عام ٢٠١٠ في تونس اثار فتيلة الربيع العربي، حيث خلع الرئيس التونسي زيد العابدين بن علي بعد ان قامت بوجهه احتجاجات وعقب ذلك ازيح الرئيس المصري حسني مبارك ، ومن ثم اكتسحت موجة من الاحتجاجات في المنطقة كلها حيث سارت تظاهرات صاخبة وتعالت الاصوات بتغيير سياسي وإصلاح (لينش،٢٠١٦، ١١).

وجدت الشعوب العربية فرصتها في شرارة أوقدت جذورا للنهوض الشعبي ، وقاموا بالتظاهرات والاعتصأمات ضد كل من حكوماتهم ، حيث كان في ذلك عامل ودافع مشترك لدى دول الربيع العربي في الاحتجاجات الشعبية فالاستبداد والقمع والفقر والبطالة وسوء الأوضاع المعيشية والفساد السياسي والتسلط وانتهاك حقوق الانسان وارتفاع الأسعار كل هذه الأمور كانت عامل مشترك في معظم دول الربيع العربي مما دفع شعوب هذه الدول على الاحتجاجات الشعبية (العسوفي،٢٠١٤، ٢٣)

ومن الأسباب التي دفعت البحرينين للخروج في أحداث فبراير ٢٠١١:

١- كسر حاجز الخوف لان بعض الحركات الاحتجاجية تتمرد عندما تجد مبررات التمرد في الظروف القاسية.

٢- مواجهة قوات الامن المتظاهرين بالقمع ولإن العنف يؤدي إلى المزيد من العنف فالاحتجاجات البحرينية واجهتها الحكومة بالقمع.

٣- التماسك الاجتماعي لدى الطائفة الشيعية.

٤- موقف قوات الأمن من الاحتجاج الشعبي كان داعم لهذه الحركات الاحتجاجية (العاني،٢٠١٥، ٥٢).

ومن الأسباب التي اثرت على البحرين أكثر من غيرها في المد الثوري وجود شارع مجيش سياسياً منذ خمسينات القرن الماضي وقابل للحراك السياسي ووجود أكثر من ٣٠٠ معتقل سياسياً من الطائفة الشيعية (الشوبكي،٢٠١١، ٣٠٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك أسباب غير مباشرة صعدت الاحتجاجات في ممكلة البحرين قد تميل لأسباب ثقافية كأنتشار ثقافة العولمة.

ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتوتير مع وسائل اعلامية إذاعية وتلفزيونية التقليدية من القنوات الفضائية في قيام الربيع العربي حيث أوجدت مساحة اعلامية مؤثرة من قبل المشاهد وقد عأدت تشكيل بنيتها وأيضاً انتهاز الفرصة السياسية في ارجاء الحقل السياسي وبصورة متزأيدة (لينش،٢٠١٦، ١٤٩).

وفي ٢٥ يناير تصاعدت الأحداث في مصر معلنة بداية ثورة ، وذلك عبر دعوات اطلقها مجموعة شباب في موقع الفيسبوك. وعلى اثر ذلك باشرت المجموعات الشبابية تكثيف نشاطاتها والدعوة إلى يوم الغضب البحريني ، وانشأت أول صفحة بأسم ثورة ١٤ فبراير وسجلت باقل من ٢٤ ساعة أكثر من ٤ الآف معجب وتلتها صفحات عديدة تؤيد يوم ١٤ فبراير لانطلاق الحراك في البحرين (المرشد،٢٠١٤، ٨١).

واختيار مكان التجمع للاحتجاج كان ذلك عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك وقد اثرت وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي في أحداث فبراير وساعدتهم في التجمع وتوحيد كلمتهم (الخمسي وآخرون، ٢٠١٣، ١٩٣).

ان الانحياز الكامل لبعض الفضائيات التي كانت تغطي سير الأحداث والحراكات الاحتجاجية، كان لها اجندات سياسية ، حيث كانت تنقل وقائع غير حقيقة ؛ مما يؤدي إلى فتنة وتأجيج الشارع العربي، ومن ابرز المحطات الفضائية التي لعبت دور مهم في هذه الاحتجاجات والثورات قناة الجزيرة التي تعود بسياستها إلى سياسية قطر وقناة العالم التي تعود بسياستها إلى سياسة أيران (العسوفي،٢٠١٤، ١٥٢).

وبالرغم من الدور الأيجابي لهذه المحطات في مساعده الشعوب من التخلص من انظمتهم، إلا أنه لا بد من الاشارة إلى الانتقادات المهنية التي سيقت إليها لجهة اعتمادها على مراسلات المواطنين ، سواء عن طريق إلوتيوب أو التويتر أو الفيسبوك ، ومن ناحية ثانية لم تخف ابداً هذه المحطات انحيازها الكامل للثورات حتى ان قناة الجزيرة اطلق عليها لقب قناة الثوار (الخمسي وآخرون،٢٠١٣، ٤٨٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة ثانية كان هنالك مبالغة كبيرة في دور الاعلام الجديد في التأثير على العملية السياسية في الوطن العربي ، حيث تمثل دور اعضاء مجموعات الفيسبوك وتوتير في اغلب الاحيان بدور رمزي ، وقام الاعلام الجديد بدور ملموس بحشد المتظاهرين لكنها لم يكن مفصلاً في تسيير الأحداث (العسوفي،٢٠١٤، ١٥١).

أوجزت القنوات الفضائية العربية ووسائل التواصل الاجتماعي بالفعل فسحة اعلامية متكاملة لغاية وسهلت ظهور نتائج الاحتجاجات ، حيث تميزت الجزيرة بربطها بوضوح بين الاحتجاجات الحاصلة في المنطقة العربية ويمتاز مجال التواصل الاجتماعي لكونه المرآة من رؤية الادلة المباشرة

هناك مطالب أطلقتها حركة ١٤ فبراير على مواقع التواصل الاجتماعي:

١- اقامة ملكية دستورية عن طريق صياغة دستور جديد يتم بموجب انتخاب حكومة من قبل الشعب.

٢- المطالبة بإسقاط دستور ٢٠٠٢ والافراج عن المعتقليين السياسين ورجال الدين الذين احتجزوا منذ اغسطس ٢٠١٠.

٣- حل مجلس النواب والغاء الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى المعين.

٤- حرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير.

الأسباب الخارجية :

هناك عوامل وأسباب خارجية ساهمت في اندلاع الاحتجاجات في البحرين والاستمرار في هذه الاحتجاجات ، حيث لعبت جمهورية أيران والمملكة السعودية دوراً في اندلاع الاحتجاجات حيث ساهمت أيران بكل ثقلها بدعم وتحريض الطائفة الشيعية ، وحثهم على الخروج إلى الشارع والتظاهر والاحتجاج واثارة الشغب والقيام بأعمال ارهابية لتحقيق أهدافها بزعزعة استقرارا الخليج والبحرين خاصة. بينما قامت المملكة العربية السعودية بالتدخل العسكري واحتواء الازمة ودعم النظام البحريني عسكرياً ، واقتصادياً من خلال اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي بدخول قوات درع الجزيرة المكونة من قوات امن السعودية والقطرية والكويتية والأماراتية والعمانية ؛ لتحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن في البحرين إلا أن موقف الولأيات المتحدة كان حيادياً على الرغم من وجود الاسطول الخامس في المياه الإقليمية البحرينية لتحقيق الدفاع عن الاراضي البحرينية من أيران ان هنالك علاقة قوية بالاحتجاجات الشعبية بما يخص أيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان أيران لم تتردد عن تأييد الاحتجاجات التي حدثت بالبحرين ودافعت عنها وأكدت شرعية هذه الاحتجاجات، ووجهت تهديدات لأكثر من مرة من قبل أيران، وقام النظام البحريني بادانة التدخل الأيراني في شؤون البلاد. و تتهم أيران النظام البحريني بالاجرام وسفك الدماء حيث وجه الرئيس محمود نجاد السابق تهديد للنظام البحريني فأن أيران لو تدخلت ستقوم بتغيير خارطة المنطقة كلها ، أما بالنسبة لرئيس مجلس الشورى الأيراني علي لرجاني ذكر في تاريخ ١٩ مارس ٢٠١١ بأن أيران لن تقف مكتوفة الأيادي اتجاه القمع بالبحرين والتدخل السعودي عن طريق دعوة درع الجزيرة (محمد، ٢٠١٣، ٨٠).

وفي الأحداث الأخيرة التي شهدتها المملكة لوحظ ان الحركات الشيعية والجمعيات السياسية على رأسهم جمعية الوفاق تتبع وتؤيد الخميني ولأية الفقيه برصد صورهم وهي مرفوعة في المجالس والمحافل والمآتم وذلك يعود بأن معظم المجتمعات الشيعية والجماعات السياسية الشيعية المعارضة ولائها لأيران وليس إلى البحرين أو النظام نفسه (فهمي،٢٠١١، ٤٥).

لأيران اطماع في البحرين تاريخياً عبر عنها الشاه عام ١٩٧١ واعتبر ان البحرين المحافظة الرابعة عشر لأيران ، وطالب الحكومة باقامة نظام اسلامي مماثل لأيران وجاءت الثورة الأيرانية بعد اعوام قليلة من حل المجلس الوطني للبحرين ، حيث دار صراع بين ايران والسعودية. وكانت البحرين دار هذا الصراع ، فبشكل عام أدت الثورة الأيرانية إلى بروز التيار الشيعي في البحرين وهذا التيار الشيعي كان ولائه لأيران والذي طالب باطاحة آل خليفة العائلة المالكة وهذا أدى إلى انعكاسات عدة من خلال استخدام القوة ضد هذه الفئة والانحياز إلى أهل السنة في البحرين (ناصر،٢٠١١، ١٩).

وظهرت تأثيرات واضحة في البحرين المتأثرين بالثورة الأيرانية ومن هذه التأثيرات:

١- ان هذه الثورة أدت إلى تعميق البعد الطائفي بين السنة والشيعة حيث اعتبر الكثير من فئة السنة في البحرين ان الدعم الشيعي لأيران يهدد مكانتهم في الدولة.

٢- ان هذه الثورة قسمت المجتمع الشيعي في البحرين إلى قسمين مجتمع محافظ لا يريد إسقاط النظام وإنما يريد بعض الإصلاحات ومجتمع آخر ثوري يطالب باطاحة الحكم وإزالة حكم ملك البحرين (ناصر،٢٠١١، ١٨٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمكنت أيران بعد احتلال امريكا للعراق في عام ٢٠٠٣ من ان تصبح القوى الإقليمية الأولى في الخليج العربي وبدأت بتوسيع قاعدة نفوذها في المحيط الغربي وبدأت بنسج علاقات ممتازة في العراق وسوريا وحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية ومن ثم قامت بتعزيز نفوذها في الخليج وخصوصا البحرين من حيث المؤشرات التي اثبتت ان أيران وسعت نفوذها في البحرين :

١- ادركت السياسة الأيرانية أهمية البحرين وضرورة توطيد علاقتها بشيعة البحرين من اجل تعزيز نفوذها الإقليمية وخصوصا في الخليج العربي.

٢- تأثير التوجه الأيراني في الأمن الاقليمي الخليجي.

٣- الرؤية الأيرانية للأمن الخليجي من خلال التوجه للبحرين (فضلي،٢٠١٧، ٢١٢).

وتركزت الاطماع الأيرانية على البحرين مقارنة بغيرها من الدول لعدة أسباب كونها أكثر جزيرة مأهولة بسكان الشيعة في الخليج العربي ومع تنوع مواردها من مياه وزراعة وصيد اللؤلؤ والاسماك وموقعها المهم الذي يصلح ان يكون قاعدة للانطلاق والسيطرة (فهمي،٢٠١١، ٢٩٥).

وأيضا يوجد اهتمام مهم لدى الأيرانين في البحرين كون موقعها بالنسبة للسعوديين كدولة سنية كبرى تلعب دوراً قائداً في المنطقة العربية وان الاقليات الشيعة تتركز بالسعودية وتتواجد بالمنطقة الشرقية المحاذية للبحرين وللساحل الخليجي وان أي اضطراب بالأوضاع البحرينية سيكون له تأثير بالغ على السعودية لهذا تقوم السعودية بالدفاع عن البحرين كجزء من امنها القومي وان أيران تبذل كل قصار جهدها لمحاولة السيطرة على البحرين من خلال قيأدتها الشيعية المتواجدة في البحرين والموإلة لأيران (فهمي،٢٠١١، ٢٩٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : دور الاحتجاجات الشعبية في الإصلاح السياسي في البحرين

تأثرت مملكة البحرين بالمد الاحتجاجي الذي تجسد في الحركات الشعبية الاحتجاجية في الوطن العربي سميت هذه الاحتجاجات بالربيع العربي وفي ١٤ فبراير ٢٠١١ دعت حركة ١٤ فبراير هذه الحركة المكونة من الطبقة الفقيرة والوسطى للتظاهر تحت ما يسمى بيوم الغضب مطالبين الحكومة بإصلاحات سياسية دعت إليها هذه الحركة ومجموعة من الجمعيات السياسية المعارضة ، وعمت الاحتجاجات المدن الشيعية وتمركز نطاق الاحتجاج في دوار اللؤلؤة الذي كان نقطة تجمع للمتظاهرين وتطورت الأحداث بطريقة سريعة نتج عن هذا التطور فض المتظاهرين بدوار اللؤلؤة ومارست القوات الأمنية قمع هذه الاحتجاجات ودعا ملك البحرين دول مجلس التعاون الخليجي للتدخل في حل الازمة البحرينية ونتج عن ذلك دخول قوات درع الجزيرة وفرض حالة السلامة العامة وانشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق واجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية الذي تعامل معها النظام البحريني بكل جدية وسنعالج في هذا المبحث :

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية

المطلب الثاني: الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

المطلب الأول : الإصلاحات السياسية

اندلعت العديد من الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاحات السياسية في المدن والقرى البحرينية التي خرجت في يوم الغضب في ١٤ فبراير وحصلت مواجهات بين الشرطة والمتظاهرين اسفرت عن وقوع قتلى وجرحى في قوات الأمن والمتظاهرين استمرت المملكة بحالة من الاضطرابات التي شهدتها البلاد بالمدن الشيعية وتظاهرت الحركات الاحتجاجية التي تطالب الحكومة بإصلاحات سياسية وفي الأحداث الأخيرة تطورت تلك الأحداث بشكل سريع أدى ذلك دعوة الملك لدخول قوات درع الجزيرة وفرض قانون السلامة العامة لمدة ثلاث اشهر ومنع الاعتصأمات والمظاهرات وفرض حضر تجوال وفض الاعتصأمات المتواجدة في منطقة دوار اللؤلؤة وازالة الدوار بشكل كامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستمرت الاحتجاجات المطالبة النظام بالإصلاحات السياسية ونتج عنها :

١- انشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق

اصدر الملك بارادة بحرينية خالصة يوم ٢٠١١/٦/٢٩ الأمر رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ بانشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق في الأحداث الأخيرة التي شهدتها المملكة ، وذلك بالتعاون مع مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة وتشكيلها من أشخاص غير بحرينين وذو سمعة طيبة وعلى درأية واسعة بالقانون الدولي لحقوق الانسان ، وكان رئيس اللجنة البروفيسور محمود شريف بسيوني الذي قال عند تسليم التقرير اللجنة للملك يوم ٢٠١١/١١/٢٣ انه للمرة الأولى تبادر دولة من تلقاء نفسها وبدون أي ضغوطات اقليمية أو دولية إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ولتحقيق الدولي (الحسن وآخرون،٢٠١٢، ٢٨٤).

اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق هدفها التحقيق في الاحتجاجات وكل ما حدث خلال فترة الازمة من انتهاكات لحقوق الانسان ووصف أي عمل من أعمال العنف وفحص ادعاءات الاعتقال والتعذيب والتأكد من أي توريط لقوات اجنبية في الأحداث واستمر عمل اللجنة دون تدخل من قبل الحكومة في عملها لمدة خمس شهور وسلمت التقرير النهائي يوم ٢٠١١/١١/٢٣ مع وضع ٢٦ توصية تساعد على الإصلاح وتعالج الازمة (آل خليفة،٢١٢، ٥٨)

انهت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق عملها وسلمت التقرير إلى ملك البلاد وتقبل النتائج وأكد على المضي قدماً في تنفيذ التوصيات التي جاءت في التقرير وفي ٢٠١١/١١/٢٨ تم تشكيل اللجنة الوطنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق والتي أوكل لرئاستها رئيس مجلس الشورى علي صالح الصالح لكي يقوم بتنفيذ التوصيات التي جاءت بتقرير البروفيسور محمد شريف بسيوني

حيث تقدم بسيوني بالعديد من التوصيات تمثلت بضرورة مشاركة الفئات الشعبية بالمشاركة السياسية من خلال لجان وطنبية مستقلة، ووضع آليات من شأنها فرض رقابة على الأداء الحكومي مع وجود آلية المسائلة ضمن أحكام القانون، سواءً من المجلس التشريعي أو التنفيذي نفسه ليقوم بمهمة الرقابة على أجهزة الدولة وأن توكل هذه المهمة بوزارة الداخلية كأحد عناصر التكوين الحكومي، بالإضافة إلى فرض معاني الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والعديد من التوصيات ذات الطابع الإصلاحي على الساحة البحرينية للتخلص من مظاهر الاحتجاجات الشعبية وما تصحبه من نتائج سلبية على الشعب والحكومة (بسيوني، ٢٠١٣، ١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم تنفيذ ١٩ توصية بصورة كاملة من اجمإلة التوصيات البالغة ٢٦ أي بنسبة تصل إلى ٧٣% وباقي التوصيات والبالغ عددها ٧ توصيات جرى العمل على استكمال تنفيذها بعد ان تم قطع شوط كبير في الاجراءات التنفيذية للتوصيات ١٩ حيث جرى معالجة العديد من القضأيا التي جاءت في تقرير بسيوني وتنفيذها بالشكل الكامل لكي تتم عملية الإصلاح المطلوبة في تقرير بسيوني (الحسن،٢٠١٤، ٦٩).

ومن التوصيات التي قامت بها اللجنة الوطنية بالعمل عليها وتنفيذها والتي عملت جاهدة مع الحكومة على مدى اقل من ١٠٠ يوم لإصلاح قطاعات العدل وحقوق الانسان والشرطة والخدمات الأمنية والاعلام وقد ساعد تنفيذ التوصيات التي قامت اللجنة الوطنية بتنفيذها تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وقد شملت هذه التوصيات التعديل في بعض النصوص القانونية التي من شأنها أن توفر المعالجة لهذه الازمة ، وتحقق أهدافها وعدم تكرار هذه الازمة في البحرين مرة أخرى ، فهي شملت إصلاحات عديدة خصوصا في مجال حقوق الانسان والمجال الأمني والعمل على المسائلة القانونية لافراد وضباط الشرطة الذي ثبت تورطهم في انتهاك حقوق الانسان من قضأيا قمع المتظاهرين والاعتقالات

ان تشكيل اللجنة الوطنية في حد ذاته هو احد الخطوات التي تعكس الجدية والالتزام التي عبرت عنه ممكلة البحرين اتجاه إصلاح الخلل ، والاستمرار في مسيرة الإصلاح والتنمية ، فهي حققت الهدف المطلوب منها لتنفيذ توصيات تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق والتي عالجت امور عديدة ركزت على مبدأ الشفافية ، وضمت فريق من الصحافة والاعلام مشاركا، ودعت جميع اطراف المجتمع البحريني لكي يشاركوها وخصوصا المعارضة إلا أن المعارضة رفضت المشاركة واستمرت دعوات المعارضة في مشاركة اللجنة الوطنية سواء عن طريق الكتابة أو شفوياً إلا أنها ابدت رفضها ومقاطعتها (سعيد،٢١٢، ٤١).

وفي منتصف عام ٢٠١٦ أكد رئيس لجنة تقصي الحقائق البحرينية المستقلة ان الحكومة أوفت بالتزأماتها ، ونفذت التوصيات حيث أكد المحقق الدولي البروفيسور محمد شريف بسيوني ان الحكومة البحرينية أوفت بجميع التزاماتها ، ونفذت جميع التوصيات التي أوصينا بها، وان مملكة البحرين تجازوت أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١ وأكد المحقق الدولي انه اطلع على التقارير الأمنية البحرينية وثبت تورط اطراف اجنبية في الأحداث التي شهدتها المملكة وان الحكومة التي قامت بعمل جاد من الاجراءات والإصلاحات والتي زادت من اللحمة الوطنية بين مكونات الشعب البحريني مما مكنها من تجاوز الأحداث الأخيرة بشكل تام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولفت البروفيسور بيسوني إلى الاجراءات الحكومية من تدريب رجال امن عام ومحققين وقضاة على مبادئ حقوق الانسان وذلك بانشاء مؤسسات رقابية ، والتي تتولى مرافق التوقيف والسجون والتي تتضمن حماية الموقوفين والسجناء من أي انتهاكات يتعرضون لها ، وأن الحكومة انجزت ملف من أهم الملفات وهو إعادة المفصولين والطلاب وتعويض المتضررين وبالنهاية اضاف بسيوني : ان اللجنة اصدرت تقريرها الشهير والذي حاز على قبول جميع الاطراق المحلية والدولية بما يؤكد ان قرار انشاء اللجنة كان قرار حكيم من الملك

ويرى الباحث ان الدعوة إلى انشاء لجنة تقصي حقائق لمعرفة ما إذا كانت الأحداث التي بدأت في شهر ٢٠١١/٢/١٤ في البحرين قد شهدت انتهاكات للقوانين وقواعد حقوق الانسان وتقديم توصيات اللجنة التي تراها مناسبة من اجل الإصلاح ومن اجل تفادي تكرار ما مرت به البحرين من أحداث مؤسفة ، وبعد صدور التقرير الذي حمل المعارضة والحكومة معا ، وشرح ان الحكومة قد ارتكبت اخطاء والمعارضة أيضا ، وقام الملك بانشاء لجنة وطنية لتنفيذ توصيات التي جاءت بتقرير بسيوني وعددها ٢٦ توصية وعلى مدار الست سنوات وبشهادة المحقق الدولي البروفيسور محمد البسيوني يمكننا القول ان تنفيذ التوصيات التي جاءت في التقرير سأهم في الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي للمملكة.

٢- التعديلات الدستورية :

وفي عام ٢٠١٢ اجريت تعديلات دستورية على ٢٠ مادة من مواد دستور ٢٠٠٢ المعدل وجاءت هذه التعديلات استجابة لنداءات التغيير التي رفعها المحتجون في دوار اللؤلؤة وبهذه التعديلات التي اصدرها الملك والتي تعاطت بأيجابية مع مطالب المعارضة في الإصلاح الدستوري والسياسي ومن ابرز هذه التعديلات التي شملت العديد من الأمور :

١- تشكيل حكومة معبرة عن ارادة الشعب.

٢- امكانية الاطاحة برئيس الوزراء.

٣- امكانية تحقيق الشراكة بين االعائلة المالكة والبرلمان.

٤- تحقيق علوية المنتخب على المعين.

٥- زيادة الرقابة للبرلمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان التعديلات الدستورية الجديدة التي اقرها الملك في مايو ٢٠١٢ اعطت صلاحيات اكبر للغرفة المنتخبة وفيما يتعلق بالرقابة على الحكومة عبر حق الاستجواب ، وسحب الثقة من الحكومة وجاء هذا في إطار البرنامج الإصلاحي للملك وتعزيز صلاحيات السلطة التشريعية بمجلسيها الشورى والنواب تشريعا ورقابة وتطوير التعاون مع الشركاء والحلفاء الدوليين بما فيه تحقيق لمصلحة الوطن والمواطن.

وهناك أهداف للتعديلات الدستورية الجديدة وهي:

١- زيادة مظاهر النظام البرلماني في نظام الحكم والتي جاءت في التعديلات الدستورية لتحافظ على المكانة التي يتمتع بها جلالة الملك في النظام ، وفي الوقت نفسه تعزيز مظاهر النظام البرلماني بما يعزز الارادة الشعبية.

٢- إعادة تنظيم العلاقة بين السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية(البرلمان) وضمان التوازن بينهما.

٣- إعادة تنظيم مجلسي الشورى والنواب بما يعطي دوراً كبيرا للمجلس النيابي (وكالة الانباء البحرينية، ٢٠١٢، ١).

ان أهم التعديلات التي اقرها ملك البحرين التعديلات على دستور ٢٠٠٢م وهذه التعديلات التي صوت عليها مجلس النواب مؤخرا وعبارة عن ٢٠ تعديل ومن ابرزها:

١- يحق لمجلس النواب عدم التعاون مع رئيس الوزراء و إسقاطه برفع ذلك إلى الملك ، ولملك البلاد القرار.

٢- اعطاء رقابة أكثر شمولا للسلطة التشريعية (البرلمان) على السلطة التنفيذية و السلطة القضائية ومؤسسات المجتمع المدني.

٣- امكانية حل المجلس والتي أصبحت بشروط ، مع وضع الأسباب ويجب تشاور رئيسي مجلسي الشورى و النواب و يقوم ملك البلاد بهذا القرار باعطاء سبب واضح وبعد المشورة.

٤- يجب ان يكون حاصل على درجة البكالوريس لمن يريد الترشح لمجلس النواب.

٥- يحق ل ١٥ عضو في مجلس النواب اقتراح لتعديل على الدستور ورفعه لملك البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث ان هذه التعديلات لم تكن موجودة في دستور ٢٠٠٢م وان تعديل على هذا الدستور حقق إصلاحات سياسية لمجلس النواب بالدرجة الأولى و كانت خطوة جادة و هادفة للإصلاح السياسي في البحرين بتعديل هذا الدستور.

٣- انتخابات ٢٠١١ التكميلية وانتخابات ٢٠١٤ :

تعد الانتخابات التكميلية التي شهدتها البحرين ٢٠١١ حدثاً استثنائياً في الحياة النيابية البحرينية ، إلا أنها تجري لأول مرة في تاريخها وذلك على خلفية اصرار الاعضاء المنتميين لجمعية الوفاق على الاستقالة من البرلمان والذين بلغوا ١٨ عضواً ولذلك استهدف هذه الاستقالة تعطيل الحياة البرلمانية مما دفع الحكومة إلى اجراء انتخابات تكميلية لاستكمال النصاب القانوني (الحسن وآخرون،٢٠١٢، ١٥٢).

انتخابات ٢٠١٤ :

وقد جاءت الانتخابات النيابية والبلدية ٢٠١٤ في ظل اجواء متوترة ، حيث تصاعدت فيها الدعوات من قبل الاطراف المعارضة بمقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة فيها ، وقامت الحكومة بطرح وثيقة سياسية جديدة مبتغاها المعلن هو اجراء إصلاحات سياسية والتي عرفت بوثيقة الاعيان والتي رأت المعارضة أنها غير كافية (فضلي،٢٠١٧، ٢١٠).

حاول النظام البحريني وبريطانيا والولايات المتحدة اقناع حزب الوفاق بالمشاركة في الانتخابات النيابية في ٢٠١٤، إلا أن الحزب رفض دخول الانتخابات و قرر مقاطعة الانتخابات ، والضغط وتحريض الشيعة على الجلوس في منازلهم إلا أن هذا الشيء لم يأت بنتيجة ؛ لان الاقبال القوي افشل المقاطعة

ان نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية بلغة ٥٢,٦ حيث أن نسبة المقاطعة بلغت فيها ١٦%، وان هذه النسبة التي قاطعت الانتخابات ومارست عمليات ترهيب وتحريض على مقاطعة الانتخابات ، ونجحت الحكومة في إدارة معركتها مع المعارضة ونقلت الحراك إلى قبة البرلمان (الختم،٢٠١٤، ٣٤).

التوزيع الجديد أعطى تحسن في حظوظ المعارضة ، وذلك بعد وثيقة وثيقة الاعيان بخمس أيام صدر في ٢٢سيبتمبر ٢٠١٤ مرسوم ملكي بإعادة توزيع الدوائر الانتخابية كاجراء إصلاحي إلا أن المعارضة لم تقتنع ان هذه الخطوة تحقق مطالبها، وأعلنت مقاطعة الانتخابات. إلا أن تدفق المواطنين إلى صناديق الاقتراع ونجاح عملية الانتخابات افسدت مقاطعتهم آنذاك وبشكل واضح (الشهابي وآخرون، ٢٠١٥، ٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- قانون الجنسية :

رغم تنظيم قانون منح الجنسية للاجانب وفق قواعد محدودة تتطلب بقاء العربي ١٥ عام والاجنبي ٢٥ عام داخل البلاد ، وان يجيد التحدث باللغة العربية حيث هذه القضية عند المعارضة مهم، إذ صرح الملك في دورة افتتاحية لمجلس النواب انه لا تجنيس الا إذا كان مشبعاً بالروح الوطنية البحرينية العالية طبقاً واخلاقاً وسلوكاً (الحسن وآخرون،٢٠١٢، ٣٠٠).

ومن جهة أخرى أكد مدير الجنسية انه تم رفض ٣٠ الف شخص خلال السنوات السابقة والذين تقدموا بطلب الحصول على الجنسية وان هناك اجراءات قانونية وفقاً للصلاحيات والقواعد والشروط والضوابط القانونية ، وأكد مدير إدارة الجنسية عيسى تركي انه ليس هنالك ما يسمى بالتجنيس السياسي الذي وصفته المعارضة وان تجنيس الاجانب والعرب له قواعد وشروط يحكمها قانون ودستور يجرى وفق قواعد وشروط ، وان من قام باكتساب الجنسية البحرينية جرت عليه الشروط والقواعد القانونية ، وان معظم الحاصلين على الجنسية في مملكة البحرين هم من فئات الدكاترة والمهندسين والمحاسبين والمعلمين مما يجعل هذه الفئة تنهض بالوطن وتحقيقا للمصلحة العامة (الشايجي، 2011، 1).

تم التعديل على مواد ٥٣,٥٧ في التعديلات الدستورية الأخيرة والتي اصدر تعديلها الملك وبخصوص التجنيس وامكانة إسقاط الجنسية عنه وعضوية مجلس النواب يجب ان يتم عشر سنوات لكل متجنس ليستطيع الترشيح (بوصفوان،٢٠١٢، ٦).

المطلب الثاني : الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

ان دعوة الملك حمد بن عيسى آل خليفة اللجنة المستقلة البحرينية لتقصي الحقائق عن طريق الأمم المتحدة كتابة تقرير مفصل عن الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد ، ومعرفة إذا كان هناك انتهاك لحقوق الانسان ، والتحقيق بالاحتجاجات التي حصلت ، ووضع تقرير يبين ما هي الاخطاء التي ارتكبت سواء من الحكومة أو المعارضة ، ومن ثم وضع توصيات لتحقيق الإصلاحات وتجاوز الازمة، لهو دليل كافي على جدية واصرار النظام بالمضي بالإصلاحات. وبعد انتهاء اللجنة المستقلة البحرينية من كتابة التقرير ووضع التوصيات ، قرر الملك انشاء لجنة وطنية لتنفيذ توصيات تقرير بسيوني وقد حققت تنفيذ هذه التوصيات إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، وبعد تجاوز الازمة حقق النظام البحريني اصلاحات تتمثل بحقوق الانسان ، والمنظومة الأمنية ، وتعديل القوانين واجراء العديد من الحوارات مع المعارضة ومن هنا سنعالج هذا المبحث الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاحات الاجتماعية:

تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة البحرينية لتقصي الحقائق

أ- ملف البطالة: لقد قامت الدولة بتوظيف أكثر من ٦٠٠ شخص من كافة اطياف الشعب البحريني ومن الجنسين في وزارة الداخلية ، حيث بدأ تطبيقه في بداية عام ٢٠١٢ أي بعد أسابيع قليلة من صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق عن طريق الاعلان في الصحف اليومية الذي تمثلت هذه الخطة من تنفيذ التوصيات التي جاءت في تقرير بسيوني (الحسن،٢٠١٥، ٧٠).

كما اعلن وزير الداخلية البحريني الشيخ راشد ال خليفة في مؤتمر صحفي عن خطة لتوظيف الف شخص لتغطية الاحتياجات في مختلف اجهزة وزاة الداخلية ، واعلن أيضا وزير الاسكان عن خطط لبناء خمسين الف مسكن في البلاد (الحسان،٢٠١٤، ١٢٨).

ب- ومن ضمن التوصيات تقرير بسيوني تعويض عائلات القتلى والمصابين والمتعرضين للتعذيب ، حيث عملت اللجنة الوطنية المختصة بتنفيذ توصيات تقرير بسيوني بانشاء صندوق لصرف مبالغ التعويض ، كما اصدر المرسوم الملكي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ بانشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين وكل ضحأيا التعذيب سواء بالمعاملة السلوكية أو الحبس الانفرادي (سعيد، ٢٠١٢، ٤١).

ج- كما أوصت اللجنة البحرينية بجملة من التوصيات المهمة التي من شأنها ان تحل الازمة ومن ابرز التوصيات تمكين النائب العام من التحقيق في حالات التعذيب والاهانات التي تعرض لها المواطنين والتحقيق في جرائم القتل التي حدثت للمتظاهرين وأيقاف الممارسات الأمنية التي تجري فيها توقيف الأشخاص من دون علم المحامين ، وتدريب الجهات القضائية والنيابية على ممارسة اداورهم ، وتخفيف الرقابة على الاعلام والسماح للمعارضة على استخدام الاعلام كما أوصت الحكومة بتبني برنامج للمصالحة الوطنية (الزين،٢٠١٤، ١٥٤).

وعلى صعيد حقوق الانسان اصدر ملك البحرين مرسوم في عام ٢٠١٧م قانون وسع بموجبه صلاحيات المؤسسة وجعلها ذو ذمة مالية مستقلة تحت رقابة ديوان الرقابة المالية وذلك في خطوة لتعزيز صلاحيات المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان (الشهابي وآخرون، ٢٠١٧، ١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان جميع التوصيات التي جاءت في تقرير بسيوني قد نفذت من قبل الحكومة واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمختصة في تنفيذ التوصيات والتي جاءت في تقرير بسيوني ، ومع ذلك ان المعارضة اظهروا نوعا من عدم المرونة في مطالبهم الأمر الذي لم يترك مجالا للتواصل إلى حل يرضي الطرفين (السيد،٢٠١٢، ٢٢).

وبالفعل قام ملك البحرين بإصدار قرار بإعادة بناء المنشآت الدينية وفقا لنظم ادارية وعلى نفقة الدولة ، وشكلت لجنة قامت باعداد دراسة تفصيلية لجميع المساجد الشيعية التي تعرضت للهدم واستمرت الحكومة في جهودها حيث أعلنت في يونيو ٢٠١٢ انه تم تعويض ١٧ عائلة من ذوي القتلى الذين قتلوا في الأحداث ، وحصلت كل عائلة على ٥٣ الف دولار عن طريق صندوق التعويضات الذي انشأه الملك (الحسن،٢٠١٤، ٧٣).

كما انشأ أيضا صندوق بملغ ١٠ ملايين دينار بحريني لتعويض ضحايا العنف اثناء الاضطربات وهو صندوق تعويضات منفصل عن الصندوق الوطني الذي انشأه الملك والذي بدوره قام بتعويض عائلات الضحأيا من الوافدين ورجال الشرطة وتعويض من لحق بممتلكاته ضرر (السيد، ٢٠١٣، ٥٣).

د_ وعلى صعيد اصلاح المنظومه الأمنية في البحرين.:

قامت وزارة الداخلية بعقد برنامج تدريبي لكافه المنتسبين من ضباط وضباط صف بمجال ضمانات حقوق المتهمين بمشاركه خبراء دولين في مجال تطوير الاداء والعمل الشرطي وعقدت المحاضرات بمنهاج حقوق الانسان والقواعد الاساسيه لسلوك المهني وكيفية التعامل مع افراد المجتمع ، كما أكد وزير العدل البحريني انه يجري التحقيق حاليا مع أكثر من ٥٠ ضابط شرطة متهمين بسوء معامله المتظاهرين اثناء الاحتجاجات ، وانه تم محاكمة الكثير من الضباط وافراد الشرطة الذين ثبت تورطهم بأعمال تعذيب وانتهاك لحقوق الانسان (السيد، ٢٠١٣، ٥٤).

واصدر النائب العام قرارا بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨ ان مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية الذي يشمل مهامه تلقي الشكوي والمظالم وحماية خصوصية المشتكين ، والقيام بعمل تدريبات قانونيه وتوعيه لضباط الشرطة ، وملاحقة من ثبت تورطهم في جرائم الانتهاك لحقوق الانسان من قبل منتسبي قوات الأمن ، وأن يكون هناك مكتب لأمين عام التظلمات في وزارة الداخلية ووضع آلية مستقله لمسائلة المسؤولين الحكومين الذين ارتكبوا اعمالا مخالفه للقانون أو أهملوا في التحقيقات بحالات القتل والتعذيب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد حقوق الانسان فقد أصدر المجلس الاعلى للقضاء لائحة بشأن تنظيم زياره السجون وتفتيشها، واماكن التفتيش وتنفيذ تدبير احترازيه ، كما اصدر وزير الداخلية قرارات تلزم توقيع مذكره توقيف من الضابط المسؤول، وإصدار وثيقه تتضمن حقوق للمقبوض عليهم ، ومن ابرزها ان يتم ابراز مذكرة امر قبض ، مع ضمان تواصلهم السريع مع موكلينهم من المحاميين و يسمح لهم بالزيارات العائلية (الحسن،٢٠١٤، ٣٥).

كما وقعت وزارة الداخلية مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، حيث قامت اللجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة جميع مراكز الإصلاح والتأهيل وقدمت المساعدة والمشورى لوزارة الداخلية فيما يتعلق بجهودها الإصلاحية وتم فتح مركز إصلاح وتأهيل لتوقيف الاحتياطي في سجن الحوض الجاف وسيكون هذا مركزاً لاحتجاز جميع المتهميين بارتكاب جرائم مما لم يتم ادانتهم ، بعدها سيقوم المفتش العام في وزارة الداخلية بالاشراف على المركز حسب توصيات الخبراء المختصون (الصالح،٢٠١٢، ٤٤).

وفي ١٣سيبتمر ٢٠١٢ صدر مرسوم ملكي بإعادة تنظيم المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بحيث تشرف على مراكز الاحتجاز ومراكز الإصلاح والتأهيل وشكلت لجنة من قبل القضاء في ٢ يناير ٢٠١٢ لمراجعة جميع الاحكام الصادرة وتخفيف العقوبات على الأشخاص المدانين بالجرائم التي تتعلق بحرية الرأي وقامت النيابة العامة بإسقاط الاتهامات التي دخلت بممارسة حرية الرأي كما خففت احكام الاعدام الصادرة بحق المتهمان بقتل ٢ من جهاز الأمن من عقوبة الاعدام إلى عقوبة المؤبد (الحسن،٢٠١٤، ٤٣).

الحوار الوطني:

في بداية الازمة والأحداث الأخيرة التي شهدتها مملكة البحرين وعلى اثر وقوع قتلى اثنين في المظاهرات ظهر الملك على شاشة التلفاز معرب عن اسفه وتعازيه لذوي القتلى ، كما ظهر ولي العهد في عشرين مارس ٢٠١١ على قناة cnn المعروضة على شاشات التلفاز حيث اعرب عن تعازيه لذوي القتلى ، وأن جلالة الملك قام بتفويضه لبدء الحوار الوطني مع المحتجين والمعارضة وتعهد بالمزيد من الإصلاحات،وضمان حق المعتصمين في دوار اللؤلؤة (المرشد،٢٠١٤، ١٠٢).

وعلى اثر ظهور ولي العهد ودعوته للحوار أكثر من مرة مع المعارضة قامت الجماعات السنية بالتجمع والاجتماع عند مسجد الفاتح ، ودعا الملك كافة الاطياف البحرينية إلى الحوار للتوافق الوطني في محاولة للوصل إلى قواسم مشتركة من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقام الملك بتكليف خليفة بن احمد الظهراني رئيس مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١/١٢ لرئاسة الحوار الوطني الذي شاركت فيه معظم الجمعيات المعارضة. ومن أهم القضايا التي نوقشت تطبيق القانون المتعلق في المنابر الدينية وأبعادها عن العمل السياسي ، وتشديد الرقابة على المؤسسات الحكومية بما فيها الجيش ووضع قوانين منظمة في حرية التعبير ، وإدارة المال العام واملاك الدولة وخضوع تنظيم المسيرات لضوابط محددة ، وتعزيز حقوق الانسان والاعلان (الحسن وآخرون،٢٠١١، ٢٨٣).

وفي ١١ مارس ٢٠١١ طرح ولي العهد وثيقة الحوار الوطني المتضمنة بما يعرف بالمبادئ السبع وتضمنت على أهم النقاط التالية :

١- أن يكون الحوار حول التعديلات الدستورية.

٢- عرض التعديلات الدستورية في استفتاء شعبي.

٣- البدء في الحوار الوطني بعد التوقيع على مذكرة تفاهم.

٤- عرض جميع المسائل غير المتوافق عليها في شكل استفتاء خاص.

٥- ان يتم الاستفتاء باشراف قضائي كامل (المرشد،٢٠١٤، ٢١٩).

ومن التوصيات التي تضمنها تقرير بسيوني اجراء حوار مع المعارضة ، حيث دعا ولي العهد المعارضة لعدة مرات لاجراء حوار وطني بين مختلف مكونات الشعب البحريني واطيافه السياسية واجرى في فبراير ويوليو بتاريخ ٢٠١١ حوارات مع المعارضة مع تقديم جميع المبادرات لكي ينجح الحوار ، إلا أن المعارضة في الوقت الأخير تقوم بالانسحاب من هذا الحوار وفي ٢٠١٣/٢/١٣ اجرى حوار مع المعارضة لكن قامت المعارضة بتعليق هذا الحوار في يوم ٢٠١٣/٥/٢٢ احتجاجا على تفتيش منزل عيسى القاسم رئيس جمعية الوفاق (الحسن،٢٠١٤، ٨١).

وفي ١٠ فبراير لعام ٢٠١٣م بدأ الحوار الوطني الرسمي الذي شمل المعارضة والحكومة ،وجمع كل من الجمعيات السياسية المعارضة واكبرها جمعية الوفاق و جمعية الوعد وجمعية تجمع الوحدة الوطنية وجمعية الاصالة وجمعية المنبر ، كما شارك في الحوار مندوب عن الحكومة ووزير العدل الشيخ خالد بن علي ال خليفة ، وكان الحوار الوطني هادفا و جمع بين المعارضة و الحكومة على طاولة واحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالفعل دعت الحكومة البحرينية إلى اكمال الحوار الوطني لمرات عديدة ، إلا أن المعارضة تقوم بتعليقه وآخرها في تاريخ ٢٠١٣/٩/١٩ قامت المعارضة بتعليق الحوار اعتراضا على توقيف المساعد السياسي للامين العام لجمعية الوفاق. ويمكننا القول ان الحكومة البحرينية على رأسهم الملك وولي العهد كانوا جادين في الإصلاحات السياسية وتنفيذ جميع مطالب المعارضة ، إلا أن المعارضة تقوم بوضع شروط تعجيزية وتعليق الحوار والانسحاب منه في كل مرة من تدعو به الحكومة الى الحوار.

إصلاحات ثقافية :

من الناحية الثقافية قامت الحكومة البحرينية في النظر بتخفيف الرقابة على وسائل الاعلام ،والسماح للمعارضة باستخدام اكبر فيما بتعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي والاعلام المقروءة حيث صدرت اللجنة الوطنية المتعلقة بتوصيات بسيوني مجموعة من القرارات التي نفذت من قبل الحكومة ومن هذه القرارات:

١- قامت هيئة شؤون الاعلام باعداد خطة لتنفيذ التوصية التي اقرتها اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في خطتها حيث اصدرت بطاقات مهنية للصحفيين وانشأت لهم مجلس اعلامي.

٢- قامت بالتوقيع مع العديد من الهيئات لضمان الاحترام وعمل مدونة قواعد السلوك.

٣- انشاء معهد تعليمي عالي المستوى لتدريب صحافيين المستقبل.

٤- انشاء مدينة اعلامية كاملة متكاملة لجذب شركات الاعلام الإذاعي والتلفزيوني (الصالح،٢٠١٢، ٦٥).

وفي عام ٢٠١٣ صدر مرسوم ملكي رقم ٤٧ بانشاء الهيئة العليا للاعلام والاتصال كهيئة عليا للاعلام والاتصال وتكون مستقلة، تمارس عملها بكل حرية وحيادية وتقوم بمتابعة شؤون الاعلام والاتصال وتضمن حرية الرأي والتعبير ، وتلتزم في القانون ويكون عملها في مضمون تلقي الشكاوي المتعلقة بالمحتوى الإعلامي ، وكما وضع شروطا وقواعد أساسية لانتاج البرامج الإذاعية وتقرير للتواصل مع المؤسسات الإعلامية العربية والاجنبية للاستفادة من خبرتها ووضع خطة للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية (الحسن،٢٠١٤، ٥٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاصلاحات من ناحية الاقتصادية:

كان للازمة السياسية اثر كبير في عام ٢٠١١م على النمو الاقتصادي ، حيث شهدت مملكة البحرين تعافيا نسبيا في ٢٠١٢م وبدأ تحسن في التقرير السنوي لمجلس التنمية الاقتصادية التي واجهت صعوبات في هذا التعافي على اثر الازمة السياسية التي حدثت مؤخرا واثرت على الاقتصاد البحريني ، والذي شهد تراجع في السياحة بشكل كبير وتراجع العملة البحرينية وسوق العمل (الشهابي وآخرون، ٢٠١٣، ١٢٠).

أصبحت الدولة من خلال استثمارتها المباشرة في سوق العمل الراعي الرئيسي للقطاع الخاص ، و المؤشر الاكبر فيه ، حيث عملت على انشاء هيئة تنظيم عمل وبقيت البحرين في كل ميزانية تقرها في العام الجديد تقع في مديونية على أثر الازمة التي حدثت مؤخرا واثرت على الظروف الاقتصادية (الشهابي و آخرون، ٢٠١٤، ٢٠٩).

ومع تقدم الحكومة في عمليات التقشف وبحلول عام ٢٠١٦م أعلنت الحكومة عن نيتها لاتخاذ حزمة اجراءات اقتصادية من شأنها ان تقلل قيمة عجز الميزانية ، وذلك برفع الدعم عن بعض المواد الغذائية والمحروقات والحد من نفقات الدولة (الشهابي وآخرون، ٢٠١٦، ١٢٣).

توصلت الحكومة لسياستها الهادفة إلى تقليص حجم العجز في ميزانيتها عبر ايجاد مصدر جديد للدخل وعززت رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠م من خلال الملتقى الحكومي الأول الذي تركزت كافة المحوار حول هذه الرؤية وسياسة تنفيذها (الشهابي وآخرون، ٢٠١٧، ١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة الحالية من خلال ما تطرق إليه الباحث في فصول الدراسة الحالية ومباحثها ومطالبها بالاستناد إلى أسئلة الدراسة وسعياً منه لتحقيق أهدافها وصولاً إلى جملة من النتائج تبعتها توصيات الدراسة العلمية والتي جاءت على النحو التالي:

النتائج:

أولاً: وجود علاقة ارتباطية بين الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي على مستوى الدول العربية والتي شهدت احتجاجات شعبية تمثلت بمطالب الشعب نحو الرقي، والتميز لدولهم وأوطانهم، حيث كان هناك قاسم مشترك بين كل من الشعوب العربية ولا سيما مملكة البحرين والحكومة، إذ سعت الشعوب للاحتجاجات لتحقيق مطالبها المختلفة، كما سعت الحكومة للإصلاحات السياسية لانهاء تلك الاحتجاجات وتلبية متطلبات الجماهير.

ثانياً: على الرغم من وجود الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين منذ عدة عقود، إلا أن عمليات الإصلاح السياسي كانت شاهدة وحاضرة قبل تلك الاحتجاجات والتي ظهرت بوادرها منذ عام 1921م.

ثالثاً: أظهرت نتائج الدراسة وجود العديد من أنماط الاحتجاج الشعبي حيث كانت حسب نمط السياسة المتبعة لأجهزة الدولة، كان من أهمها الاحتجاجات والاعتصامات السلمية، أو العصيان المدني، أو مقاطعة العملية السياسية كالانتخابات، بالإضافة إلى المسيرات المنددة بنمط السياسة، وأيضاً التعبير الشفهي والمكتوب وخصوصاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي في العصر الحديث.

رابعاً: تمثلت المطالبات الشعبية المتأتية من الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين بعدة مطالب كان من أهمها المطالب السياسية ، والتي تمثلت بضرورة تعديل قوانين دستورية لا تكاد تناسب الفئة المعارضة في البلاد ، على الرغم من أن هذه القوانين حضيت بنسبة تصويت مرتفعة بلغة 98% من أصوات الاستفتاء الشعبي في عام 2002، كما تمثلت المطالبات أيضاً بمطالبات اجتماعية تمثلت بضرورة المساواة بين أفراد الشعب البحريني بعيداً عن النظرة الطائفية وغيرها من المطالب الاجتماعية ، إلا أن هذا المطلب يمثل المطلب الأهم لدى الشعب من الطائفة الشيعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة استجابة النظام السياسي للمطالب التي جاءت بها الاحتجاجات الشعبية والتي تمثلت في إصلاحات في مختلف المجالات، كان من أهمها الإصلاحات السياسية متمثلة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الاحتجاجات، وإمكانية معالجتها، والتعديلات الدستورية بما يرتضي به جميع شرائح المجتمع البحريني، وإجراء انتخابات ٢٠١٤ على أسس ديمقراطية، ومعالجة قضية التجنيس السياسي، بالإضافة للإصلاح الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك الثقافية والتي أظهرت مدى إلتزام الحكومة البحرينية بتحقيق مطالب الجماهير ومعالجة الاحتجاجات الشعبية بالإصلاح الكلي في شتى المجالات وإنهاء حالة الصراع بين أطياف المجتمع البحريني.

سادساً: أظهرت نتائج الدراسة وجود تقارب حقيقي في الاحتجاج الشعبي بين كل من المملكة الأردنية ومملكة المغرب من حيث النعومة في الاحتجاجات والتي طغى على ملامحها الطابع السلمي، والأكثر تشابه هو الإصلاح السياسي في كلا البلدين إذ قام كل من ملك الأردن وملك المغرب بمخاطبة الشعب شخصياً داعياً للإصلاح السياسي وإجراء تعيدلات على القوانين التي رآها الشعب مجحفة بحقه ودعت كل من البلدين إلى ضرورة التعامل السلمي مع المتظاهرين وإضفاء طابع الديمقراطية بشكل واسع النطاق.

سابعاً: أظهرت نتائج الدراسة أن الدول العربية التي ظهرت بها بوادر الاحتجاجات الشعبية والتي تداركت واحتوت هذه الأزمة من خلال الإصلاح السياسي تمكنت من إطفاء غضب الجمهاير والحفاظ على سيادة الدولة وإستقرار البلاد على عكس الدول التي تعاملت مع المتظاهرين بقسوة وإراقة الدماء ما زاد الأمر سوء وتفاقمت حدة الأزمة إلى أن أصبحت ثورات عارمة راح ضحيتها الكثير من الضحايا والتي معظمها أطاحت بالأنظمة الحاكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

أولاً: ضرورة التأني في حل المشكلات التي تواجه مملكة البحرين ، خصوصاً بأن هناك نزاعاً طائفياً يلوح بالأفق، كما أن هناك دولة إيران الداعم الأول للشيعة في العالم العربي والتي تتربص بالدول العربية لغرض تشييع الرقعة العربية، لذا لا بد من دراسة مشاريع الإصلاح السياسي بما يضمن أمن واستقرار مملكة البحرين وسيادتها على أراضيها دون أي تدخل خارجي ، أو أفكار خارجية تؤثر على سير العملية السياسية البحرينية.

ثانياً: ضرورة إنشاء مراكز ثقافية لتقريب وجهات النظر بين أفراد المجتمع البحريني قوامها نبذ الأفكار الطائفية ، وتعزيز مبدأ الولاء والانتماء الوطني ، وتعزيز دولة البحرين وعدم تفكيك أسسها.

ثالثاً: ضرورة إنشاء شراكات إستراتيجية بين مملكة البحرين والعديد من الدول العربية،خصوصاً تلك الدول ذات الجوار الجغرافي لتحمل معها أعباء الاحتجاجات الشعبية التي لا ترضا إلا بإنهاء حكم آل خليفة في البلاد.

رابعاً: ضرورة إنهاء مظاهر الفساد الإداري في المملكة، وإنعاش الاقتصاد البحريني وتوفير جميع مقومات التنمية الكلية؛ لغرض إنهاء أي مظهر من مظاهر الاحتجاجات المستقبلية سواءً ما كان منها صحيحاً ويصب في المصلحة الوطنية أو ما كان منها يرمي لأهداف تلحق الضرر بالبحرين شعباً وقيادة.

خامساً: ضرورة بناء منظومة ديمقراطية بين أجهزة الدولة للتعامل مع أي مظهر من مظاهر الاحتجاجات الشعبية للتمكن من إنهاء الأزمة بأقل خسائر ممكنة.

سادساً: ضرورة إنشاء برامج مجتمعية تعمل على تقريب وجهات النظر بين الشعب والحكومة بالإضافة إلى تمكين الأحزاب السياسية للمشاركة في الإصلاح السياسي في البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمـراجع

أولا : الكتب العربية :

- البداح، عبد العزيز بن احمد، ٢٠١١، التشيع في البحرين دار التقوى، طـ١ بيروت.
- بدران، ابراهيم،٢٠٠٦، أوراق في الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، مركز القدس للدراسات السياسية دائرة المكتبة الوطنية، طـ١ عمان – الأردن.
- بلقزيز، عبد الاله، ٢٠١٢، الربيع العربي إلى أين، مركز دراسات الوحدة العربية، مطبعة السفير، طـ١، عمان.
- بوصفوان، عباس، ٢٠١٢، البحرين تعديلات دستورية هشه تكرس الازمة ولا تلقى صدا محلي ودولي،مركز البحرين للدراسات في لندن، طـ١.
- الحسان، عمر،٢٠١٤، الديقراطية الجديدة،دار النشر امواج طـ١ عمان – الأردن.
- الحسن، عمر،٢٠١٢، مملكة البحرين،٢٠١٠-٢٠١١ وعقد جديد من الإصلاح،الناشر مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،طـ١ المنامه-البحرين.
- الحسن،د.عمر، ٢٠١٦. الأعمال الارهابية في البحرين رصد يومي للأحداث منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسبر ٢٠١٥، الناشر مركز الخليج لدراسات الاستراتيجية، ط٢، البحرين.
- الحسن،عمر، ٢٠١٤، توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق حول الأحداث فبراير/مارس ٢٠١١ جهود حثيثة على طريق الانجاز،الناشر مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية طـ٢ المنامه-البحرين.
- خميس،موسى يوسف محمد،٢٠١٧، حول الربيع العربي دراسة تحليلية واقليمية،دار الحسن للنشر والتوزيع طـ١ عمان-الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدهيسات، هأيل،٢٠١٦، التحولات في اليمن وعاصفة الحزم،مؤسسة عبد الحميد شومان، دار خزائن القلم، طـ١ عمان – الأردن.
- ربيع،دأوود، ٢٠١٠، جرائم التجنيس والابادة في البحرين،دار الصحف للنشر والتوزيع طـ١ بيروت.
- رسلان احمد فؤاد، ٢٠١١، مصر ثورة التحدي والاستجابه، دار النشر مكتبة الادا ب، القاهرة طـ١.
- الزبن، رعد فواز، ٢٠١١، تحديات الأمن الوطني الأردني وأثرها على الاستقرار السياسي، دار النشر دار الجليل، الطبعة الأولى عمان الأردن.
- زين الدين. الحبيب (2017)، الممارسة الاحتجاجية بالمغرب (دينامية الصراع والتحول)، كتاب منشور، جامعة القاضي عياض – مراكش، المغرب.
- الزين، حسن محمد، ٢٠١٤، وثائق الربيع العربي طـــ١، بيروت، دار الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.
- سراج الدين، اسماعيل، ٢٠٠٩، مرصد الإصلاح العربي هلا للنشر والتوزيع، طـ١ الاسكندرية – مصر.
- الشريفي، نداء صادق ٢٠٠٧، تجليات العولمة على التنمية السياسية، الجهنية للنشر والتوزيع طـــ١ عمان-الأردن.
- الشناق، احمد، ٢٠١٤، معوقات الإصلاح في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، مكتبة عبد الحميد شومان، طـ١ عمان – الأردن.
- الشهابي، عمر، ٢٠١٧، الثبات و المتحول ٢٠١٧ الخليج و الإصلاح الاقتصادي في زمن الازمة النفطية الناشر مركز الخليج لسياسات التنمية، ط١، جمعية الخليج للعلوم و التنكولوجيا، الكويت.
- الشهابي، عمر هشام، ٢٠١٣، الخليج ٢٠١٣ الثبات و المتحول، الناشر مركز الخليج لسياسات التنمية، ط١، جمعية الخليج للعلوم و التنكولوجيا، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشهابي، عمر، ٢٠١٤، الثبات و المتحول الخليج بين شقاق المجتمع وترابط المال والسلطة الناشر مركز الخليج لسياسات التنمية، ط١، جمعية الخليج للعلوم و التنكولوجيا، الكويت.

- الشهابي، عمر، ٢٠١٥، الثبات و المتحول ٢٠١٥ الخليج والآخر، الناشر مركز الخليج لسياسات التنمية، ط١، جمعية الخليج للعلوم و التنكولوجيا، الكويت.

- الشهابي، عمر، ٢٠١٦، الثبات والمتحول ٢٠١٦ الخليج بعد ٥ سنوات من الانتفاضة العربية الناشر مركز الخليج لسياسات التنمية، ط١، جمعية الخليج للعلوم و التنكولوجيا، الكويت.

- الشهابي، عمر،٢٠١٥، الثبات والمتحول،الخليج والآخر، مركز الخليج لسياسات التنمية طـ١ الكويت.

- الشوبكي، عمرو، ٢٠١١، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسا ت الوحدة العربية عمان – الأردن طـ١.

- الصواني، يوسف محمد جمعه،٢٠١٣، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، مكتبة عبد الحميد شومان، بيروت طـ١.

- عامر، احمد ابراهيم، ٢٠١٢، ثورة ليبيا ١٧/فبراير يوم بيوم، مكتبة عبد الحميد شومان، مطابع الاهرامي، القاهرة طـ١.

- العاني، علي، ٢٠١٥، الديمقراطية ودون الربيع العربي الواقع والمستقبل ٢٠١٠-٢٠١٥،دار المامون للنشر، طـ١ عمان-الأردن.

- عبد المجيد، وحيد، ٢٠١١، ثورة ٢٥ يناير، دار الكتب المصرية، القاهرة طـ١.

- عبدالله، ابن الحسين، ٢٠١٣، الرؤيا الملكية لمسيرة الإصلاح في الأردن، سلسلة أوراق نشرها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين لعرض رؤيته في مسيرة الإصلاح الشامل في الأردن، الناشر وزارة الثقافه طـ١،مكتبة عبد الحميد شومان عمان-الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عزوان، عمار، ٢٠١٣، الثورات العرب في القرن الحادي والعشرون، دار الفارابي، بيروت، طـ١.
- العسوفي، عمر يوسف،٢٠١٤، الحراك الشعبي العربي، الربيع العربي، دار المامون للنشر والتوزيع، طـ١ عمان-الأردن.
- العكري، عبد النبي، ٢٠٠٣، قراءة في مشروع الإصلاحي الديمقراطي،دار الكنوز الادبية طـ١ بيروت – لبنان.
- العماش، حسين مرهج، ٢٠١٤، الحرية والتنمية مستقبل سوريا الجديد، دار البيروني، طـ١ عمان-الأردن.
- فهمي، احمد، ٢٠١١،البحرين بركان على جزيرة دراسة تحليلية للحركات الدينية الشيعي في البحرين وعلاقتهم ببعض،الناشر مجلة البيان طـــ١ الرياض-السعودية.
- كصأي، حسين حسام،٢٠١٦، ما بعد ثورات، ربيع عربي ام خريف اسلامي، دار دجله للنشر والتوزيع طـ١ عمان – الأردن.
- كلية، سلامة،٢٠١٥، الصراع الطبقي في سوريا، دار المتوسط، طـ١ أيطإلا.
- لطائي، حيدر ادهم ٢٠١٢، الاحتجاج في القانون الدولي، بيروت دار النش منشورات الحلبي الحقوقية،سوريا طـ١.
- لميم، محمد حإلم،٢٠١١،ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والاثار والإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، طـ١ بيروت.
- الورتي، احمد ابراهيم، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى، دار الزم للطباعة، دمشق-سوريا طـ١.
- لينش، مارك، ٢٠١٦، الانتفاضة العربيع منحنى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط، شركة مطبوعات للتوزيع والنشر طـ١، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ماثيسن، توبي، ٢٠١٤، الخليج الطائفي أو الربيع العربي الذي لم يحدث ترجمة امين الأيوبي الناشر الشبكر العربية للابحاث والنشر طـ١ بيروت.
- المازقي، صالح،٢٠١٤،هبات ولعنات دول المغرب العربي، دار المتوسط للنشر، شطرانه،مكتبة عبد الحميد شومان طـ١.
- مبيضين، مهند، ٢٠٠٨، الفكر السياسي الاسلامي والإصلاح، دار العربي للعلوم ناشرون، بيروت طـ١.
- محافظة، د. محمد عبد الكريم،٢٠٠٤، التنمية السياسية الإطار المفهومي والنظري للمصطلح، دار نور الدين، طـ١، مكتبة عبد الحميد شومان عمان-الأردن.
- مختار، ابراهيم، ٢٠١١، ثورة بلا قائد اسرار ووقائع ثورة ٢٥ يناير، ٢٠١١، دار الطباعة الحديثة القاهرة طـ١.
- المرزوقي،د. منصف، ٢٠١٤،ننتصر أو ننتصر من اجل الربيع العربي،دار المتوسط للنشر، طـ١،تونس.
- المرشد،عباس، ٢٠٠٨، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين،دار فراديس للنشر والتوزيع طـ١ بيروت.
- المرشد، عباس، ٢٠١٤، جدار الصمت انهيار السلطوية، مدخل توثيقي للثورة ١٤/فبراير البحرينية،دار الأوائل للنشر،طـ١ بيروت.
- المعأيطة، سميح،٢٠١٣، سيف الدولة ربيع الأردن وأوراقه، مطبعة السفير، مكبة شومان طـ١ الأردن.
- المعأيطه،سميح، ٢٠١٥، الأردن سنوات القلق والدم والتطرف، مكتبة عبد الحميد شومان طـ١ عمان-الأردن.
- معلى،منصور، ٢٠١٣، الثورة وما بعد،دار الجنوب، طـ١، تونس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المفتاح و آخرون، اسراء، ٢٠١٨، الثبات و المتحول ٢٠١٨ التنمية في هامش الخليج الناشر مركز الخليج لسياسات التنمية، ط١، جمعية الخليج للعلوم و التنكولوجيا، الكويت.
- المنوفي كمال، ١٩٨٧، اصول النظم السياسية المقارنة، المصفاة، ط١، الكويت.
- ناصر، شحاته محمد، ٢٠١١، سيسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع مطالب الشيعه، مركز دراسات الوحدة العربية طـ١ بيروت.
- نيال، محمد عصام،٢٠٠٨، الإصلاح السياسي بوصفه ذريعة للتدخل الأمريكي في الوطن العربي، مطبعة جامعة الدول العربية، طـ١ القاهرة.

ثانيا : الدوريات والمجلات :

- ال خليفة، خالد بن علي،٢٠١٢، مإذا يحصل حقيقة في البحرين،مجلة المجلة عدد:١٥٧٤ يوليو /اغسطس لندن.
- الاخصاصي. محمد (٢٠١٥)، الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل، بحث منشور، مؤسسة التنمية الجمهورية، المغرب.
- حميد،علي محسن،٢٠١٣، التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة، مجلة الشؤون العربية : عدد:١٥٣، ربيع،القاهرة.
- الختم، كمال سر،٢٠١٤، الانتخابات البحرينيه تسقطها المعارضة،مجلة المجلة عدد :١٦٠٢ كانون الأول/ديسمبر لندن.
- الزيدي،مفيد ٢٠٠١ مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين من الأمارة إلى الملكية الدستورية،مجلة المستقبل العربي عدد:٢٧٠٢٧١ مجلد:٢٤ بيروت اب/اغسطس.
- سعيد نزيهة،٢٠١٢،مصالحة الوطنية،مجلة المجلة عدد:١٠٦٩ يناير لندن
- السيد، محمد محمود،٢٠١١، مفهوم الإصلاح السياسي مواضيع وابحاث سياسية،الحوار المتمدن، عدد :٣٥٥٥ نوفمبر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عامر، ناريمان، ٢٠١٢، انتفاضية البحرين، مجلية الاداب،العدد:صيف/خريف، المجلد :٦٠.
- عبد الصادق علي ١٩٩٨ العنف السياسي في البحرين مجلة شؤون الأوسط عدد:٧٦ تشرير الأول/اكتوبر بيروت-لبنان.
- عمير،سعاد، ٢٠١٦، محددات الإصلاح السياسي مجلة الجزائر للدراسات السياسية، العدد السادس، ربيع أول الجزائر.
- عيتاني، حسام ٢٠١٢، الثورة السورية هل هي الاستثناء في الربيع العربي، مجلة الشؤون العربية، عدد :١٥٢ شتاء القاهرة.
- فضلي،نادية فاضل عباس،٢٠١٧، الإصلاح السياسي في البحرين وامكانية النجاح،مجلة القضأيا السياسية عدد:٤٨٤٩ جامعة النهرين -العراق.
- فهمي،احمد ٢٠١٢، البحرين ازمة تنتهي ام تتورى ؟، مجلة البيان، عدد : ٢٨١_٢٨٦، المجلد : ٢٦.
- المجموعة الدويلة للازمات مترجم، ٢٠١١، اليمن بين الإصلاح والثورة،مجلة المستقبل العربي عدد:٣٨٦، مجلد : ٣٣ نيسان/ابريل، بيروت.
- محسن، زيد عدنان، ٢٠١٠، الإصلاح السياسي في العالم العربي بين الدوافع والمعوقات،مجلة السياسة الدولية عدد ١٦ مجلد ٥ خريف ٢٠١٠ القاهر.
- محمد،علي دريول،٢٠١٦،الصلاح في بلدان الخليج العربي،البحرين دراسة حالة،مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية عدد:٦٧ جامعة بغداد -العراق.
- المدريس،فلاح عبد الله ١٩٩٧ الشيعه في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي مجلة السياسة الدولية عدد:١٣٠ مجلد : ٣٣ القاهرة.
- الموسى،عصام سليمان،٢٠١٢، الرقمنة والربيع العربي في الأردن، مجلة المستقبل العربي، مجلد:٣٥ عدد :٤٠٧٤٠١ تموز /يوليو، بيروت.
- ناصر،عادل ياسر، ٢٠١٤، ازمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، مجلة سياسية ودولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد٢٥، الإصدار ٢٠١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الرسائل العلمية :

- **المشاقبة،معن يوسف سليمان،٢٠١٣-٢٠١٤، اثر الاحتجاجات الشعبية الإصلاح السياسي في الأردن ٢٠١١-٢٠١٤، رسالة ماجستير،معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، المفرق – الأردن.**

- **داقشي،حميد،٢٠١٥-٢٠١٦، دور مبدأ التدوال على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي – دراسة حالة بلجيكيا، رسالة منشورة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجمهورية الجزائرية، جامعة محمد خضير.**

- **الغبين،فهد عأيد، ٢٠١٤، الإصلاح في الأنظمة السياسية العربية، دراسة مقارنة بين مصر والمغرب انموذجاً،(٢٠١٠-٢٠١٣)، رسالة دكتوراة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، قسم العلوم الانسانية، عمان.**

- **القطارنة، محمد علي سلمان، ٢٠٠٦، الإصلاح السياسي في الأردن، تحديات الداخل وضغوطات الخارج (١٩٨٩-٢٠٠٥)، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير، عمان، الأردن.**

- **الخلأيلة، هشام سلمان حمد، ٢٠١٢، اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٩٩-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن- عمان.**

- **المناعسة، أيمن رضوان عبد النبي، ٢٠٠٧، التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية(١٩٨٩-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.**

- **القدرة، احمد سمير، ٢٠١٤،المتغيرات السياسية و الاجتماعية و أثرها على النظام السياسي في البحرين (٢٠٠٢/٢٠١٣) رسالة ماجستير جامعة الازهر، غزة، فلسطين، قسم التاريخ و العلوم السياسية.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: المواقع الاكترونية :

- صحيفة المعرفة الاحتجاجات البحرينية،٢٠١١،الخط الزمني للاحتجاجات الشعبية البحرينية ٢٠١١م،الاحتجاجات الشعبية البحرينية ٢٠١١-الان –المعرفة موقع:(https://www.marefa.org/).

- بسيوني (2013)، توصيات اللجنة المستقلة البحرينية لتقصي الحقائق (توصيات بسيوني) الصادرة في ٢٣ /نوفنبر /٢٠١١م،٢٠١٣، صحيفة الوسط البحرينية،العدد ٤٠٩٦، ٢٣/نوفنبر/٢٠١٣ يوم السبت الموقع :(www.alwasatnews.com/news/831323.html).

- السهيمي،عبيد، ٢٠١٦، رئيس لجنة تقصي الحقائق البحرينية المستقلة، البحرين اوفت بالتزماتها ونفذت التوصيات، الثلاثاء ١٠/مايو/٢٠١٦، رقم العدد:١٣٦٨٧، صحيفة الشرق الاوسط الموقع : (www.aawsat.com).

- وكالة انباء البحرين ٢٠١٢، اهداف التعديلات الدستورية، تاريخ ٢٠١٢/٥/٥ الموقع : (www.bna.bh/portal/news/506891).

- الشايجي،عيسى، ٢٠١١، نفي وجود ما يسمى بالتجنيس السياسي في البحرين، صحيفة الايام البحرينية، العدد:٨١٣٠، الخميس يوليو ٢٠١١ الموقع: (www.alayam.com\alayam\first\94907\nwes,html).

- الجدعي،طارق،٢٠١١، معوقات الاصلالح السياسي، صحيفه اليمن برس،السبت /١٧ /سبتمبر /٢٠١١ الموقع :(https://yemen-press.com/article1360.html).

- بنت محمد حلوة، د.سهام، ٢٠١٣، الاصلاح السياسي بين مفهوم والتطبيق _تحليل.صحيفة صراحة النيوز، ١٠/اكتوبر/٢٠١٣ الموقع: (www.sarahanews.net/archive/).

- الشرفات. سعود (2018)، بحث في نظرية النظام العالمي، بحث منشور، مركز شرفات للدراسات والبحوث، تاريخ الوصول: 15/ 7/2018، http://www.shorufatcenter.com/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر الأجنبية :

1- Power. Greg (2012), The difficult development of parliamentary politics in the Gulf: Parliaments and the process of managed reform in Kuwait, Bahrain and Oman, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, Kuwait.

2- Smith. Ben (2016), Political reform and human rights in Bahrain, Ministry of Defense website, Number CBP 7513, United Kingdom.

3- Pei. Minxin (2005), Political Reform in China: Leadership Differences and Convergence, China Program, Carnegie Endowment for International Peace, Paper Presented at the Conference on “Chinese Leadership, Politics, and Policy”, Carnegie Endowment for International Peace, China.

4- Bates. Robert (2005), Political Reform, Center for International Development at Harvard University, CID Working Paper No. 114, USA.

5- Morris. Susanna et al., (2017), Descriptive analysis in education: A guide for researchers, Stanford University New York University, USA.

6- Kinninmont. Jane (2012), Bahrain: Beyond the Impasse, The Royal Institute of International Affairs, London, United kingdom.

7- carmeh gena (2016), civil socity and political retorm in Lebanon and and Libya new York.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The impact of popular protests on political reform in the Kingdom of Bahrain from (2011-2017)

student preparation:

Ghaith Abdul Nasser Saoud al-Qadi

The supervision of Dr:

Amin Ali Mohammed Al Azzam

Abstract

This study aimed to identify the political reform process and to uncover the main reasons that led to the outbreak of popular protests against their political systems in addition to the recognition of the demands of citizens because of which the movements of violence and popular rebellion in the Kingdom of Bahrain.

To achieve the objectives of the study, the researcher used the method of systems analysis and method of analytical descriptive to reach the results of the study.

The results of the study revealed several results was a correlative relationship between popular protest and political reform pattern of the policy adopted by the state agencies, the most important of which were the peaceful protests and sit-ins, Civil disobedience, boycotting the political process such as the elections, in addition to demonstrations condemning the pattern of politics, as well as verbal and written expression, especially through social media, and the popular claims resulting from the protests Popular in the Kingdom of Bahrain several demands, the most important of which were political demands such as amending constitutional laws of 2002, and social demands such as equality among the Bahraini people away from the sectarian outlook. Finally, the results of the study showed the response of the political system to the demands made by the popular protests, which were reforms in various fields, the most important of which are the political reforms such as the formation of a fact-finding committee on the protests and the possibility of dealing with them; constitutional amendments to meet the demands of the opposition; For social, economic and also cultural reform.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com